الباب الثانى

ريـــاح الثـــورة!

تاريخ كل أمـة خط مـتـصل، وقـد
يصعد الخط أو يهبط، وقد يدور حول
نفـســه أو ينحنى، ولكنه لا ينقطع!

الفصل الأول

متى؟ وكيف؟ ومن؟

[١]

كان مزاج مصر النفسى يتغير بسرعة. فبعد انتهاء معارك الحرب العالمية مباشرة، كان **التوتر** الناتج عن التطلع والطموح فى عصر جديد هو طابع المرحلة (١٩٤٤ ـ ١٩٤٥). وطوال عامى ١٩٤٦ و١٩٤٧، ومع بداية مشاكل العلاقات مع بريطانيا ومظاهرات القاهرة والإسكندرية، وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن، وعمليات الاغتيال وتفجير القنابل، فإن طابع المرحلة كان هو **الفوران**.

وكان طابع المرحلة فيما بين عامى ١٩٤٨ و١٩٤٩ هو طابع **الإحباط**، فقد انتهت حرب فلسطين نهاية مأسوية لم تصدم نتائجها جماهير مصر كلها، وإنما لحقت آثارها بجماهير الأمة العربية كلها.

ثم جاءت سنة ١٩٥٠ ـ ١٩٥١، فإذا طابع المرحلة هو **القلق**، فقد بدت مصر ـ أمام المخططات الأجنبية، وأمام التواطؤ الداخلى معها بالعجز أو بالفساد ـ فى حالة تمزق لا تعرف ماذا تريد؟ ولا ترى أمامها سبيلا على فرض أنها عرفته!

وبعد حريق القاهرة سنة ١٩٥٢، فلم يعد هناك شك فى أن مصر قد أصبحت فى حالة ثورة. فالأوضاع فيها لم تعد قادرة على البقاء، وإنما هى دون شك مقبلة على مجهولات لم يعد هناك سبيل إلى دفعها.

لم يعد السؤال عن التغيير بـ «**هل**»؟ ـ بمعنى «**هل** **يحدث أو لا يحدث**؟ وإنما أصبحت الأسئلة المطروحة «**متى**» و«**كيف**» و«**من**»؟ ـ وبالنسبة لأى مراقب مدقق

فإنه حتى هذه الأسئلة لم تكن أسرارًا مستعصية؛ ذلك لأن تدافع الحوادث، من حريق القاهرة فى يناير وخلال ستة شهور إلى يوليو ١٩٥٢، لم يكن يترك لأحد مجالا للشك فى أن التغيير قد أصبح على الأبواب يطرقها فى أية لحظة، هذا عن «متى»؟ وأما عن «من»؟ فإن أى مراقب مدقق كان فى استطاعته أن يرى أن الجيش سوف يكون هو مصدر التغيير. جماعة فيه أو طليعة سوف تأخذ الموقف فى يدها ذات لحظة وتتصرف. والحقيقة أنه كان من الصعب تصور مصدر آخر للتغيير فى تلك الأيام غير الجيش، وتنظيم سرى فيه، أو جماعة تحت الأرض. ففى كل بلدان العالم الثالث وبغير استثناء تقريبا يوجد مستويان من العمل السياسى: مستوى ظاهر مكشوف فوق سطح الحياة السياسية، تمثله عناصر من الطبقات المالكة والقادرة بالتالى على الإمساك بالسلطة. ومستوى آخر من العمل السياسى يتحرك سرًا، وفى الخفاء، وفيه تكمن كل دواعى التغيير ومطالبه. وعندما يكون الوطن - أى وطن - فى مواجهة أزمة خانقة فإن مركز التأثير عادة ينتقل من ظاهر الأرض إلى بطنها، ومن الظاهر المكشوف إلى السرى والخفى. فمعنى وصول الوطن إلى أزمة طاحنة، هو أن العناصر الممسكة بزمام القيادة قد أخفقت فى أداء دورها، وأنه لابد من بديل ينقل المسئولية إلى آخرين يتصورون أو يحلمون بأن لديهم ما يقولونه. ولم يكن هناك عنصر من العناصر المتعددة - على فرض أنها استطاعت تجاوز خلافاتها - قادرة ولو اجتمعت على أن تقوم بهذه المهمة.

كان **الإخوان المسلمون** - على سبيل المثال - فى حالة إنهاك من شدة الضربات التى نزلت عليهم فى السنوات السابقة.

وكان **الشيوعيون** - على سبيل المثال - ممزقين فرقا وشراذم مبعثرة، بعد سلسلة من الحملات شنتها عليهم دولة النظام الملكى. ثم ضاعف من أزمتهم أنهم اكتشفوا مؤخرا، وبعد حرب فلسطين، أن جزءا من قياداتهم لم يكن يهوديا فقط، وإنما كان صهيونيا أيضا.

وإذا كان هذا هو الحال أكبر تنظيمات وتجمعات اليمين واليسار تحت الأرض، فإن الباقى كله لم يكن يمثل قوى يحسب لها حساب. هذا مع ملاحظة أن الوسط

عادة ـ بين اليمين وبين اليسار ـ لا يلجأ إلى العمل تحت الأرض. فذلك مناف لطبيعته ذاتها.

هذا عن كل عناصر العمل السياسى المدنى والتقليدى.

وأما القوات المسلحة فقد كانت شيئا آخر له خصوصيته:

□ **أولا**: لأن الجيش كمؤسسة وطنية فى مصر له دور قديم فى التاريخ، فهو الجهاز الرئيسى فى سلطة الدولة فى وطن تقوم فيه سلطة الدولة (فى مجتمع مائى) بدور رئيسى فى حياته. ولقد كان من هنا أن الكهنة وقواد الجيش كانوا أهم شخصيات السلطة إلى جانب الفرعون.

□ **ثانيًا**: لأن تاريخ مصر الحافل بالغزوات الخارجية بسبب موقعها الجغرافى أعطى لقضية الدفاع عنها أهمية كبرى.

□ **ثالثًا**: لأنه حتى فى العصر الإسلامى ودوله المختلفة لعب القواد دورًا رئيسيًا فى قيام وسقوط الحكام والعصور.

□ **رابعًا**: فإن خصائص العصور المملوكية، والعصر العثمانى فى وسطها، كرست هذا الوضع لقرون طويلة، وإن كان الشعب المصرى بكل قواه لم يكن فيها غير دور المتفرج حتى على صراعات هؤلاء المماليك أو العثمانيين الأجانب، وأدوارهم الغريبة فى قيام الدول وسقوطها.

□ **خامسًا**: فقد كانت تجربة مصر الحديثة التى بدأت مع «محمد على» تجربة مثل الجيش فيها دور أداة التطوير والانتقال.

□ **سادسًا**: فإن الثورة العرابية فى محاولتها اليائسة اعتمدت لأول مرة ـ أو حاولت ـ على جيش وطنى مصرى، الأمر الذى أدى بعد فشلها إلى حل الجيش المصرى تماما.

□ **سابعًا**: لأنه بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ فإن الباب قد انفتح مرة أخرى لعودة جيش مصرى وطنى، يدخله أبناء طبقات أخرى غير أبناء الأمراء والنبلاء، وأبناء ملاك الأراضى أو محاسيبهم.

□ **ثامنًا**: فإنه مع طبيعة مرحلة النمو التى كانت مصر تجتازها بعد الحرب العالمية الثانية، ومع تعثر نشأة طبقات اجتماعية قادرة على تحقيق توازن يكفل الاستمرار والاستقرار فى علاقتها، فإن جهاز الدولة أصبح هو فى الواقع مكمن السلطة وأداتها، وفى هذا الجهاز فإن القوات المسلحة تصبح بالطبع جزءا رئيسيا منه، فهى القادرة بقوتها على دعم أوضاع قائمة أو التخلى عن دعمها.

ولأن الجيش المصرى الوطنى لم يتحول إلى مؤسسة عسكرية بالمعنى الموجود والمتعارف عليه فى بلدان أخرى، وإنما كان جزءا من الحياة العادية والطبيعية فى الوطن المصرى، فقد كان منطقيا أن يظهر فيه، وينعكس عليه، كل ما يتعرض له «الكل» الوطنى ويجرى عليه.

والحقيقة أن الجيش، فى سنوات التوتر والفوران والإحباط والقلق، أصبح موطن صراع بين القوى المتنافسة على حكم مصر.

فالإنجليز: كانوا يحاولون السيطرة عليه.

والملك: كان يعتبر الجيش جيشه.

والوفد: كان يحاول أن يدفع ببعض أبناء عائلاته إلى مواقع فيه (بل وكذلك الإخوان المسلمون والشيوعيون).

وفى هذه الفترة، وبصرف النظر عن القيادات الظاهرة، ومستويات الإدارة والتنظيم العلنية، فإن العمل السرى بدأ يعرف طريقه إلى الجيش.

ويمكن أن يقال: إن كل الأشكال الظاهرة والمكشوفة على الساحة كانت لها انعكاسات ضمن العمل السرى والخفى، الذى بدأ يدور فى الجيش.

وفى الحالة الثورية، التى بدأت مصر تعيش فيها بعد حريق القاهرة، فقد ظهر وتنامى دور لتنظيم سرى فى الجيش، أطلق على نفسه اسم «الضباط الأحرار». وكان اسم هذا التنظيم فى حد ذاته يوحى بتوجه وطنى مستقل، لا يتأثر *بالصراعات الحزبية أو المذهبية، وإنما يلزم نفسه بالمجرى الرئيسى للمشاعر*

الوطنية السائدة فى ذلك الوقت. وفى مناخ الحالة الثورية التى سادت مصر خلال الشهور الستة الحافلة الأولى من سنة ١٩٥٢، فقد بدا أن هذا التنظيم يتحرك بسرعة إلى موقع مجابهة وتصد. فابتداء من عمليات واسعة لتوزيع المنشورات السرية، تدعو الجيش إلى الحركة والعمل، ثم إلى محاولات لعمليات اغتيال استهدفت بعض رموز النظام الملكى، ثم إلى معركة سافرة مع الملك من خلال انتخابات مجلس إدارة نادى ضباط الجيش، أصبح تنظيم «الضباط الأحرار» أهم وأبرز الاحتمالات المجهولة فى مناخ الحالة الثورية وتفاعلاتها.

[٢]

إن نشوء حالة ثورية فى وطن من الأوطان هو ظرف لا يصنعه طرف واحد، أو تنظيم معين مهما كانت كفاءته، وإنما نشوء الحالة الثورية يجىء نتيجة أوضاع اجتماعية واقتصادية تتراكم فوق بعضها، ثم تطرأ حادثة، أو أحداث تقنع الكل أن الأمر الواقع قد تردى إلى حد لا يرجى إصلاحه، وأنه وصل بما لا يقبل الشك إلى طريق مسدود.

وهكذا فإن الحالة الثورية فى وطن لا يخلقها من العدم فرد بذاته أو جماعة بعينها، بالقصد أو بالتدبير، لأنها تاريخيا وعمليا أكبر وأعمق من أى قصد أو تدبير، وكل ما هناك أن هذه الحالة تصبح احتمالا مفتوحا لأى طرف أو تنظيم، يستطيع تحليل عناصرها، وتشخيص عوارضها، والتصدى لقيادتها فى اللحظات الحاسمة.

[هكذا حدث فى الثورة الفرنسية، وفى الثورة البلشفية، وتكرر أخيرًا فى جيلنا الحاضر فى الثورة الإيرانية، ففى سنة «الحالة الثورية» وهى سنة ١٩٧٨ كانت كل العناصر السياسية المدنية من بقايا الجبهة الوطنية، وهى التى قادت الكفاح الطويل ضد أسرة «بهلوى»، قد استنزفت قواها وتقطعت أنفاسها. وكانت العناصر الدينية بقيادة «الخمينى» هى التى اقتحمت الساحة الإيرانية فى اللحظة المناسبة، وكانت الأقدر على بلورة وتوجيه

واستغلال «الحالة الثورية»، وهكذا كانت هى التى أطاحت بعرش الطاووس فى طهران].

وفى مساء ٢٢ يوليو ١٩٥٢، وفجر اليوم التالى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كان تنظيم «الضباط الأحرار» داخل الجيش المصرى هو الذى اقتحم الساحة، واستطاع بلورة وتوجيه واستغلال «الحالة الثورية»، وأطاح بأسرة «محمد على» وبكل النظام الذى كان يمثل السلطة تحتها.

كان تنظيم «الضباط الأحرار» قد أنشئ بفكر وجهد ضابط شاب ولد سنة ١٩١٨ لأب من أقاصى صعيد مصر هو «عبدالناصر حسين» وأم من شواطئ بحر الإسكندرية هى «فهيمة حماد». وقد عاش طفولته وشبابه فى مصر فترة ما بين الحربين العالميتين، واكتشف مبكرا أن اهتماماته العامة تتعدى همومه الخاصة (وهذا هو جوهر العمل العام).

وفى ميادين اهتماماته العامة، فإن هذا الشاب حاول أن يستكشف كل مراكز التأثير الظاهر. فقد شدته حركة «مصر الفتاة» فى مرحلة، ثم تأثر بالوفد فى مرحلة أخرى. ثم اقترب من الماركسيين فى مرحلة ثالثة، ثم تعاون مع الإخوان المسلمين فى مرحلة رابعة. ومنذ البداية كان بشعور وطنى غريزى قد رفض القصر، كما نأى بنفسه أيضًا عن تيار سرى بين ضباط الجيش الشبان - مشايع للقصر - فى ذلك الوقت. ظن لوهلة أن التعاون مع الألمان قد يكون حلا ملائمًا للمشكلة الكبرى التى استحكمت فى عقل مصر وضميرها، وهى مشكلة الخلاص من الاحتلال البريطانى وسيطرته. وبعيدا عن كل الحركات والتيارات والتنظيمات!

ولقد نفر من الماركسية بسبب نظرتها إلى الوطنية وإلى الدين، وفى نفس الوقت فإن تأثير الإخوان عليه شحب، فقد بدت له قضايا العصر أكثر تعقيدا من إطار الإخوان كما أن الدين فى يقينه كان أكبر من كل صراعات السياسة والحكم!

ثم شاءت الظروف لهذا الشاب أن يخدم فى السودان، ضمن الكتيبة المصرية المرابطة فيه، بمقتضى اتفاقية الحكم الثنائى للسودان بين مصر وبريطانيا. ثم قادته

نفس الظروف فإذا هو ضابط محارب فى فلسطين، ثم عاد إلى مصر بعد الحرب ليعمل أستاذا للتاريخ العسكرى للشرق الأوسط وللاستراتيجية العامة، ووجهه هذا كله إلى قراءات واسعة فى التاريخ والاستراتيجية، وبالتالى فى السياسة - كانت متفقة مع اهتماماته، وفى نفس الوقت ضرورية لعمله. وكانت تلك عملية تأهيل قدير وعميق لحلمه بالثورة!

وكانت نظريته فى تحقيق الثورة على النظام الملكى المتهالك محصلة بالغة الدقة والكفاءة لهذه التجربة الواسعة كلها.

كانت نظرية «جمال عبدالناصر» فى تحقيق الثورة تتلخص فيما يلى:

١ - إن مصر مهياة للثورة (تعيش «حالة ثورية» حقيقية بمجمل أوضاعها، وظروفها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، التى وصلت إلى طريق مسدود بحريق القاهرة، وما يعنيه).

٢ - إن الشعب لا يتحرك لأن النظام الملكى يستعمل الجيش ضده كسلاح للإرهاب.

٣ - إذا انتقلت أداة القوة، وهى الجيش، من سيطرة الملك وانحازت للشعب، إذن فإن الشعب سوف يتحرك ضد النظام.

هكذا فإن خطة الثورة كانت متناهية فى بساطتها، متناهية فى كفاءتها فى ذات الوقت.

وفى ليلة ٢٣ يوليو استطاع تنظيم «الضباط الأحرار» بقيادة «جمال عبدالناصر» أن يستولى على السلطة فى الجيش؛ وينحاز به إلى جانب الشعب. وفى يوم ٢٦ يوليو والملك أعزل من السلاح الذى كان يرهب به الشعب، لم يكن أمام «فاروق» إلا أن ينصاع إلى الإنذار الموجه إليه، فيصعد مستسلما إلى ظهر اليخت «المحروسة» يحمله إلى المنفى الذى اختاره لنفسه وهو إيطاليا. وانفتح الطريق أمام تجربة التغيير الثورى.



إن واجب الإنصاف للحقيقة وللتاريخ يقتضى التسليم بأن «جمال عبدالناصر» لم يكن لديه حين قامت الثورة غير مضمون الشعار، الذى لم يكن يردده غيره فى تلك الأيام، وهو شعار «**العزة والكرامة**». ومن التجنى على الحقيقة وعلى التاريخ أن يزعم أحد أن «جمال عبدالناصر» كان لديه فى هذه الظروف برنامج كامل أو شبه كامل للعمل الوطنى، يشتمل على تغييرات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية محددة.

على أن نفس الواجب يفرض التسليم بأن مضمون شعار «**العزة والكرامة**» ينطوى على إيماءات واضحة: أولها إعادة السلطة إلى الشعب. والثانى تخليص الوطن من سيطرة واستغلال الملك والإقطاع والاحتلال البريطانى.

ولقد تمت مواجهة الملك فى الأيام الثلاثة التاريخية الحاسمة، من ٢٣ يوليو إلى ٢٦ يوليو. ولم يكن أمر الإقطاع صعبا، فبدون قمته المتركزة فى سلطة القصر وقف هذا الإقطاع أمام السلطة الثورية الجديدة ضعيفا ومتهالكا.

كانت المعضلة الكبرى هى الاحتلال وقواته المتربصة والمتحفزة فى منطقة قناة السويس. كانت هذه القوات هى الحقيقة الكبرى فى المواجهة الخطرة، التى أعقبت قيام الثورة. وكانت تلك النقطة بالذات هى الشغل الشاغل لـ «جمال عبدالناصر» فى الساعات الحاسمة السابقة على إعلان الثورة والتالية لها. وقد حاول جاهدا استكشاف الاحتمالات الكامنة فيها وتداعياتها وعواقبها.

كان السؤال الكبير المعلق فوق كل الرءوس فى تلك الساعات الحرجة هو:

- «هل تتدخل القوات البريطانية عسكريا لحماية النظام الملكى الذى استعملته واجهة لحكم مصر طوال فترة الاحتلال، أو تتركه لمصيره (وهى فى هذه الحالة لا تترك النظام الملكى وحده لمصيره، ولكنها تضع الاحتلال نفسه أمام عامل مجهول فى مصر ظهر دوره فجأة، ولم تتضح بعد حقيقة نواياه)؟».

ولقد مال «جمال عبدالناصر» إلى الرأى الذى كان يرى أن الإنجليز لن يتدخلوا

لحماية الملك لأسباب عديدة[1]. ومن نتيجة ميله لهذا الرأى فإن تحسبه للموقف البريطانى إزاء الثورة اقتصر على خطوات محدودة، تمثلت فى إرسال بعض القوات بسرعة صباح يوم ٢٣ يوليو؛ لكى تحتل خطا دفاعيا مؤقتا على الطرق المؤدية إلى القاهرة والدلتا من السويس والإسماعيلية وبورسعيد، ولم تكن هذه القوات فى هذا الخط الدفاعى المؤقت قادرة على ما هو أكثر من مجرد تعطيل التدخل، لكن مجرد التعطيل بدا كافيًا. فقد كان الجزء الأهم فى المواجهة هو الاعتماد على التأييد الشعبى المتوقع للثورة، بحيث يكون هو الرادع الحقيقى لأى محاولة للتدخل. وقد أضيف إلى ذلك على أى حال إجراء آخر تمثل فى إرسال مبعوثين فى الصباح الباكر من قيادة الثورة الجديدة إلى عدد من السفارات الأجنبية فى القاهرة وأولها السفارة البريطانية لإخطارها بأن التغيير الذى حدث فى مصر هو قضية داخلية بحتة، وأن السلطة الجديدة تتحمل كافة مسئوليات مصر الدولية إزاء العالم الخارجى.



ولقد أثبت الرأى الذى يميل لاستبعاد تدخل الإنجليز أنه مثل كل اجتهاد إنسانى يصدق فى جزء منه، ويخطئ فى جزء آخر.

فإن احتمال التدخل لم يتحقق فى اليوم الأول للثورة، وحتى بعد أن حاول الملك «فاروق» أن يناشد الإنجليز بالتدخل لحمايته. وعلى عكس ما نصحه به رئيس وزرائه «نجيب الهلالى» (باشا) فى آخر لقاء بينهما فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ٢٣ يوليو، فإن الملك حاول الاتصال بعدد من أصدقائه العسكريين البريطانيين، ولم يستطع هؤلاء أن يعدوه بأكثر من إخطار لندن بمطلبه. ولم يتلق الملك جوابا حتى خروجه من الإسكندرية إلى منفاه فى إيطاليا تحت الحماية الشخصية للسفير الأمريكى «جيفرسون كافرى»، الذى وجدها فرصة لإسداء جميل أخير للملك إلى جانب كونها فرصة يقابل فيها مباشرة أى واحد من الرجال الجدد الذين اقتحموا المسرح.

---

(١) لعلى لا أتجاوز إذا قلت: إنى كنت صاحب هذا الرأى، وكان هذا أول دور أديته بالقرب من «جمال عبدالناصر». وقد سبق أن أشرت إلى ذلك فى كتاب نشر قبل سنوات تحت عنوان «بين الصحافة والسياسة» فى صفحة ٤٩ و٥٠.

ولكن الذى لم يعرفه الملك، والذى لم يقدره الرأى الذى مال لاستبعاد التدخل البريطانى، هو أن الحكومة البريطانية بدأت فعلا تعد للتدخل العسكرى إلى الحد الذى دعاها إلى إصدار الأمر بالاستعداد لتنفيذ الخطة «روديو» «RODEO» (لاحتلال القاهرة والدلتا والإسكندرية). كان تفكير لندن يتحرك بسرعة زائدة فى الفترة ما بين ٢٣ و٢٦ يوليو ١٩٥٢.

فى البداية كان وقع المفاجأة شديدا، فإن لندن لم تكن مستعدة لقبول أن يقع حدث بهذا الحجم فى القاهرة دون أن تكون على علم مسبق به، ودون أن تكون لديها أدنى فكرة عن مصدره واتجاهاته. ولقد بدا كل شىء غامضا بالنسبة للسفارة البريطانية فى القاهرة. ولما كان السفير البريطانى السير «رالف ستيفنسون» غائبا وقتها عن مقره فى أجازة صيف فى لندن، فإن عبء السفارة كله وقع على نائبه المستر «مايكل كريسويل». وتظهر أول برقية من «كريسويل» إلى وزارة الخارجية بعد الثورة حيرته الشديدة فى إخبار لندن بما حدث، ثم تظهر برقيته الثانية صدمته من تلاحق التطورات الجارية أمامه، ثم تظهر برقيته الثالثة أن كل ما لديه هو معلومات مبتسرة ومشوهة عن دخائل ما جرى. وصباح يوم ٢٤ يوليو كانت برقيات «كريسويل» لوزارة الخارجية حافلة بالنذر، ولعله كان يريد أن يغطى موقفه بإظهار أقصى حالات التشاؤم؛ لكى يبرر مفاجآته بالتطورات. فأقصى حالات التشاؤم فى مثل هذه الحالة تظهر الموضوع وكأنه مؤامرة سرية، كان من الصعب على أحد أن يتنبأ مقدما بها، ثم إن أقصى حالات التشاؤم كانت ترفع عنه مسئولية أية عواقب قد تتطور الأمور إليها. فهو إذ يعد حكومته لأسوأ الاحتمالات يعفى نفسه فى الواقع ومقدما من أى شىء. وهكذا فإن «كريسويل» راح يومى ٢٤ و٢٥ يوليو يصور قادة الثورة فى مصر على أنهم مزيج من «**الأشرار والمغامرين والبلطجية (Thugs)**».



وتكشف ملفات وزارة الحربية البريطانية أن اجتماعا عسكريا عقد فى مقر القيادة فى فايد (قيادة قوات الشرق الأوسط البريطانية فى منطقة قناة السويس) يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وحضره القائد العام للقوات البريطانية فى مصر، وممثلون

عن قيادة الشرق الأوسط، بما فيهم البحرية والطيران، وحضره أيضًا المستر «مايكل كريسويل» القائم بأعمال السفير البريطانى فى القاهرة، وأنهم بعثوا بتقديرهم للموقف عما يرونه فى مصر، وبناء على ذلك صدرت تعليمات للقيادة البريطانية بأن تكون جاهزة للتدخل بموجب خطة «روديو»«RODEO» بعد إنذار لا تزيد مدته على ست ساعات.

ولقد كان تقدير حجم القوات البريطانية الموجودة فى قاعدة قناة السويس هو النقطة الرئيسية فى خطأ الرأى الذى مال إلى استبعاد تدخل عسكرى بريطانى ضد الثورة.

كان هذا التقدير يظن أن القوات البريطانية فى قاعدة قناة السويس لا تزيد على فرقة واحدة، وكان هذا التقدير خطأ. فإن حجم القوات البريطانية فى منطقة القناة، كما تقول بذلك ملفات وزارة الخارجية البريطانية، لم يكن فرقة واحدة - كما كان الظن - وإنما كان أربع فرق، أى ٨٠ ألف جندى، بخلاف قوات الطيران والبحرية. والواقع أن حجم هذه القوات كان بالفعل فرقة واحدة حتى قامت حكومة الوفد بإلغاء معاهدة ١٩٣٦، ولكن إلغاء المعاهدة وتوتر الموقف بين مصر وبريطانيا فى أواخر ١٩٥١ وأوائل ١٩٥٢ أدى إلى زيادة حجم القوات إلى درجة تكفيها لتحمل أعباء الخطة «روديو» «RODEO». وفى يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ كانت آلات المطابع السرية فى قاعدة قناة السويس تدور لتطبع المنشورات التى كانت القوات الغازية سوف توزعها عند دخولها على السكان المدنيين فى القاهرة المحتلة، وفى الإسكندرية المحتلة.

كان هناك منشور يطبع موجه إلى سكان القاهرة نصه كما يلى:

[«سرى جدًا

إلى سكان القاهرة

إن القوات البريطانية، التى تحت إمرتى، قد وصلت إلى القاهرة لحماية أرواح الرعايا البريطانيين المقيمين فيها بشكل قانونى.

وقد أصبح هذا ضروريًا بسبب العجز الواضح للحكومة الملكية المصرية في القيام بواجبها الأساسي في حماية أرواح الأجانب في مصر.

ولن أسمح بأي ثمن بتكرار الأحداث التي وقعت في هذه المدينة في ٢٦ كانون الثاني / يَناير ١٩٥٢، حيث قتل رعايا بريطانيون وخربت ممتلكاتهم.

ولتحقيق هذه النية أصدرت الأوامر الآتية، والتي عليكم إطاعتها:

١ - لحين صدور أوامر أخرى، سأعلنها عن طريق مكبرات الصوت، أو بأي وسيلة أخرى، سيكون عليكم الوجود داخل حدود منازلكم إلا إذا كان بحوزتكم تصريح مرور صادر تحت أوامري يسمح لكم بالوجود في أماكن أخرى. وقد صدرت الأوامر للحراس والدوريات بإطلاق النار على الأشخاص الذين يوجدون خارج منازلهم، والذين لا ينفذون الأوامر الصادرة لهم فورًا.

٢ - عليكم التصرف بطريقة مسالمة، ولن يسمح لكم بتعطيل أو إيذاء القوات التي تحت إمرتي.

٣ - عليكم إطاعة جميع الأوامر الصادرة في إطار سلطتي دون إبطاء.

٤ - طالما تصرفتم بطريقة مسالمة، واتبعتم أوامري، فلن يجري التدخل في شئونكم بأكثر مما هو ضروري، ويمكنكم القيام بأعمالكم المعتادة دون خوف.

٥ - سيجري احترام القوانين السارية، والعادات والحقوق والممتلكات طبقا للقانون الدولي، وبقدر ما تسمح الضرورات العسكرية.

٦ - ومن مصلحتكم أن تسير الإدارة والخدمات المصرية بشكل كفء، ولذلك فعلى المسئولين والموظفين المصريين أن يبقوا في وظائفهم، وأن يقوموا بأداء واجباتهم بإخلاص.

٧ - وستصدر أوامر أخرى من آن لآخر حسب الحاجة.

٨ ـ فى حالة حدوث أى اختلاف بين النصين الإنجليزى والعربى لهذا الإعلان سيعتبر النص الإنجليزى هو الأصل، وسيفسر طبقا للقانون الإنجليزى.

صدر فى   هذا اليوم من   ١٩٥٢

ت. برودى

ماجور جنرال

قائد القوات البريطانية

فى القاهرة»(١)]

وفى نفس الوقت كانت المطابع تدور بمنشور آخر موجه إلى سكان الإسكندرية موقع بتوقيع الماجور جنرال «ج. ن. بويت»: قائد القوات البريطانية المكلفة باحتلال الإسكندرية.

[٣]

وراحت لندن ترقب ما يجرى فى القاهرة، وتؤجل مدة الإنذار ست ساعات بعد ست ساعات أخرى.

وعلى الأرجح فإن قيادة الثورة فى القاهرة لم تكن منتبهة تماما فى تلك الأيام إلى أن سيف التدخل مسلط طول الوقت على الرقاب، فقد راحت السلطة الثورية الجديدة تؤدى ما وجدته مهاما عاجلة فى انتظارها:

ترتيب إجراءات خلع الملك وعواقبها ـ تشكيل وزارة جديدة برئاسة على ماهر (باشا) ـ إجراء اتصالات مع كل الأحزاب السياسية ـ إلغاء الألقاب والرتب ـ تشكيل مجلس الوصاية على العرش ـ وضع قانون للإصلاح الزراعى يفرض حدا لسيطرة

---

(١) صورة من المنشورات المطبوعة باسم قواد الاحتلال فى القاهرة والإسكندرية فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٧٨).

الإقطاع - دراسة الوسائل التى يمكن بها تحريك الإدارة الحكومية، فقد بدت هذه الإدارة الحكومية متهالكة إلى درجة لا تسمح لها بمواكبة خطى الثورة. وكانت بعض الإجراءات التى حاولت بها الأجهزة الحكومية أن تساير الوضع الحكومى الجديد مثيرة للرثاء والسخرية معا، فقد اكتشفت وزارة المالية على سبيل المثال فجأة أن الملك «فاروق» لا يدفع ضريبة كسب عمل على مرتبه ومخصصاته، كما أن «مصطفى النحاس» (باشا) يحصل على ١٦٠ أقة من سكر البطاقات!

واتجه تفكير قيادة الثورة، على الفور، إلى ضرورة تجاوز البيروقراطية المصرية الرسمية، واتجه فكرها إلى إنشاء مجلس أعلى للإنتاج، يشرف على إنشاء عدد من مشروعات التصنيع، التى كانت ترد فى خطب العرش، التى يقدمها رؤساء الوزارات كل سنة أمام البرلمان.

[ظهر أن الحالة الاقتصادية لمصر كانت حالكة السواد. فقد كانت آخر ميزانية للدولة ١٩٥٢ تظهر عجزا قدره ٣٩ مليون جنيه، كما أن مخصصات الاستثمار فى مشروعات جديدة طبقا لهذه الميزانية، سواء بواسطة الدولة، أو بواسطة القطاع الخاص كانت صفرا. ثم إن أرصدة مصر من الإسترلينى المتجمد لها فى مقابل كل ما قدمته مصر من سلع وخدمات للقوات البريطانية فى زمن الحرب، قد جرى استعمال معظمه، ولم يكن باقيا منها إلا ٨٠ مليون جنيه. تم اتفاق مع بريطانيا بشأنها يقضى بالإفراج عن ٢٠ مليون جنيه كل سنة].

واتجه تفكير قيادة الثورة أيضا إلى إنشاء مجلس أعلى للخدمات، توضع تحت تصرفه أموال الملك «فاروق» التى صادرتها الثورة حتى تتحول إلى مدارس ومستشفيات ووحدات مجمعة لصالح الشعب.

وفى هذا كله لم تكن الثورة تدرك بوضوح أن شبح التدخل العسكرى ضدها ماثل طول الوقت.

□

والحقيقة أن خطر التدخل العسكرى ضد الثورة فى تلك الفترة ظل معلقا فوق الرءوس لمدة شهر كامل. ولم يتزحزح هذا الخطر من مكانه قليلا إلا بعد تأشيرة كتبها رئيس الوزراء البريطانى «ونستون تشرشل» بخط يده على أحد التقارير التى وصلته عن تطور الأحداث فى مصر.

وقد كتب السير «جون كولفيل» السكرتير الخاص لـ «تشرشل» فى ذلك الوقت أن رئيسه كان فى عطلة نهاية الأسبوع فى مقره الريفى فى «تشكيرز» (فى الريف البريطانى على بعد ٦٠ ميلا من لندن)، وأنه هناك فى فسحة عطلة نهاية الأسبوع قرأ باهتمام كل التقارير الواردة من مصر، ثم كتب بخط يده تعليقا عليها موجها إلى وزارة الخارجية، نصه كما يلى:

[«وزارة الخارجية:

كلما اطلعت على الأنباء الواردة من مصر أعجبنى برنامج نجيب، والذى أرجو أن يضعه على ماهر فى شكل دستورى. إن علينا أن نساعد نجيب وشركاه بقدر ما نستطيع إلا إذا تحولوا إلى الحقد. ومن المهم جدًا ألا نظهر كالمدافعين عن كبار الملاك والباشوات ضد الإصلاحات من أجل الفلاحين، والتى تأخرت أكثر من اللازم. ولن نحصل على شىء ذى قيمة من الوفد أو الإخوان المسلمين، ولكن قد تكون هناك سياسة مناسبة تشترك فيها الولايات المتحدة لإنجاح نجيب. ومن حسن الحظ أن موضوع السودان لا يظهر كثيرا فى الصورة فى الوقت الحالى.

توقيع

و.س.ش.

(ونستون سبنسر تشرشل)

٢٦ أغسطس ١٩٥٢»] (١)

---

(١) نص تأشيرة تشرشل على أوراق مجلس الوزراء البريطانى فى ١٠ دواننج ستريت - فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٨١).

ولكن غلاة الاستعماريين فى الحكومة البريطانية لم يكونوا على استعداد للتسليم بسرعة. وهكذا فإن السير «وليم سترانج» الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية وقتها كتب تحت تأشيرة رئيس الوزراء تأشيرة نصها: «**إن الأمر أبعد ما يكون عن البساطة التى قد تشير إليها ملاحظة رئيس الوزراء**». ثم راحت مؤسسات الإمبراطورية تناقش «تشرشل» فى تفاؤله عن النظام المصرى، لكن سيف التدخل المفاجئ المسلط على الرقاب بدأ يتراجع مؤقتًا على الأقل.

الفصل الثانى

البحث عن الرجل القوى!

[١]

كانت تأشيرة الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية أكثر صدقًا وتعبيرًا عن الحقيقة من ملاحظة رئيس الوزراء البريطانى «ونستون تشرشل»، فإن سير الأمور كان فعلا أبعد ما يكون عن البساطة التى تشير إليها ملاحظة رئيس الوزراء.

أمام أجهزة الحكم الدائمة فى الإمبراطورية، لم يكن كافيا لأحد أن يحكم على ما وقع فى مصر على أساس ما تقول به ظواهر الأمور. فعلى الواجهة الظاهرة من شكل ما جرى فى مصر كان هناك «ضابط كبير» يقود ما بدا أنه انقلاب عسكرى ضد نظام فاسد. وكان واضحا أن هذا «الضابط الكبير» يتصدر مجموعة من الضباط الشبان الذين لا يعرف عنهم أحد أى شىء.

وفيما يتعلق بـ «الضابط الكبير» فقد كان هناك عدد من العسكريين الإنجليز العاملين فى مصر يعرفونه من واقع عمله، خصوصا فى الفترة التى تولى فيها قيادة سلاح الحدود. وكان تقدير هؤلاء الضباط الإنجليز للواء «محمد نجيب» هو أنه وطنى معتدل، طيب السمعة، نشيط الحركة، ودود ومجامل. وبمعرفة هؤلاء الضباط الإنجليز له - فقد كانوا مستعدين للتأكيد أنه، بمزاجه وطبيعته، لا يمكن أن يكون ثوريًا أو انقلابيًا. وبناء على هذا، فقد تأكد للسلطات البريطانية فى مصر أن القوة الحقيقية وراء ما جرى فى مصر هى هؤلاء الضباط الشبان - وراء «محمد نجيب» - وهم غير معروفين على الإطلاق بالنسبة لكل البريطانيين العاملين فى

مصر، بما فيهم الضباط الإنجليز، بواقع أن رتبهم الصغيرة لم تجعلهم على المستوى الذى يمكن - أو يجوز - أن يتصل بهم الإنجليز.

وقد كان السؤال الملح فى تلك الأيام هو: **من هم هؤلاء بالتحديد؟ وما هى طبيعة تركيبتهم؟ وما هى أبعاد أهدافهم؟**

ولبعض الوقت فإن شخصية «محمد نجيب» غطت على كل شىء، والحقيقة أن دوره فى نجاح «**الانقلاب**» كان كبيرًا، فلولا شخصيته التى بدت هادئة وواثقة صباح يوم ٢٣ يوليو، ولولا ابتسامته المطمئنة، لما استطاع الانقلاب من أول لحظة أن يحصل على تأييد لا تحفظ فيه من جانب الشعب المصرى، وتعاطف قطاعات واسعة من الرأى العام العالمى.

ومن المؤكد أن الضباط الشبان الذين كانوا وراءه لم يكونوا فى ذلك الوقت على استعداد لمواجهة جماهير مصر والعالم، وحتى لو كانوا على استعداد لمثل هذه المواجهة، فإن من المشكوك فيه أنهم كانوا فى تلك الأوقات قادرين على عرض أنفسهم بنجاح داخليًا وخارجيًا، خصوصًا أمام شعب تعود أن يحترم أسبقية السن، ثم أمام منطقة حافلة بالمتغيرات لم تحدد لنفسها اتجاها تصل فيه إلى مداه. ثم إن هذه المنطقة كانت ملتقى اهتمامات العالم ومحط أنظاره.



ولقد كانت شكوك أجهزة صنع القرار البريطانى فيما حدث فى مصر - وإلى درجة معارضتها كتابة لـ «تبسيط رئيس الوزراء» - متصلة بادئ الأمر بواقع أنها فوجئت بما جرى، وكان هذا فى حد ذاته أمرًا بالغ الخطورة، فقد كان الإنجليز فى فترة حكمهم الإمبراطورى فى مصر يتصورون أنهم يعرفون أدق التفاصيل فى حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإذا هم الآن يفاجأون بانقلاب كامل يغير شكل السلطة السياسية فيها، **وقد يغير على الأرجح الاحتمالات فيما هو أبعد من شكل السلطة السياسية.**

وقد كانت القيادة العامة للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط هى أول من سجل

كتابة قلقة من المفاجأة. ففى برقية شفرية منها بتاريخ أول أغسطس ١٩٥٢ إلى وزارة الدفاع فى لندن، قالت هذه القيادة **«إننا مستعدون لحدوث تغيير مفاجئ وعنيف جدًا تجاه الأسوأ خلال الأسبوع المقبل، ولكننا لابد أن نسجل قلقنا إزاء عدم كفاية التحذيرات التى تلقيناها تجاه الانقلاب العسكرى الأخير، وقد طلبنا إعادة النظر فى كل الترتيبات الخاصة بالاستخبارات والمعلومات؛ لأننا نرى أنه من المحتم علينا أن نكون متيقظين ضد أية مفاجآت أخرى[١]»**.

وهكذا فإن عنصر **«المفاجاة»** فى حد ذاته كان أكثر ما أثار القلق لدى أجهزة الحكم الإمبراطورى فى لندن. ولقد ضاعف منه أن «المفاجأة» حدثت فى نفس اليوم تقريبا الذى تراجع فيه شاه إيران أمام القوى الوطنية فى بلاده، وعين الدكتور «محمد مصدق» رئيسا للوزراء يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢.

وكان العنصر الثانى فى قلق أجهزة صنع القرار الإمبراطورى فى لندن هو حجم التأييد الشعبي الذى لقيه «الانقلاب العسكرى» فى مصر. ولم يكن هذا التأييد الشعبى عاطفيا فقط، وإنما كان تأييدا إيجابيا تجلى فى أن الشعب حافظ بنفسه على أمن الشارع المصرى وحراسته، فكان هو المسئول الحقيقى عن المرافق والمصالح و«أرواح الأجانب» فى مصر. وقد بدا ذلك شيئا جديدا أمام هؤلاء المراقبين بالشك فى لندن.

وكان العنصر الثالث فى القلق أن عددا من الإجراءات والتصرفات راح يترى وراء بعضه. فإذا سياسات تعلن بتحديد ملكية الأرض الزراعية فى مصر. وإذا إجراءات بمصادرة أملاك الملك وأسرته وتوجيهها إلى الخدمات. وإذا قرار يصدر بإلغاء الألقاب. وإذا مجلس للإنتاج ينشأ، وإلى جانبه مجلس للخدمات... إلخ.

كانت معانى ذلك كله واضحة. فالطبقة المتميزة التى اعتمد عليها الإنجليز فى حكم مصر تضرب عند القاعدة الأساسية لسلطتها فى مصر، وهى ملكية الأرض الزراعية.

---

(١) نص تقرير القيادة العامة إلى وزارة الدفاع فى لندن منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٧٩).

وإلغاء الألقاب معناه بداية تصفية حكم الباشوات، على حد تعبير اللورد «كيلرن».

ثم إن إنشاء مجلس للإنتاج ومجلس للخدمات معناه وجود رغبة لدى السلطة الجديدة فى مصر بتجاوز الجهاز البيروقراطى التقليدى، الذى عرفه الإنجليز، وشاركوا فى تكوينه، واعتمدوا عليه فى حكم مصر.

وكان العنصر الرابع، هو أن ما جرى فى مصر أحدث ردود فعل واسعة النطاق فى العالم العربى كله. فقد توالت فى الأيام والأسابيع التالية ليوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تطورات فى العالم العربى كان لابد أن تلفت النظر.

□ **ففى لبنان**: استقال رئيس الجمهورية الشيخ «بشارة الخورى»، وكان قبلها يحاول مستميتًا أن يمد رئاسته، فإذا هو لا يقرر الاستقالة فحسب وإنما يسلم السلطة للجنرال «فؤاد شهاب»، حتى يتمكن مجلس النواب اللبنانى من انتخاب رئيس جديد بدله.

□ **وفى الأردن**: أنهت الأسرة الهاشمية فترة حيرة طويلة فى مشكلة الملك «طلال» فقررت عزله وتنصيب ابنه الملك «حسين» وعمره ستة عشر عامًا ملكًا على الأردن. وفى نفس الوقت كان مجلس الأعيان الأردنى يجتمع ليصدر قرارًا بإلغاء الألقاب.

□ **وفى العراق**: بدأت اضطرابات ومظاهرات، وقدمت أربعة أحزاب سياسية عراقية مذكرة إلى الأمير «عبد الإله» الوصى على عرش العراق تطالبه بإصدار قانون للإصلاح الزراعى وتحديد ملكية الأرض. وتطورت الأوضاع فى العراق إلى الحد الذى دعا لفرض الأحكام العرفية، وتعيين الفريق «محمود نور الدين» قائد الجيش حاكما عسكريا للعراق.

□ **وفى سوريا**: كان الشارع فى المدن الرئيسية - دمشق وحلب وحمص وحماه - يموج بالحماسة تأييدا لما وقع فى مصر، وأصدر رئيس سوريا فى ذلك الوقت، وهو اللواء «أديب الشيشيكلى» بيانا يؤيد فيه النظام الجديد فى مصر إلى أبعد حد.

□ **وفى السعودية**: بعث الملك «عبدالعزيز آل سعود» بابنه ووزير خارجيته

الأمير «فيصل» إلى مصر ليقابل القيادة الجديدة، ويتفاهم معها على تعاون مصرى ـ سعودى يواجه الظروف الطارئة فى المنطقة، وكان الملك «عبدالعزيز» صاحب نظرية شهيرة مؤداها أن «السعودية لا يجب أن تبتعد عن مصر مهما كانت الأسباب». ولم يتردد الملك «عبدالعزيز» فى التخلى عن علاقته الخاصة بالملك «فاروق» (كان دافعه إليها عداؤه للملوك الهاشميين فى العراق والأردن)، فقد كان الأهم بالنسبة له هو مصر نفسها وقوتها وتأثيرها، بصرف النظر عن نوع الحكم فيها، وهل هو ملكى أو جمهورى؟ المهم أن يحافظ الملك على التوازن السياسى فى المنطقة كما يراه ملائما له.

□ **وكان رد الفعل الأغرب لما جرى فى مصر صادرا عن الإمام «أحمد» إمام اليمن.** فقد عرف الإمام أن شعبه يستمع عن طريق الإذاعات إلى التطورات فى مصر، وأصدر الإمام «أحمد» يوم ١ أغسطس ١٩٥٢ قرارا ليس له نظير فى تاريخ الدول الحديثة، فقد قرر سحب جميع رخص الراديو من كل اليمنيين على اختلاف طبقاتهم، وأمر شرطته بمصادرة كل جهاز راديو، مرخصا كان أو غير مرخص.

□ ثم وقع تطور آخر لافت للنظر حين أوعزت القيادة الجديدة فى مصر إلى «عبدالرحمن عزام» (باشا)، الأمين العام لجامعة الدول العربية، بأن يقدم استقالته لأن الظروف الجديدة فى العالم العربى تقتضى أمينا عاما للجامعة لا علاقة له بأوضاعها السابقة. وكان «عبدالرحمن عزام»، وهو من رواد التفكير العربى فى مصر وواحد من ألمع ساستها، شخصية معروفة للإنجليز رغم سوابق خلافاته معهم.



وهكذا راح سياق الحوادث وتداعى التطورات يلفت نَظر الإنجليز وغيرهم، من القوى الدولية المهتمة بمصر وبالمنطقة، إلى نفس السؤال الذى طرح نفسه بشدة من أول يوم وهو: **من هم هؤلاء الضباط وراء نجيب؟ وما هى طبيعة تركيبتهم؟ وماهى حدود أهدافهم؟**

ولم تكن لدى طرف منهم إجابة مقنعة على هذه الأسئلة كلها. وكان لابد من العثور على إجابات. وعاشت الأوساط السياسية والدبلوماسية فى القاهرة فى تلك الفترة أياما مشحونة بحمى البحث عن: «**من هم؟!**».

وفى البداية تصور بعض المراقبين أن «**الرجل القوى**» **هو** الأميرالاى «**أحمد شوقى**» الذى عين بعد الثورة قائدا للمنطقة المركزية العسكرية فى القاهرة، وكان قد ظهر فى الصورة إلى جانب اللواء «محمد نجيب» عندما خرج فى موكب عسكرى إلى لقاء جماهير العاصمة لأول مرة، فى الساعة العاشرة والنصف من صباح ٢٣ يوليو، ثم اكتشف هؤلاء المراقبون أن «أحمد شوقى» ليس هو «الرجل القوى» بل وليس واحدا من أعضاء القيادة الجديدة أصلا.

ثم تصور عدد آخر من المراقبين أن القائمقام «**أنور السادات**» **هو** «**الرجل القوى**»، وكان سندهم فى ذلك أنه هو الذى ظهر فى عملية تشكيل الوزارة الجديدة بعد «الانقلاب» برئاسة «على ماهر» (باشا). وقد عزز هذا التصور لديهم واقع أن اسم «أنور السادات» كان معروفا لديهم من أيام محاكمة قتلة «أمين عثمان» (باشا)، **ثم اكتشف هؤلاء بدورهم أن القائمقام «أنور السادات» مجرد رسول لـ «الرجل القوى»، وليس إياه شخصيًا.**

ثم بدأ بعض المراقبين يعثرون على بعض الأسماء الحقيقية، وسمع همسًا نكر ضابط شاب اسمه «**جمال عبدالناصر**». ثم ترددت بعد ذلك أسماء آخرين، فنكر اسم «عبداللطيف البغدادى» و«زكريا محيى الدين» و«عبدالحكيم عامر» و«كمال الدين حسين» و«حسين الشافعى» وآخرين غيرهم.

ثم عرف أن هناك مجلسا لقيادة «الانقلاب». وشطحت التكهنات تتساءل عن تشكيله الكامل؟ ومن هم أعضاؤه؟ وما هو ماضى كل منهم واتجاهه السياسى؟!

وحاولت السلطات البريطانية فى القاهرة، عن طريق أجهزتها المباشرة، وعن طريق بعض الأجهزة المصرية المتعاونة معها، أن تعرف ما هو أكثر، ولم يكن هناك كثير تعرفه. فقد كانت المعلومات شحيحة والكثير منها متناقض، وليس أدل على

ذلك من برقيتين صدرتا من القاهرة فى نفس اليوم: أولاهما من البريجادير «جولبرن» الملحق العسكرى البريطانى فى مصر موجهة لوزارة الحربية البريطانية، يقول فيها: **«إن معلوماته تشير إلى أن القيادة الحقيقية هى فى يد مجموعة من الضباط الوطنيين المهتمين بالإصلاح الداخلى فى مصر، وكلهم فى سن الشباب تنقصهم الخبرة والتجربة»**.

وفى نفس الوقت فإن القائم بأعمال السفارة البريطانى، وهو المستر «كريسويل» كتب إلى وزارة الخارجية برقية جاء فيها: «إنهم مجموعة من الضباط الشبان ومعظمهم من «البلطجية» المتأثرين بالشيوعيين والإخوان المسلمين. ولابد أن نكون على حذر من تصرفاتهم فى الأيام القادمة».

وحتى بعد أن عرفت أسماء أعضاء القيادة الجديدة على نحو أقرب للصحة فقد تحولت حمى معرفة «من هم؟» إلى حمى من نوع آخر، تبحث عن ترتيب أهميتهم فى القيادة، وتحاول أن تحدد: **من هو «الرجل القوى» فيهم؟ ولم تطل الحيرة فما لبث الجميع أن عرفوا أن القائد الحقيقى للثورة هو ذلك الشاب صاحب الوجه المتجهم والمهموم دائمًا كما يبدو فى صوره «البكباشى «جمال عبدالناصر»**.



ولم يكن الإنجليز فقط هم الذين يبحثون، وإنما كانت معهم فى البحث أطراف أخرى.

فالسفارة الأمريكية، وسفيرها «جيفرسون كافرى» راحت تبحث بحكم الاهتمام الأمريكى بمصر، وبحكم الدور الذى كانت الولايات المتحدة تلعبه فى المفاوضات المصرية ـ البريطانية.

وكانت السفارة الفرنسية هى الأخرى تبحث. وكان سفيرها فى مصر فى ذلك الوقت وهو المسيو «كوف دى مورفيل» (أصبح فيما بعد رئيسا لوزراء فرنسا عهد الجنرال «ديجول»)، وقد حدد «كوف» دواعى اهتمام فرنسا بأنها شركة قناة السويس، واهتمام فرنسا بالطريق البحرى للهند الصينية ـ فيتنام ـ عن طريق قناة

السويس، والمغرب العربى بتأثير مصر فيه، إلى جانب «اهتمام» فرنسا التقليدى بمصر ثقافيا واقتصاديا.

وكانت شركة قناة السويس لا تكتفى باهتمام الحكومة الفرنسية، وإنما راحت تبحث بنفسها وبطريقة مباشرة. فقد أحست أن ما جرى فى مصر يغير أوضاعها كثيرا مما كانت الشركة تعرفه. وركزت الشركة على أية معلومات تستطيع الحصول عليها عن «التغيير» فى مصر. وقد رأت منذ اللحظة الأولى أن نصف المصريين من أعضاء مجلس إدارتها، وكانوا أربعة، لم يعد ممكنا الاعتماد عليهم. فقد كان أحدهم - وهو «شريف صبرى» (باشا) - خال الملك «فاروق» وكان الثانى - وهو «محمود فخرى» (باشا) - زوج أخته (الأميرة) «فوقية». وأما الاثنان الآخران من أعضاء مجلس الإدارة، وهما «على الشمسى» (باشا) و«أحمد عبود» (باشا)، فلم يكن لديهما غير ما تنشره الصحف وتتناقله الأوساط السياسية فى مصر. واضطرت شركة قناة السويس إلى أن تعتمد على السفارة الفرنسية. ولم يكن هذا كافيا فى رأيها فتحركت تبذل مساعيها فى لندن، ويلفت النظر أن «روبين هانكى»، وهو دبلوماسى بريطانى كفء وفى نفس الوقت ابن اللورد «هانكى» أحد نواب رئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس، لم يلبث أن عين وزيرا مفوضا فى السفارة البريطانية فى مصر بدلا من «مايكل كريسويل».

وكانت إسرائيل فى مقدمة المهتمين، ولم يكن لديها وسيلة إلى معرفة دخائل ما يجرى فى مصر. فقد كانت مخابراتها القوية واتصالاتها مقصورة على العهد القديم الذى أسقطه «الانقلاب».

كانت على صلة بعدد من العائلات اليهودية الكبيرة فى مصر («قطاوى» و«موصيرى» و«شيكوريل»).

وكانت لها صلاتها بعدد من البنوك الدولية العاملة فى مصر.

وكانت لها اتصالاتها بشركة قناة السويس.

وكانت لها اتصالاتها - فوق ذلك - بالقصر الملكى وبعض رجاله، وبعدد من

الساسة المصريين التقليديين. وكان وسيط هذه الاتصالات كلها هو «إلياهو ساسون» رئيس القسم الشرقى فى الوكالة اليهودية (ابنه «موشى ساسون» هو السفير الإسرائيلى فى مصر الآن).

والآن فإن كل هذه الصلات والاتصالات لم تعد مفيدة، بينما اهتمام إسرائيل بما يجرى فى مصر يتزايد بعد التطورات الأخيرة. وكان بين ما قامت به إسرائيل فى ذلك الوقت أن بعثت بمجموعة مخابرات إلى مقر القيادة البريطانية العسكرية فى «فايد»، فى محاولة لتبادل المعلومات وتنسيقها. ولم تكن فى «فايد» إضافات تشبع فضول إسرائيل!

[٢]

فى نفس الوقت الذى كان العالم فيه يبحث عن حقائق «الانقلاب» فى مصر، كان هذا «الانقلاب» بدوره يحاول أن يبحث عن نفسه فى وسط العالم الذى اندفع إليه.

ولقد كان على القيادة الجديدة أن ترتب البيت من الداخل أولا، وبدا البيت من الداخل فوضى لا مثيل لها.

كانت القيادة الجديدة تتصور أن فى مقدورها ترك «البيت من الداخل» للوزارة التى شكلتها برئاسة «على ماهر» (باشا)؛ حتى تتفرغ هذه القيادة للمسئولية الرئيسية التى تصورتها لنفسها وهى: «العزة والكرامة»، والتى يمكن ترجمتها فى الواقع إلى معنى «الحرية والاستقلال».

لكن وزارة الثورة الأولى برئاسة «على ماهر» (باشا) بدت مترددة وعاجزة.

لقد ترددت الوزارة الجديدة فى إصدار قانون الإصلاح الزراعى، رغم أن أحد وزرائها، وهو الأستاذ «ميريت غالى»، كان مع الأستاذ إبراهيم شكرى[١] والأستاذ

---

(١) قدم الأستاذ إبراهيم شكرى مشروع قانون بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا للفرد إلى مجلس النواب سنة ١٩٥٠، وقدم الأستاذ محمد خطاب مشروعا مماثلا إلى مجلس الشيوخ فى نفس الفترة.

محمد خطاب من رواد فكرة تحديد الملكية الزراعية فى مصر كبداية لإصلاح شئونها. وزاد إلحاح القيادة الجديدة على سرعة إصدار قانون الإصلاح الزراعى، لكن الوزارة وقعت تحت تأثير كبار الملاك الذين قدموا لها مذكرة تقبل - تحت الضغط الشعبى - بمبدأ الإصلاح الزراعى، لكنها تصر على أن يكون حد الملكية هو ألف فدان. وبدأ نوع من سوء الفهم بين الوزارة والقيادة.

وترددت الوزارة أيضًا فى موضوع الأحزاب، فقد تعالت أصوات المطالبين بضرورة تطهير الأحزاب من نزعات الاستغلال والفساد التى كانت تتحكم فيها، ولم يكن رئيس الوزراء («على ماهر») من أنصار الأحزاب أصلا، فقد كانت له عداواته التاريخية مع حزب الوفد وغيره من الأحزاب. وفى الوقت الذى كانت فيه القيادة تتصور حياة برلمانية «سليمة» تؤدى فيها الأحزاب دورها الطبيعى، فإن رئيس الوزراء الذى عينته القيادة لم يكن يريد أيا من الأحزاب على الساحة، وجرى الضغط عليه حتى قبل بإعلان فترة انتقالية مدتها ستة شهور تجرى بعدها انتخابات برلمانية بين الأحزاب التى طهرت نفسها. ثم يجىء برلمان نيابى تحكم أغلبيته.

لكن الأحزاب راحت تمارس مناوراتها القديمة، فقد تفجرت خلافاتها الداخلية وظهر أن محاولات تطهيرها تستخدم لتصفية حسابات شخصية وقديمة. ثم بدا أن بعضا منها يحاول احتواء القيادة الجديدة.

وحينما عاد «النحاس» (باشا) رئيس حزب الوفد من أجازته الصيفية فى أوروبا، والتقى لأول مرة بالقيادة الجديدة فى مصر قال ضاحكا للواء «محمد نجيب»: «أنت رئيس مائة ألف (يقصد الجيش)، وأنا زعيم عشرين مليونا (يقصد تعداد الشعب المصرى فى ذلك الوقت)». ومع أن الملاحظة كانت ضاحكة إلا أنها فى الصميم كانت تعبيرا حقيقيا عن تصورات «النحاس» (باشا)، وقد ساعده على مثل هذا التصور أن عددا من ضباط «الانقلاب» - وبينهم «جمال عبدالناصر» نفسه - كانوا يعتبرون أن الوفد ممثل الأغلبية، وأنه ليس عليه غير أن يطهر نفسه فيزيح عناصر الإقطاع والفساد من عضويته، ومن ثم ينفتح الطريق أمامه للحكم. وكذلك ساعد على هذا

التصور لدى «النحاس» (باشا) واقع أن عددا من المدنيين المتصلين بالقيادة الجديدة كانوا لسبب أو آخر من المتعاطفين مع الوفد.

لكن الوفد لم يطهر نفسه، ولا كان على استعداد لقبول قانون الإصلاح الزراعى على النحو الذى اقتنعت به القيادة.

ومن ناحية أخرى، فقد كانت جماعة الإخوان المسلمين تعتبر نفسها أقرب الكل إلى «الانقلاب» بحكم اتصالات سابقة بينها وبين عدد من ضباط القيادة الجديدة فى ظروف حرب فلسطين، وعمليات المقاومة المحدودة فى منطقة قناة السويس ضد القوات البريطانية سنة ١٩٥١. وقد ساعدت ملابسات عديدة، بينها الخلافات الداخلية فى الإخوان المسلمين على الإيحاء بأن الإخوان يعتبرون أنفسهم أوصياء على الحكم الجديد. ووصلت الأمور إلى حد أن المرشد العام للإخوان المسلمين الأستاذ «حسن الهضيبى» أصدر يوم ١٣ أغسطس ١٩٥٢ بيانا - نشرته الصحف - دعا فيه جميع الأحزاب السياسية فى مصر إلى حل نفسها، وترك أعضائها ينضمون إلى الإخوان المسلمين.



وفى هذا كله بدت وزارة «على ماهر» حائرة تكتفى بالتحريض ضد كل الأحزاب والتنظيمات السياسية، ولكنها لا تقدم بديلا معقولا يملأ الفراغ السياسى الذى يمكن أن ينشأ بعد حل الأحزاب كلها.

ثم إن هذه الوزارة وجدت نفسها غارقة فى تطهير الجهاز الحكومى الذى ارتفع شعار تطهيره - هو الآخر - ضمانا لكفاءته. **وتحول تطهير الجهاز الحكومى - كما تحول تطهير الأحزاب فيما قبل - إلى لعبة من ألعاب الوقيعة والانتقام.**

وفى نفس الوقت فإن رئيس الوزارة وأعضاءها تصرفوا أمام ضباط القيادة كما كانوا يتصرفون تماما أمام القصر: مزيج من الاستخذاء والتملق.

وجدت القيادة أن تصوراتها عن العمل فى «**البيت من الداخل**» تهتز. وكان

الوضع الاقتصادى مثقلا بحالة انهيار مخيفة إلى الحد الذى دعا اقتصاديًا بارزًا مثل الدكتور «عبدالجليل العمرى» يقول كلمته، التى وصف فيها مصر بأنها «بقرة ترعى على الأرض المصرية، ولكن ضروعها تمتد إلى خارج مصر حيث يحلب لبنها هناك»! وكان الأسوأ من ذلك فى الواقع، وهو ما لم يقله «عبدالجليل العمرى»، أن البقرة التى ترعى على أرض مصرية تتعرض لسكاكين كثيرة فى الداخل تحاول أن تقتطع أجزاء من جسمها الحى. وفى تلك الظروف استدعت القيادة الجديدة خبيرًا اقتصاديًا عالميًا مشهودًا له، وهو الدكتور «شاخت» الذى حقق المعجزة الاقتصادية الألمانية فى بداية عهد «هتلر»؛ لكى يدرس حالة الاقتصاد المصرى، ويقدم توصياته بشأنها. لكن «شاخت» لم يجد معجزات تنتظره فى مصر. وكانت توصيته أن حالة اقتصاد أى بلد تعتمد على حجم إنتاجه، وحجم إنتاج أى بلد مرهون بحسن إدارة موارده.

وفى لحظة من اللحظات لم تجد القيادة الجديدة أمامها مفرًا من أن تتحمل بنفسها مسئولية الحكم فى مصر.

وتألفت وزارة جديدة برئاسة «محمد نجيب» عهد إليها بتنظيم أحوال «البيت المصرى من الداخل» لكى تتفرغ قيادة الثورة لقضية «العزة والكرامة».

[٣]

عندما بدأ «جمال عبدالناصر» يتجه لتحقيق مطلبه الأكبر فى «العزة والكرامة»، فقد كان عليه فى واقع الأمر أن يواجه المعضلة المستعصية للاحتلال البريطانى لمصر، فبدون ذلك ليس هناك استقلال أو حرية.

والحقيقة أن «جمال عبدالناصر» طلب أن ترسل إليه ملفات المفاوضات المصرية - البريطانية فى يوم ٥ أغسطس ١٩٥٢ بالتحديد. ولعدة أيام، وفى جو الفوران الذى كانت تموج مصر به فى تلك الأيام، فإنه انكب على قراءتها قراءة متأنية ودقيقة. وبعد هذه القراءة فإن «جمال عبدالناصر» طلب من «على ماهر» (باشا) رئيس الوزراء أن يخصص له - ولبعض زملائه - سلسلة من اللقاءات معه، تخصص

لمناقشة العلاقات المستعصية مع بريطانيا. وكانت لدى «جمال عبدالناصر» أسئلة كثيرة. وبعدها رأى «جمال عبدالناصر» أن يعقد عددا من الاجتماعات مع الدكتور «محمد صلاح الدين» وزير الخارجية فى حكومة الوفد. ثم رأى استكمال بحثه للموضوع بجلسة طويلة مع «نجيب الهلالى» (باشا) آخر رئيس للوزراء تفاوض مع الإنجليز قبل ٢٣ يوليو. وهكذا استجمع صورة كاملة للموقف بكل تفاصيله: أعطته الملفات سياقا متصلا لعملية التفاوض المصرية - البريطانية، وأعطاه «على ماهر» (باشا) تقديرا كاملا للعلاقات المصرية - البريطانية، كما أوضح له حقائق الدور الذى تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية. نفس الشىء فعله الدكتور «محمد صلاح الدين» الذى أضاف أيضا شرحا طويلا لعقدة السودان المتشابكة.

نفس الشىء فعله «نجيب الهلالى» (باشا) الذى سلم لـ «جمال عبدالناصر» نسخة من الورقة البريطانية التى قدمت إليه - بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية - والتى كانت تشير بطريق غير مباشر إلى قبول بريطانيا لمبدأ الانسحاب من مصر، إذا أمكن التوصل عن طريق المفاوضات إلى ترتيبات أمن جماعى تحقق الدفاع عن المنطقة(١).



كانت أولى ميزات «جمال عبدالناصر» هى قدرته على تحليل المواقف الصعبة بردها إلى عواملها الأصلية، وتحديد هذه العوامل تحديدا واضحا حتى يتبين جوانب الموضوع الذى يعالجه. وفى تلك الظروف فإنه وجد نفسه وجها لوجه أمام الواقع المصرى كما هو. قبل الثورة كان يتصور أن الأمور سوف تكون هينة إذا تمت إزاحة الملك «فاروق» عن عرش مصر.

وفى الأيام والأسابيع الأولى بعد الثورة، فإنه بدأ يكتشف الواقع ومشاكله المتشابكة، ويهوله ما يراه. وفى تلك الأيام كان كثيرا ما يردد ضاحكا: «يظهر أن الملك

---

(١) قمت بترتيب الاجتماع بين جمال عبدالناصر ونجيب الهلالى بناء على طلب عبدالناصر، وقد تم الاجتماع فى بيت نجيب الهلالى فى المعادى. وقد ذهب إليه جمال عبدالناصر وأنا بجواره يقود بنفسه سيارة «جيب» كان يستعملها فى تلك الأيام.

فاروق كان على حق»، وكان بذلك يشير إلى البرقية التى بعث بها الملك «فاروق» من فوق ظهر اليخت «المحروسة» الذى حمله إلى منفاه، والتى قال فيها الملك موجها حديثه إلى القيادة الجديدة فى مصر، ما نصه: «أرجو لكم التوفيق فى مهمتكم الصعبة ـ فاروق».

والآن فإن المهمة لا تبدو صعبة فحسب، وإنما تبدو فى بعض الأحيان مستحيلة. وبصرف النظر عن أوضاع «البيت من الداخل» فى مصر فإن الأوضاع الخارجية بدت كلها عقدا مستعصية على الحل. ولكن «جمال عبدالناصر» بمنطقه التحليلى الذى يرد الأمور إلى أصولها الأولى، استطاع أن يستخلص لنفسه النتائج التالية:

١ ـ إن الوصول إلى حل مع بريطانيا سوف يكون عملية شاقة ـ ليس فقط لأن الإنجليز متمسكون بمركزهم الاستراتيجى فى مصر ـ وإنما أيضا لأن مجمل الأوضاع فى المنطقة، خصوصا بعد انسحابهم من «عبدان» فى إيران، لا يجعلهم من الناحية النفسية فى وضع يسمح بانسحاب آخر فى مصر. وهكذا فإن المفاوضات مع الإنجليز لن تكون حوار دبلوماسيات، وإنما صراع إرادات إلى آخر المدى.

٢ ـ إن موضوع الجلاء عن مصر يزداد تعقيدا بسبب ارتباطه بمسألة الدفاع عن الشرق الأوسط، أى بترتيبات الدفاع المشترك.

٣ ـ إن السودان هو النقطة الحساسة التى سيلعب عليها الإنجليز لعرقلة كل احتمالات الجلاء.

٤ ـ إن الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورا رئيسيا فى المنطقة يزداد حجمه مع الأيام والتطورات.

٥ ـ إن القضية تشتمل على بعد عربى، ففضلا عن الرابطة بين مصر وبقية العالم العربى، فإن موضوع الدفاع المشترك وكل خطط الدفاع عن الشرق الأوسط، سوف تكون مسائل لابد من مواجهتها على مستوى عربى.

٦ - إن إسرائيل - التى واجهها «جمال عبدالناصر» فى الحرب فى فلسطين وتعرف هناك على شكل مطامعها - سوف تقوم بدور لا يمكن تقدير حدوده الآن.

وتوصل «جمال عبدالناصر» من هذه الاستنتاجات كلها إلى خطة للحركة تحددت فى الخطوط التالية:

□ **أولا**: المفاوضات مع الإنجليز لابد أن تبدأ بدون تأخير، ولابد من البدء بموضوع السودان، فالوصول لحل بشأنه يترك قضية الجلاء والاستقلال وحدها فى الساحة، خصوصا وأن المشكلة الحساسة للوحدة تحت التاج لم تعد كما كانت.

□ **ثانيا**: لابد من الفصل بين المفاوضات من أجل الجلاء وبين موضوع الدفاع المشترك أو غيره من ترتيبات الأمن الجماعى، بمنطق أن مصر المستقلة فقط هى التى تستطيع أن تقدر ضرورات أمنها الخارجى، وما يستلزمه هذا الأمن من ترتيبات. هكذا فإن المفاوضات مرحلتان مع الإنجليز لا يمكن الخلط بينهما: الجلاء، وبعد إتمامه تجىء مرحلة التفاوض لما بعده.

□ **ثالثا**: إن البعد العربى أساسى، ولابد لهذا البعد أن يؤدى دوره فى حركة تحرير أوسع من حدود مصر وحدها، وأبعد من تحقيق الجلاء البريطانى عنها وحدها.

□ **ورابعا**: فإن الولايات المتحدة تمسك - سواء بمصالحها فى المنطقة أو بالتناقض بينها وبين بريطانيا - بمفتاح من أهم المفاتيح فى عملية المفاوضات كلها.

□

وهكذا، وفى الوقت الذى كانت فيه الولايات المتحدة - ضمن أطراف متعددين - تبحث عن «الرجل القوى» فى القيادة الجديدة، كان «الرجل القوى» - فى القيادة الجديدة بدوره يبحث عن دور الولايات المتحدة.

الفصل الثالث

بداية العلاقات مع أمريكا

[١]

كان القائمقام «عبدالمنعم أمين» واحدا من كبار الضباط فى سلاح المدفعية. وكانت حياته الاجتماعية نشيطة، وربما من هنا لم يفكر «جمال عبدالناصر» فى دعوته مبكرا للانضمام إلى تنظيم الضباط الأحرار، رغم أن التنظيم كان يحتاج إلى تدعيم أعضائه فى هذا السلاح الحيوى والمؤثر.

وفى ليلة ٢٣ يوليو، وفى اللحظات الحرجة من عملية الاستيلاء على السلطة أحس القائمقام «عبدالمنعم أمين» بما يحدث، وانضم إليه بلا تردد، وكان دوره فى تأكيد مساندة المدفعية للثورة كبيرا ومؤثرا، وقرر «جمال عبدالناصر» دعوته إلى عضوية مجلس قيادة الثورة مباشرة ودون مرور على مستويات التنظيم المتصاعدة.

وربما كانت حياته الاجتماعية قبل ٢٣ يوليو، وصلاته بعدد من الدبلوماسيين نتيجة لها، هى السبب الذى دعا «جمال عبدالناصر» إلى أن يكلفه صباح ٢٣ يوليو بإخطار السفارة الأمريكية بنوايا «الحركة» وتوجهاتها، بما فى ذلك تمسكها بالتزامات مصر الدولية. ولم تمض أيام حتى ذهب «عبدالمنعم أمين» إلى «جمال عبدالناصر» ليقول له: إن مستشار السفارة الأمريكية «لويس جونز»، وكان قد تعرف عليه من قبل فى نادى السيارات، وجه إليه دعوة على العشاء فى بيته، وإنه يتصور «أنهم» الآن يعرفون مكانه فى القيادة الجديدة، وإن الدعوة الموجهة إليه فى

هذه الظروف لها بالقطع طابع آخر يختلف عن نوع العلاقات الاجتماعية، التى كان طرفا فيها من قبل. وبالتالى فإنه رأى أن يستأذن فى قبول هذه الدعوة أو فى الاعتذار عنها. ورأى «جمال عبدالناصر» أن يقبل القائمقام «عبدالمنعم أمين» دعوة المستشار الأمريكى، وأكثر من ذلك أن يوثق صلاته به.

ولم يكد يمضى أسبوع واحد حتى كان «عبدالمنعم أمين» يرد الدعوة فيستقبل هو وقرينته السيدة «محاسن» - مستشار السفارة الأمريكية وزوجته، وكان بين المدعوين أيضا المستر «روبرت ماكلينتوك» الوزير المفوض للسفارة والمستر «ويليام ليكلاند»، وكان «عبدالمنعم أمين» قد التقى بهم جميعا فى العشاء الذى دعاه إليه «لويس جونز» قبل أسبوع. وكانت المفاجأة أن «جمال عبدالناصر» قرر حضور العشاء ومعه «عبدالحكيم عامر» و«صلاح سالم». وكان هذا أول لقاء على هذا المستوى بين قيادة ثورة ٢٣ يوليو وممثلين عن الولايات المتحدة الأمريكية.

دام اللقاء تلك الليلة - ١٢ أغسطس ١٩٥٢ - أكثر من أربع ساعات. فقد بدأ فى الساعة الثامنة والنصف مساء، ولم ينته إلا عند الساعة الواحدة والربع.

كانت لدى المصريين أسئلة كثيرة عن موقف الولايات المتحدة وسياساتها تجاه مصر، وكان واضحا للطرف الأمريكى أن «جمال عبدالناصر» قد اطلع على كل الملفات اطلاعا كاملا. ومن الناحية الأخرى فقد كان لدى الأمريكيين بدورهم أسئلة كثيرة عن سياسات النظام وتوجهاته ونواياه، وبالذات فيما يتعلق بمشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط. وربما كان أهم ما دار فى هذا الاجتماع أن الطرف الأمريكى أصبحت لديه فكرة واضحة عن أولويات النظام.

كان رأى «جمال عبدالناصر» أنه لا يستطيع وطنيا أن يقترب من مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط إلا بعد أن تتم تسوية ما كان يسمى بالقضية المصرية بشقيها: الجلاء والسودان. ولم يكن هذا كله جديدا على الأمريكيين، فقد سمعوه من قبل سواء من الدكتور «محمد صلاح الدين» فى حكومة الوفد، أو من «نجيب الهلالى» فى الحكومة التى كان رئيسها. وبدا لهم ما يقوله «جمال عبدالناصر» الآن وكأنه خط

ثابت للسياسة المصرية، وكل ما هو جديد الآن هو أن الخط السياسى الثابت تقود حركته فى الظروف المتغيرة فى مصر قيادة جديدة شابة لديها جسارة مواصلة سياساتها بقوة واندفاع، وبدون خوف من مناورات قصر أو سفارة أجنبية، كما أن وراءها تأييدا شعبيا جارفا. وكان معنى ذلك أن هذا الخط السياسى الثابت فى السياسة المصرية بصدد أن يتحول الآن من مجرد أمانى لكى يصبح حقائق مؤكدة فى الواقع. وفى الأيام التالية تكررت الاتصالات وشارك فى بعضها السفير الأمريكى «جيفرسون كافرى» بنفسه، وظهر خلال هذه الاتصالات دور نشيط للمستر «ويليام ليكلاند»، وربما كان السبب أنه بوصفه مستشارا شرقيا للسفارة كان ضليعا فى اللغة العربية، فقد توفر على دراستها لعدة سنوات فى أكثر من بلد عربى. وبالطبع فإن السفارة الأمريكية فى القاهرة كانت على اتصال بوزارة الخارجية فى واشنطن، وكان وزيرها فى ذلك الوقت، وفى نهاية عهد الرئيس «ترومان»، هو المستر «دين آتشيسون». ولم تكن هناك صعوبة فى التوصل إلى ترتيب لأولويات المرحلة القادمة.

وعد الأمريكان بأنهم سيستمرون فى أداء دورهم النشيط فى تحريك عملية التفاوض مع الإنجليز ودفعها إلى الأمام، كما كانوا يفعلون فى المفاوضات السابقة فى عهد حكومة «النحاس» (باشا) وحكومة «الهلالى» (باشا)، بل إنهم سوف يكثفون من جهودهم لأنهم راغبون فى التعاون مع النظام الجديد فى مصر. وقد اقتنعت السياسة الأمريكية بأن موضوع السودان يجب أن يكون نقطة البداية، وبعده موضوع الجلاء.

وأثار «جمال عبدالناصر»، فى هذه المرحلة المبكرة، موضوع تسليح الجيش المصرى باعتباره واحدا من أهم أهداف الثورة. وكانت المناسبة التى طرح فيها موضوع السلاح أثناء الاتصالات الأولى هى أن وزارة «نجيب الهلالى» (باشا) كانت قد اشترت من الولايات المتحدة صفقة سلاح بمبلغ مليون دولار لضرورات الأمن الداخلى، وقد حان الآن - أغسطس ١٩٥٢ - موعد تسليم أول شحنة منها. وقال «جمال عبدالناصر»، خلال إحدى المقابلات للسفير الأمريكى «جيفرسون كافرى»،

أنه «ليس مهتما» إلى هذا الحد «بأسلحة للأمن الداخلى، ولكن الذى يهمه بالدرجة الأولى هو سلاح للجيش المصرى لأن كل الصفقات التى عقدتها مصر مع بريطانيا قبل الثورة ودفعت ثمن بعضها تعطل الوفاء بها لأسباب سياسية، ومعظم هذه الأسباب كان من قبيل الضغط على سير المفاوضات المصرية ـ البريطانية». وقال «كافرى» أنه «يعرف ذلك وأنه لا يستطيع أن يعد فى الوقت الراهن بأكثر من عرض الأمر على حكومته».



وفى يوم ١٩ أغسطس ١٩٥٢ اتصل المستر «لويس جونز» بالقائمقام «عبدالمنعم أمين» ليخطره بأن حكومة الولايات المتحدة تفكر فى إصدار بيان تعلن فيه تأييدها للنظام الجديد فى مصر ليكون من هذا البيان دافعا لطمأنة القيادة المصرية على حسن نوايا الولايات المتحدة الأمركية، وبما يؤدى أيضا إلى دفع عملية الاتصالات المباشرة بين الطرفين. وقام «لويس جونز» بإملاء نص البيان المقترح للقائمقام «عبدالمنعم أمين». وكان نص البيان كما يلى:

«إن التقارير الواردة من القاهرة بخصوص البرنامج المعلن للحكومة المصرية الجديدة لإعادة الاستقرار السياسى والاقتصادى مشجعة. والحكومة الأمريكية تتابع الأحداث الجارية فى مصر باهتمام بالغ، وتتمنى لرئيس الوزراء على ماهر وزملائه المدنيين والعسكريين كل نجاح فى جهودهم لحل المشكلات الداخلية لبلادهم. وتستمر العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر على أعلى درجة من الصداقة والتعاون. والحكومة الأمريكية تأمل، ولصالح البلدين، أن تستمر هذه العلاقات، وأن تتدعم وتقوى، وكذلك العلاقات بين مصر وجميع بلدان العالم الحر. والحكومة الأمريكية تتطلع إلى حقبة جديدة تنشأ فيها مجالات جديدة للتعاون والنفع المتبادل».

وعرض «عبدالمنعم أمين» هذا البيان على «جمال عبدالناصر» وكان رأى «جمال عبدالناصر» أنه «لا يمانع فى صدور هذا البيان خصوصا لأنه لا يلزم مصر بشىء».



ولم تكن وزارة الخارجية البريطانية سعيدة بهذا البيان، ويبدو أنها لم تكن على اطلاع كاف بالاتصالات التى سبقته بين المصريين والأمريكيين. وكتب المستر «أنتونى إيدن» وزير الخارجية البريطانية برقية سرية إلى سفيره فى القاهرة السير «رالف ستيفنسون»:

«إن رأيى الشخصى أن هذا البيان، وإن كان يعكس بصفة عامة مشاعرنا، إلا أنه لن يفيد كثيرا، ويحتمل أنه سيدفع البعض فى مصر إلى توقع أشياء بعده. وقد تفسره بعض العناصر المتطرفة فى النظام على أنه كارت بلانش (تفويض مفتوح) من حكومة الولايات المتحدة يطلق يدهم فى التصرف تماما. إن حكومة صاحبة الجلالة لن تصدر من ناحيتها بيانا مماثلا لكنه يهمنى ألا يفسر ذلك على أنه خلاف جديد بين السياسة البريطانية وسياسة الولايات المتحدة. فالخلاف الوحيد بيننا فى هذا الشان هو جدوى فكرة إصدار مثل هذا البيان من عدمه. ومن جانبنا فإننا سوف نبلغ الصحافة هنا بأننا فى حين نشاطر المشاعر التى يعبر عنها البيان الأمريكى فإننا لا نعتقد أنه من الضرورى أن نصدر نحن مثل هذا البيان؛ لأننا حققنا منذ البداية علاقات صداقة حميمة مع الحكومة المصرية الجديدة، بدليل أن سفيرنا بالقاهرة كان على صلة منتظمة باستمرار مع رئيس الوزراء».

وكان واضحا من سياق هذه البيانات أن الأمريكيين عرفوا موقع القوة الحقيقية فى النظام الجديد، فى حين أن البريطانيين لم يعرفوه.



لم يكن الضباط الشبان الجدد الذين أمسكوا بزمام السلطة فى مصر يعرفون بدورهم حقائق التفكير الأمريكى ومكنونات سره.

لقد اطلعوا على ملفات المفاوضات المصرية البريطانية، ورأوا من خلال وثائقها ما اعتبروه سياسة بناءة من جانب حكومة الولايات المتحدة. ثم إن الصورة العامة الشائعة فى العالم فى تلك السنين عن أمريكا كانت براقة ومشرقة، سواء من ناحية القوة والحيوية وسلامة النية إلى درجة «السذاجة».

ولم تكن تلك هى الحقيقة، على الأقل فيما يتعلق بسلامة النية والسذاجة، لأن الولايات المتحدة كانت مقبلة فى ذلك الوقت على دور إمبراطورى يشمل المنطقة كلها. وتكشف ملفات وزارة الخارجية الأمريكية فى تلك الفترة صورة دقيقة عن النوايا الأمريكية، حتى تجاه النظام الجديد.

فى ملفات وزارة الخارجية الأمريكية، وبتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٥٢، مذكرة «تقدير موقف» عن مصر صادرة عن مجموعة خاصة شكلت من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع وهيئة الأمن القومى. نصها كما يلى:

« ١ - إننا نوافق على أن التأييد المادى والمعنوى للنظام الحالى فى مصر هو أحسن سياسة يمكن أن تؤدى لتحقيق أهداف الولايات المتحدة والغرب بالنسبة لمصر، وهو التقارب بين المصالح المصرية والغربية، وبصفة خاصة:

(أ) اشتراك مصر فى التخطيط للدفاع المشترك.

(ب) الوصول لتسوية كل الخلاف المصرى - الإنجليزى.

(جـ) السلام مع إسرائيل.

٢ - لكى يحقق هذا التأييد أهدافه، فإنه يجب تقديمه دون تأخير.

٣ - وفى نفس الوقت فإن اهتمام النظام المفاجئ بالنظر فى المشاكل الدولية، بخلاف ما أعلنه من التركيز على المشاكل الداخلية، هو ظاهرة يجب رصدها. يضاف إلى ذلك أن كلامهم مع ممثلى السفارة فى القاهرة يتسم بعدم الوضوح والاتجاه إلى التعميم، وهذا يؤدى إلى علامات استفهام حول النوايا. لكن علينا أن ندرك أن عدم الوضوح والتعميم هو شىء طبيعى فى مثل هذه الحركات، خصوصا فى مرحلة النشأة، وعلينا أن نطالبهم بأن تحل الدقة ووضوح التفاصيل محل عدم الوضوح والتعميم. والمهم أن يتم ذلك من جانبنا بهدوء وتؤدة حتى لا يفسر على أنه انعدام للثقة.

٤ - إن علينا أن نخطرهم باستعدادنا لقبول تعهدات و/ أو تأكيدات سرية محددة

بشكل واضح كأساس مقبول لسياسة التعاون والتأييد المادى. بل وقد نكون على استعداد للنظر فى بدائل أخرى بما فيها احتمال قبول تعهدات و/ أو تأكيدات شفوية.

٥ - ونعتقد أنه، إلى جانب التعهدات السرية، فإن على مصر من جانبها أن تتخذ بعض الإيماءات المؤدية إلى طمأنة الرأى العام فى الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية، ومن ذلك مثلا تأييد موقفنا فى حرب كوريا، ودفع التعويضات للبلدان التى مات مواطنوها فى حريق القاهرة، وغير ذلك مما يخطر لنا أو لهم. وهذه أمور ليست صعبة، وسوف تكون دليلا علنيا آخر على أن النظام الجديد هو مكنسة تزيح رواسب الماضى. ونحن على يقين من أن تأثيرها فى أمريكا سوف يكون كبيرا، وسوف تكون له نفس الأهمية فى بريطانيا، كما أنه سوف يكون بالغ الأهمية بالنسبة لجهودنا فى مساعدة مصر.

٦ - إننا أخذنا علما برغبة المصريين فى الحصول على سلاح أمريكى، ولكن تزويد القوات المسلحة المصرية بمثل هذا السلاح قبل الوصول إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل، سوف يثير داخليا هنا عددا من التساؤلات، ونحن نقدر تماما حساسية مناقشة مشكلة إسرائيل مع النظام الجديد، لكننا نعتقد أنه لا ينبغى السماح لأحد أن يشكك حول آرائنا فى هذا الصدد. ونأمل أنه فى وقت ما سيجد النظام نفسه قادرا على تقديم تصريح علنى حول نواياه غير العدوانية تجاه إسرائيل، سواء جاء هذا التصريح بشكل عام أو، وهو الأفضل، بشكل محدد.

[٢]

وفى هذا المناخ الذى اختلطت فيه النوايا والخطط، ما هو ظاهر منها وما هو مستور، أعلن عن اتفاق مصر وبريطانيا على فتح باب المفاوضات فى قضية السودان. وكانت الحكومة البريطانية، أمام إصرار مصرى قاطع وبمساعدة ضغوط أمريكية اقتنعت بالمنطق المصرى بشأن أولويات التفاوض، قد قبلت

بمناقشة قضية السودان أولا. والحقيقة أنها لم تعاند طويلا، فقد كان اعتقادها - اعتمادا على تجارب سابقة - أن موقف مصر فى قضية السودان بالتحديد ضعيف وغير متماسك.

وإلى حد كبير، وبالنسبة لتجارب الماضى، فإن هذا الاعتقاد كان سليما فى مجمله، فقد وضعت مصر نفسها فى موقف مستحيل، حين راحت تطالب بالسيادة على السودان ولو حتى بدعوى «التاج المشترك» بين البلدين.

وفى الحقيقة فإن معظم الساسة المصريين الذين كانوا يتحدثون عن السودان قبل الثورة لم تكن لديهم فكرة واضحة عن الحقيقة فى السودان:

● كان بينهم من راحوا يطالبون بملكية مصر للسودان على أساس الفتوحات العسكرية لـ«محمد على» أو حملات استكشاف منابع النيل (كانت كلها أجنبية عند القمة ومصرية عند القاع) فى عصر «إسماعيل». وقد نسى هؤلاء أن القرن العشرين له أحكام تختلف عن القرن التاسع عشر.

● وكان بينهم من أحسوا أن الظروف تغيرت، فطوروا مطلب ملكية السودان ليصبح وحدة وادى النيل، ناسين أن الوحدة فى العصر الحديث بين طرفين تقتضى تلاقى إرادتين.

وفى الغالب فإن معظم هؤلاء الساسة لم يدرسوا بقدر كاف طبيعة تكوين السودان الجغرافى وواقع تركيبته السكانية، ولا عرفوا شيئا عن تنظيماته القبلية والطائفية والسياسية، فتكلموا عنه دون أن تكون لديهم صورة واضحة أو محددة عن شئونه.



وكان وفد المفاوضات البريطانى، برئاسة السير «رالف ستيفنسون» السفير البريطانى فى مصر، فى حيرة شديدة - قبل بدء المفاوضات - بشأن الموقف الذى سيتخذه المفاوض المصرى فيها. فالمفاوض المصرى لا يستطيع أن يعود لمطلب الوحدة تحت التاج المصرى بعد كل ما قيل فى مصر بعد ٢٣ يوليو عن هذا التاج.

والحديث بمنطق الملكية أو السيادة سوف يؤدى إلى تشويه صورة مصر فى السودان.

وقد لاحظ المفاوض البريطانى أن مصر راحت تجرى اتصالات واسعة مع أطراف عديدة فى السودان، وَلم تقتصر هذه الاتصالات على القوى الصديقة تقليديا لمصر فى السودان، وإنما امتدت لتشمل آخرين سبق لهم معارضة سياستها، وبينهم السيد «عبدالرحمن المهدى» (باشا) زعيم طائفة «الأنصار» وراعى حزب الأمة المطالب بالانفصال بين مصر والسودان.

وازدادت شكوك المفاوض البريطانى حين وصل السيد «عبدالرحمن المهدى» (باشا) إلى القاهرة يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٥٢، أى قبل يومين اثنين من بدء الجلسات الرسمية لمفاوضات السودان التى تحدد لها يوم ٢٢ أكتوبر.

ولقد كان موقف اللواء «محمد نجيب» شخصيا من علامات الاستفهام الكبيرة التى تواجه المفاوض البريطانى، فقد كانت للواء «نجيب» فى تلك الأيام شعبية واسعة فى السودان. ففضلا عن أن والدته كانت سودانية، فإن خدمته الطويلة فى السودان ضمن كتيبة الجيش المصرى العاملة فيه، أعطته دراية بأحواله ومعرفة بعدد من شخصياته. وكان اللواء «محمد نجيب» هو رئيس وفد المفاوضات المصرى.

وبدأت جلسة المفاوضات الأولى يوم ٢٢ أكتوبر فى مقر مجلس الوزراء حيث مقر عمل اللواء «محمد نجيب». وبدأ السير «رالف ستيفنسون» بالحديث فأوضح الموقف البريطانى الذى يتلخص فى تمسك بريطانيا باتفاقية الحكم الثنائى فى السودان، على الرغم من أن الحكومة المصرية (حكومة الوفد) ألغتها فى أكتوبر ١٩٥١ فى نفس الوقت الذى ألغت فيه معاهدة ١٩٣٦.

ثم استفاض فى شرح التزامات الطرفين، وضرورة عودة التعاون بينهما فى إطار اتفاقية الحكم الثنائى إذا ما أرادت مصر أن يكون لها دور فى السودان.

وجاء الدور على اللواء «محمد نجيب» فإذا هو يلقى قنبلة حين قال طبقا لنص محاضر المفاوضات: **«إن هدفنا هو تحرير السودان من أى نفوذ أجنبى، وسواء**

اتحدنا أو انفصلنا فإن مآلنا واحد ومصيرنا لبعضنا، وفى كل الأحوال فإن مصر تطالب للسودانيين بحقهم فى تقرير مصيرهم، فإذا قرروا بعد ذلك الوحدة معنا فمرحبا، وإذا قرروا الاستقلال فهذا حقهم».

وتتابعت الحوادث بعد ذلك بسرعة، فقد استطاعت مصر أولا أن توفق بين جميع الأحزاب الاتحادية فى السودان فى حزب واحد هو «الحزب الوطنى الاتحادى» برئاسة السيد «إسماعيل الأزهرى» على مبدأ حق تقرير المصير كبداية لأى شىء بعد ذلك فى السودان، ومع منطق أن السودان الذى يملك حق تقرير مصيره هو الذى يستطيع بعد ذلك أن يقرر الاتحاد مع مصر إذا شاء.

ثم كانت الخطوة التالية أن مصر استطاعت التوفيق بين كل الأحزاب السودانية، سواء تلك التى تنادى بالاتحاد بزعامة «الأزهرى» أو تلك التى تنادى بالانفصال بزعامة «المهدى»، لأن مبادئ حق تقرير المصير للسودان لم تترك مجالا للخلاف بين أحد فى السودان، مهما كانت ذرائعه قبل ذلك فى الماضى.

وبدا أن الحكومة البريطانية فوجئت بنجاح التوفيق بين كل الأحزاب السياسية فى السودان، وطلب المستر «أنتونى إيدن» من السير «روبرت هاو» الحاكم العام البريطانى للسودان تفسيرا للأسباب التى دعت السيد «عبدالرحمن المهدى» (باشا) إلى التوقيع على وثيقة التوفيق، دون الرجوع إلى السفارة البريطانية واستشارتها، وكان رأى «إيدن» أن ذلك الموقف من جانب السيد «عبدالرحمن المهدى» (باشا) قد ترك المفاوض البريطانى فى العراء. وبالفعل فإن السير «روبرت هاو» سعى لترتيب لقاء بينه وبين السيد «المهدى»، وراح يعاتبه على تصرفه. وكان رد السيد «عبدالرحمن المهدى» أنه «مع تقديره للصداقة التقليدية التى تربطه ببريطانيا لم يكن يستطيع أن يتردد فى توقيع وثيقة يتفق فيها الكل على حق السودانيين فى تقرير مصيرهم».



وحاولت الحكومة البريطانية أن ترد على ذلك بتكتيل زعماء الجنوب الموالين لها، لكى يبدأوا فى المطالبة بانفصال الجنوب عن الشمال.

وتوجهت بعثة مصرية يرأسها «الصاغ» صلاح سالم - وكان عضوا فى هيئة المفاوضات المصرية تحت رئاسة اللواء «نجيب» - إلى زيارة لجنوب السودان. وبرغم العراقيل التى حاول الحكام الإداريون الإنجليز لمقاطعات جنوب السودان إقامتها فى وجه البعثة المصرية، فإن «صلاح سالم» استطاع أن يلتقى بعدد كبير من زعماء الجنوب، وأكثر من ذلك استطاع أن يحصل على توقيعاتهم على عريضة تؤكد تضامنهم مع أحزاب الشمال فى المطالبة بحق تقرير المصير للسودان كله شمالا وجنوبا. وفى هذه الرحلة حضر «صلاح سالم» اجتماعا حاشدا، شاركت فيه قبائل الجنوب، ودعا إليه زعماء «الدنكا»، وفى هذا الاجتماع شارك «صلاح سالم» فى الرقصة المشهورة لاحتفالات «الدنكا»، وظهرت صورته عاريا يرقص فى حشد كبير من الراقصين.

وطارت تقارير الحكام الإداريين إلى الخرطوم وإلى لندن، تشكو من «صلاح سالم» وتتهمه بالتخريب، فقد رقص مع القبائل كما تشهد الصور ودفع مبالغ طائلة لزعمائها كما تقول معلوماتهم. واطلع رئيس الوزراء البريطانى المستر «ونستون تشرشل» على بعض هذه التقارير، وأشر بخط يده على تقرير منها كتبه الحاكم الإدارى الإنجليزى لمنطقة «جوبا» - قائلا: «**من المستحسن أن يبدأ وزير الخارجية فورا فى تعلم الرقص**».

وسواء استطاع «أنتونى إيدن» أن يتعلم الرقص أو لم يستطع، فلقد بدا واضحا أن الموقف حتى فى الجنوب يفلت من السيطرة البريطانية.



ولم يعد هناك مفر، ووقعت مصر وبريطانيا اتفاقا حول السودان، يعطى السودانيين حقهم فى تقرير مصيرهم. وتم توقيع الاتفاق يوم ١٢ فبراير ١٩٥٣، أى أن قضية السودان كلها جرى حلها فى مدة تقل عن أربعة شهور.

ومضت الأمور فى مسارها رغم كل العراقيل التى حاول الحاكم العام البريطانى أن يضعها فى الطريق. وجرت الانتخابات فى السودان كله بجمعية تأسيسية حققت

فيها الأحزاب الصديقة لمصر انتصارا كاملا. ثم اجتمعت الجمعية التأسيسية، وكان الشيء الطبيعى أمامها أن تختار استقلال السودان. ورحبت مصر بالسودان المستقل، ولكن «ونستون تشرشل» رئيس وزراء بريطانيا كان لا يزال بعد غارقا فى أوهامه، فقد كتب بخط يده مرة أخرى على أحد تقارير الحاكم العام البريطانى فى السودان تأشيرة قال فيها بالنص:

«ما هذا؟ لماذا لم نضع أمام السودانيين إلى جانب الوحدة مع مصر أو الاستقلال خيار الانضمام إلى الكومنولث؟».

ورد الحاكم العام للسودان على تأشيرة رئيس الوزراء البريطانى بتقرير قال فيه: إنه «باتصالاته مع عدد من القادة السودانيين، عرف أنهم لا يقبلون موضوع الانضمام للكومنولث، وأنهم قد يكونوا على استعداد للتفكير فيه بعد الاستقلال كما فعلت الهند وباكستان».

وماتت فكرة انضمام السودان للكومنولث فى مهدها، ولم يرد لها ذكر فيما بعد أبدا.

ولقد أحست بريطانيا أنها خسرت بشدة نتيجة لاتفاقية السودان.

وكتب السير «روبرت هاو» الحاكم العام للسودان مذكرة لوزارة الخارجية البريطانية، تظهر شعوره بالصدمة، فقد جاء فيها بالنص:

«أعتقد أنه من المهم جدا أن نقيم احتفالات واسعة هنا فى السودان بمناسبة توقيع اتفاقيتنا مع مصر بشأنه. إن هدفنا بهذه الاحتفالات الكبيرة أن نؤثر على السودانيين ولا نتركهم للانطباع السائد الذى يظهر لهم أن مصر حققت انتصارا علينا. وأقترح أن نعلن يوم الاتفاقية كيوم أجازة رسمية، وأن نرتب مواكب واحتفالات يبدو منها أننا فرحون بما أمكن التوصل إليه».

ثم عقدت وزارة الخارجية البريطانية اجتماعا رأسه المستر «أنتونى إيدن» للبحث فى الأساليب التى يمكن بها تغطية الاتفاقية، بحيث لا تظهر وكأنها نكسة للسياسة البريطانية، وبما يكفل أيضا استمالة قادة السودان إلى ناحية بريطانيا. وكان من

بين مـا قـرروه فـى هذا الاجـتـمـاع اعـتـمـاد ٣٠٠٠٠ جنيه لإنشـاء فـرع للمـجلس البريطانى الثقافى فى الخرطوم، وكذلك ترتيب زيارات لعدد من القادة السودانيين إلى بريطانيا، بما فى ذلك توجيه دعوات للسيد «عبدالرحمن المهدى» (باشا) زعيم طائفة «الأنصار»، والسيد «علِى الميرغنى» زعيم طائفة «الختمية» لحضور الاحتفالات بتتويج الملكة «اليزابيث» ومنحهم نياشين بريطانية رفعية المستوى، إلى جانب تقوية الإذاعات الموجهة إلى السودان.



ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن اتفاقية السودان. فقد قام «جيفرسون كافرى» السفير الأمريكى بدور نشيط فى كل مراحل المفاوضات، إلى حد استفز وفد المفاوضات البريطانى، ودعا رئيسه السير «رالف ستيفنسون» إلى أن يشكو لوزير خارجيته «أنتونى إيدن» قائلا: «إن كافرى أثار أعصابى حين قال لى إن هناك كثيرا من النقط أثناء المفاوضات قبلها نجيب من أجل خاطره هو فقط (خاطر كافرى)!!

ولم تكن فرنسا أيضا بعيدة عن مفاوضات السودان، ولكن من منظور آخر، فقد راح وزير الخارجية الفرنسى يلح على نظيره البريطانى لإطلاعه على تفاصيل سير المفاوضات لأن ما سوف يحدث للسودان المصرى ـ البريطانى سوف يؤثر فى السودان الفرنسى (تشاد).

وكانت شركة قناة السويس هى الأخرى مهتمة فقد توجه أحد أعضاء مجلس إدارتها وهو الكونت «ديليسيبس» (حفيد «فرديناند ديليسيبس» مؤسس الشركة) إلى وزارة الخارجية البريطانية ليبلغ وكيلها الدائم فى ذلك الوقت السير «ويليام سترانج»: «أن اتفاقية السودان يمكن أن يكون لها تأثيرات على استثمارات الشركة الهائلة فى المناطق المحيطة به كالسودان الفرنسى والكونغو».

وكان رد وزارة الخارجية البريطانية، على ملاحظات وزارة الخارجية الفرنسية وشركة قناة السويس، هو الشكوى من «تشدد المصريين وضعف السودانيين وتواطؤ الأمريكيين».

[٣]

إن طلب مصر بالحصول على سلاح أمريكى لم يتوقف فى انتظار الوصول إلى حل فى قضية السودان. وفى الشهور الثلاثة الأخيرة من ١٩٥٢، فإن الموضوعين سارا جنبا إلى جنب على طرق متوازية. وفى حين وصل موضوع السودان إلى هدفه فإن مسألة السلاح دخلت إلى مناطق صعبة ووعرة.

لقد عرفت الحكومة البريطانية من الحكومة الأمريكية أن القيادة الجديدة فى مصر طلبت منهم أسلحة ومعدات عسكرية. وكانت مشورة الحكومة البريطانية على واشنطن فى ذلك الوقت هى الرجاء بنصيحة المصريين بأن يتمسكوا بمصادرهم التقليدية فى توريد الأسحلة (وكان معنى ذلك أن على مصر أن تعود إلى مصدرها التقليدى وهو بريطانيا). ولم تكن الحكومة الأمريكية راغبة فى مثل هذه النصيحة فى هذا الوقت، وفى مصر بالذات، ولذلك أخطروا الحكومة البريطانية بأنهم على أى حال يريدون استكشاف نوايا المصريين فيما يريدونه من سلاح، وعلى هذا الأساس فإنهم لن يغلقوا أبواب الكلام فى شأنه مع المصريين، وإنما سوف يسمعون دون أن يربطوا أنفسهم بشىء، وسوف يقومون بإخطار حليفتهم (بريطانيا)، إذا تطورت المسائل إلى أكثر مما هى عليه فى هذه المرحلة.

ولم يكن ذلك داعيا للاطمئنان. لقد بدأت الحكومة البريطانية تحس أن هناك اتصالات تجرى على نحو ما من وراء ستار بين المصريين والأمريكيين. ولم تشأ أن تدع الحوادث تسبقها، فبادرت فى أواخر شهر أكتوبر ١٩٥٢ بإخطار كل من القاهرة وواشنطن فى نفس الوقت بأنها قررت رفع الحظر عن توريد السلاح لمصر.

وفى أول نوفمبر قامت لندن بإخطار القاهرة وواشنطن بأنها على استعداد بعد رفع الحظر لتسليم مصر ١٢ طائرة مقاتلة نفاثة من طراز «متيور» وأنها سوف تسلم أربعا من هذه الطائرات على الفور، وأما باقيها فإن مواصلة تسليمه سوف ترتبط بتقدم مراحل المفاوضات فى موضوع السودان.

وقد رحب «جمال عبدالناصر» برفع الحظر البريطانى، لكنه لم يترك نفسه

للتفاؤل، فقد كان يعرف أن هناك حدودا لما يستطيع أن يصل إليه مع بريطانيا من واقع تجربة مصر الطويلة والمريرة معهم. وقد استرعى نظره الربط بين مواصلة توريد سلاح دفعت مصر ثمنه وبين تقدم مفاوضات قد تتعرض للتعثر فى أى وقت. وتصور وقتها أنه قد يكون من الأفضل أن يحصل على السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية.



وفى أواخر شهر أكتوبر وصل إلى مصر المستر «كيرميت روزفلت»، وكانت أول مرة يزور فيها مصر بعد الثورة. وكان وصوله إيذانا بأن الأجهزة الخفية قد بدأت تطل برأسها مرة أخرى على الساحة المصرية، لكن «جمال عبدالناصر» لم يكن يعرف حتى هذه اللحظة حقيقة عمل «كيرميت روزفلت». فقد وصل «كيرميت» يحمل جواز سفر دبلوماسيا يصفه بأنه «مستشار خاص لرئيس الولايات المتحدة». واتصل الوزير المفوض فى السفارة الأمريكية بالقائمقام «عبدالمنعم أمين» ليبلغه بوصول أحد مستشارى الرئيس «ترومان» إلى القاهرة، وأنه يرغب فى لقاء مع القيادة المصرية الجديدة ويريد أن يكون اللقاء سريا حتى لا يعرف الإنجليز به ويرتابوا. وفى هذه المرة أقيم عشاء فى بيت «روبرت ماكلينتوك» حضره «كيرميت روزفلت» وجاء للقائه هناك «جمال عبدالناصرو ومعه ثلاثة من أعضاء مجلس قيادة الثورة هم «عبدالحكيم عامر» و«صلاح سالم» و«عبدالمنعم أمين».

كان «كيرميت» ابنا لأسرة «روزفلت» الشهيرة التى قدمت للولايات المتحدة اثنين من رؤسائها فى القرن العشرين، هما «تيودور روزفلت» الذ ى تولى الرياسة فى مطلع القرن العشرين، و«فرانكلين روزفلت» الذى تولى الرياسة فى مطلع الثلاثينات من القرن. وقد كان فى الواقع حفيدا لـ «ثيودور». كان «كيرميت» يحمل كل خصائص الأرستقراطية الأمريكية المحدثة. وكان ذكيا ولماحا. وقد أعطاه عمله فى الصحافة أثناء الحرب، وعمله فى غيرها فى أواخر الحرب وبعدها، معرفة كاملة بأحوال المنطقة وظروفها ورجالها. وكان نحيلا قصير القامة، يتكلم بهدوء وتتقطع الألفاظ على شفتيه كأنما هى تتردد قبل أن تخرج لتنطق بما يريد قوله. وقد أحس

«جمال عبدالناصر» من أول لحظة أن «روزفلت» يتعمد أن يسمع أكثر مما يتكلم، وظن ذلك طبيعيا لأن «مستشار الرئيس» قادم فى مهمة تقص للحقائق، ولم يكن لديه مانع من أن يتكلم، فقد كان يهمه أن تصل وجهة النظر المصرية إلى الرئيس «ترومان» كاملة. وقد دخل فى شرح طويل لكل جوانب المشكلة المصرية مع بريطانيا ثم أحس فى منتصف الحديث أن «كيرميت روزفلت» يعرف ما فيه الكفاية عن هذه القضايا كلها وتفاصيلها. واختصر الطريق وركز على أهمية الانتهاء من مفاوضات السودان حتى ينفتح الطريق بلا عوائق إضافية أمام موضوع الجلاء. ثم انتقل «جمال عبدالناصر» إلى موضوع السلاح قائلا إنه فى اتصالات سابقة مع الأمريكيين تقدم بطلب عام لشراء أسلحة من الولايات المتحدة، لكنه لم يتلق جوابا، وكل ما قيل له أن الرغبة المصرية سوف تنقل إلى واشنطن. وبدأ «كيرميت روزفلت» يسأل ويتنحنح قبل كل سؤال، بل قبل كل كلمة من سؤال. وكانت أسئلته محددة: **سأل عن تصور القيادة المصرية للدفاع عن الشرق الأوسط بعد «الفراغ» الذى سينشأ فى المنطقة حتما إذا ما جلت القوات البريطانية عن مصر، مع العلم بأن قاعدة قناة السويس هى أكبر قاعدة عسكرية فى العالم، ثم إنها الحلقة الرئيسية فى سلسلة الدفاع الغربى عن الشرق الأوسط؟**

وكان رد «جمال عبدالناصر» بأنه يعتقد أن الفصل بين المشاكل أدعى لسهولة حل كل منها على حدة. فعندما اتفق على الفصل فى المفاوضات بين قضية السودان وقضية الجلاء أصبحت الأمور أكثر تحديدا، ثم أضاف أنه يرى اتباع نفس القاعدة والفصل بين المفاوضات حول الجلاء وأية مفاوضات قد تأتى بعدها حول موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط خصوصا وأن الدفاع عن الشرق الأوسط سوف يكون مسألة تهم كل الدول العربية المشتركة فى ميثاق الضمان الجماعى تحت مظلة الجامعة العربية.

ثم أثار «كيرميت» مسألة إسرائيل ونوايا النظام الجديد حيالها. وكان رد «جمال عبدالناصر» أنه من المستحسن تأجيل أى كلام فى موضوع إسرائيل فى الوقت الحاضر، لأنه فضلا عن تعقيداته ورواسبه يتصل أيضا بدول عربية أخرى، وبالتالى فهو موضوع لا يمكن أن تدخل فيه مصر وحدها.

ومن الواضح أن «روزفلت» كان يسمع ويتابع باهتمام، وليس من قبيل المجازفة تصور أن «روزفلت» اقتنع بالكثير مما سمع لأن تطورات الحوادث فيما بعد أظهر أن رأيه كان إلى حد ما متعاطفا مع الخطوط التى شرحها له «جمال عبدالناصر».



ولم يكد «كيرميت روزفلت» يغادر القاهرة حتى وصل إليها المستر «ويليام فوستر» مساعد وزير الدفاع الأمريكى، الذى كان قادما من الشرق الأقصى مارا بالقاهرة فى طريقه إلى أوروبا ثم إلى أمريكا بعدها. وأقام له السفير الأمريكى فى القاهرة «جيفرسون كافرى» مساء يوم ٢ نوفمبر ١٩٥٢ مأدبة عشاء حضرها اللواء «محمد نجيب» و«جمال عبدالناصر» وعدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة. ولم تكن أسئلة «ويليام فوستر» بعيدة عن أسئلة «كيرميت روزفلت» قبله بأيام. وكان تركيز «جمال عبدالناصر» على شراء سلاح من أمريكا أكثر مما كان مع «روزفلت» باعتبار أنه يتحدث مع مساعد وزير الدفاع الأمريكى. وبدا المستر «ويليام فوستر» متجاوبا مع ما يسمعه إلى أبعد حد، وإلى درجة أنه راح يسأل عن تفاصيل الأسلحة التى يريدها المصريون ويناقش أسعارها ووسائل سداد ثمنها، ثم انتهى بأن طلب فى آخر المناقشة قائمة كاملة بطلبات مصر. وفى صباح اليوم التالى كان قائد الجناح «على صبرى» ـ الذى عين مديرا لمكتب «جمال عبدالناصر» فى ذلك الوقت ـ يتوجه إلى السفارة الأمريكية ليسلم المستر «ويليام فوستر» قائمة بطلبات مصر من الأسلحة.

وبعد عدة أيام من سفر «ويليام فوستر» اتصل «روبرت ماكلينتوك» بالقائمقام «عبدالمنعم أمين» ليقول له: «إن الحكومة الأمريكية تريد طلبا رسميا مكتوبا لمصر على أن يتضمن الطلب بعض التطمينات السياسية الضرورية قبل عقد أى صفقة». وفى اليوم التالى، تلقى المستر «جيفرسون كافرى» السفير الأمريكى فى القاهرة خطابا مكتوبا بتوقيع اللواء «محمد نجيب» يؤكد طلب شراء أسلحة أمريكية، ويشير إلى «اهتمام الحكومة المصرية بمسألة الدفاع عن الشرق الأوسط واستعدادها لمناقشة هذا الموضوع بعد انتهاء المفاوضات مع بريطانيا»، ولم تكن هذه التطمينات

كافية، فقد بدت بدورها عامة وغامضة لكنها فيما يبدو اعتبرت فى تلك الظروف كافية لإعطاء ضوء أخضر. وبعدها بأيام أبدى الأمريكيون استعداد واشنطن لاستقبال بعثة مصرية تناقش طلبات الأسلحة وتبحثها مع وزارة الدفاع، وتقرر اختيار قائد الجناح «على صبرى» لكى يطير إلى واشنطن مع مجموعة محدودة من الضباط بحيث لا يلفت وجودهم فى العاصمة الأمريكية أنظار أحد ممن راحوا يتابعون تحركات مصر فى ذلك الوقت عن قرب.

ووجدت البعثة المصرية برئاسة «على صبرى» نفسها أمام برنامج حافل فى الولايات المتحدة. فقد أعدت لها زيارات واسعة لقواعد عسكرية أمريكية ممتدة من جنوب الولايات المتحدة حتى ألاسكا فى الشمال. وبعد مضى عدة أسابيع أحست البعثة أن الوقت يضيع فى «الفرجة» على أحدث الأسلحة، لكن الوقت ليس متاحا لمفاوضات حول تفاصيل الصفقة التى جاءت لعقدها. وعندما بدأ «على صبرى» يبدى قلقه من ضياع الوقت كان التفسير الذى قدم له «لقد كانت هناك كما رأى انتخابات للرئاسة فى الولايات المتحدة، وإن مرور الوقت لا يقصد به إضاعته، ولكن يقصد به انتظار نتيجة الانتخابات؛ لأن الرئيس الجديد هو الذى سيتحمل مسئولية البت فى الطلب المصرى»(١).



---

(١) تصادف فى هذا الوقت أننى سافرت إلى الولايات المتحدة لمتابعة معركة الرئاسة الأمريكية، وطلب منى «جمال عبدالناصر» أن أجرى بعض الاتصالات مع من أعرف من الصحفيين والساسة فى الولايات المتحدة حتى أستكشف نواياهم، إذا استطعت فيما يتعلق بصفقة الأسلحة مع مصر. وكانت السفارة الأمريكية بالقاهرة قد أخطرت واشنطن عن سفرى وأضافت إليه أننى وثيق الصلة بـ «جمال عبدالناصر» وهكذا وجدت أبوابا كثيرة مفتوحة أمامى فى العاصمة الأمريكية. وكان بين من قابلتهم فى وزارة الدفاع الأمريكية الجنرال «أولمستيد» المشرف يومها على برامج المساعدات العسكرية الخارجية الأمريكية. وقد فتح معى بغير تمهيد فكرة إقامة حلف عسكرى إسلامى تنضم إليه مصر بوصفها أهم بلد إسلامى، وباكستان باعتبارها أكثر البلاد الإسلامية سكانا، وتركيا باعتبارها أقوى البلاد الإسلامية عسكريا. وحاولت أن أشرح للجنرال «أولمستيد» ظروف مصر والعالم العربى، والتيارات والأفكار السائدة فيهما، ونزعات التحرر والاستقلال التى تجتاحها، ولكن الجنرال «أولمستيد» راح بمؤشر طويل يجرى على خريطة كبيرة للعالم ويقول لى: «فى أوروبا الغربية حلف الأطلنطى يدافع عن العالم، وفى أقصى الشرق هناك حلف جنوب شرق آسيا، وأما فى منطقتكم =

وفى يوم ٤ نوفمبر ١٩٥٢ فاز الجنرال «دوايت أيزنهاور» فى انتخابات الرئاسة وهزم منافسه فيها المستر «أدلاى ستيفنسون». وبدأ يستعد لدخول البيت الأبيض بعد أن يغادره الرئيس الجالس فيه، والذى لم يشأ إعادة ترشيح نفسه وهو المستر «ترومان». وقبل أجازات عيد الميلاد قيل لـ «على صبرى» إن موضوع صفقة الأسلحة مع مصر سوف يكون من أوائل ما يعرض على الرئيس الجديد للبت والقرار. وبما أن السياسات الأمريكية الكبرى لا تتغير بتغير الرئاسات فإنه من المرجح أن الطلب المصرى سوف يحظى بموافقة الرئيس الأمريكى الجديد، كما كان يحظى بموافقة سلفه. ومضت أسابيع أخرى و«على صبرى» لا يتلقى ردا.

وذات صباح فى شهر يناير أخطر «على صبرى» بأن «ترتيب الأمر» سوف يستغرق بعض الوقت؛ لأن الإنجليز على ما يظهر عرفوا بمهمته فى واشنطن واحتجوا عليها، إلى درجة أن رئيس الوزراء البريطانى «ونستون تشرشل» اتصل بنفسه بشأنها بالرئيس الأمريكى «دوايت أيزنهاور»، وطلب تأجيلها حتى تنتهى المفاوضات فى قضية السودان.

وكان هذا صحيحا. فإن «تشرشل» كانت تربطه علاقة خاصة بـ «أيزنهاور» منذ تولى «أيزنهاور» قيادة قوات الحلفاء فى عملية غزو أوروبا، واتخذ من لندن مقرا لقيادتها. وكان «تشرشل» الذى قاد الحرب فى أوروبا سياسيا حتى تلك اللحظة على صلة شبه يومية بطبيعة الحال بالقائد العام للحلفاء. بل وكان «تشرشل» هو الذى تدخل بنفسه شخصيا فى الخلافات التى حدثت فى ذلك الوقت بين القادة البريطانيين والقادة الأمريكيين على خطط الحرب وتنفيذها. وكانت أكثر خلافات «أيزنهاور» مع نائبه الإنجليزى الماريشال «مونتجمرى». ومع أن «تشرشل» كان

= من العالم فهناك كما ترى فى الخريطة فراغ عسكرى». وكان يشير إلى زحام من رءوس الدبابيس والأعلام التى تمثل قواعد الحلفاء ومطاراتهم فى الغرب والشرق، بينما كانت المنطقة الواقعة بين الاثنين وهى الشرق الأوسط خالية من هذا الزحام. وقلت للجنرال «أولمستيد» إن الأمور على الطبيعة تختلف عنها على الخرائط. وراح يصر على فكرته فى الحلف الإسلامى، ويؤكد أن قبولها من جانب مصر سوف يكون اقصر واكفأ طريق تحصل منه على كل ما تحتاجه من السلاح وزيادة. ولم تكن هناك جدوى من إطالة المناقشة.

معجبا ببعض جوانب شخصية «مونتجمرى» فإنه كان ينحاز لأسباب سياسية إلى جانب «أيزنهاور» دائما. وهكذا كان «تشرشل» سعيدا بأن «أيزنهاور» وصل إلى منصب الرئاسة، واعتبر أنه أخيرا سوف يجد فى البيت الأبيض من يستطيع أن ينسق معه خطط الاستراتيجية العليا للغرب. وكان «تشرشل» فى أول مكالمة له على التليفون لتهنئة «أيزنهاور» بانتخابه رئيسا قد رجاه «ألا يتسرع بالبت فى طلبات عسكرية يحتمل أن تكون مصر قد قدمتها إلى سلفه». ثم أضاف «تشرشل» قائلا لـ«أيزنهاور» أنه لا يتصور أن يقوم أيزنهاور بتسليم سلاح للمصريين يحتمل استعماله فى منطقة قناة السويس ضد بريطانيين سبق لهم أن حاربوا تحت قيادته فى الحرب ضد هتلر».

وهكذا، بعد فترة من التردد أعيد فيها بحث الموضوع من جميع جوانبه، قيل لـ«على صبرى» أنه من المناسب له الآن أن يعود إلى القاهرة، وأن الاتصالات بشأن صفقة السلاح على أى حال سوف تظل مستمرة، وأن الباب سوف يظل مفتوحا.

وهكذا تعثرت المحاولة الأولى للحصول على سلاح أمريكى.



وفى القاهرة كان «جيفرسون كافرى» لا يزال يحاول تخفيف الصدمة على المصريين. وعاد «كيرميت روزفلت» إلى القاهرة يشترك فى المحاولة.

ثم لم تلبث واشنطن أن طرحت على البحث اقتراحا جديدا بحل وسط، تقوم الولايات المتحدة بمقتضاه ببيع صفقة صغيرة إلى مصر توازى ربع ما كانت تطلبه (كانت قيمة الصفقة الأصلية المقترحة ٤٠ مليون دولار، بينما قيمة الصفقة الجديدة التى عادت الولايات المتحدة تعرضها الآن هى ١٠ ملايين دولار، وكان معظمها من الأسلحة الخفيفة). ولم يكن ذلك ما تطلبه مصر، ومعَ ذلك فقد كان رأى «جمال عبدالناصر» يميل للقبول بشرط أن تكون الصفقة الجديدة مقدمة للصفقة الأصلية وجزءًا لا يتجزأ منها.

ومرة أخرى تدخلت بريطانيا بكل نفوذها فى واشنطن لعرقلة صفقة الحل

الوسط. وكتب رئيس هيئة الدفاع عن الإمبراطورية الفيلد مارشال «سليم» إلى رئيس هيئة أركان حرب القوات المشتركة الأمريكية برقية سرية يقول له فيها: «إن رأينا ومن وجهة نظر عسكرية تمليها مصلحة الحلفاء أنه لا يمكن التفكير فى تقديم أية أسلحة إلى مصر إلا بعد أن يتضح الموقف تماما معها عما هو عليه الآن». وكتب «ونستون تشرشل» خطابا شخصيا إلى الرئيس «أيزنهاور» يقول فيه:

«إننى أناشدك بحق كل ما بين بلدينا من روابط بالا تفكر فى تقديم أى أسلحة لمصر قبل أن يقرر الضباط المصريون الذين يحكمون مصر الآن موقف بلادهم نهائيا من موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط».

وفى نفس الوقت كتب «أنتونى إيدن» خطابا إلى «جون فوستر دالاس» الذى اختاره «أيزنهاور» وزيرا لخارجيته، جاء فيه: «إن وزارة الخارجية الأمريكية ألمحت إلى المصريين أننا نعرقل تزويد جيشهم بالسلاح الأمريكى، وليس هذا فى صالح أحد. ومع أنى لا أريد أن أشير عليكم بالموقف الذى يجب أن تتخذوه، فإننا نرى أنه من الضرورى أن يعرف المصريون أنكم لستم مستعدين لتقديم أية إمدادات عسكرية لهم قبل أن تتأكدوا من موقف مصر فى أى حرب مقبلة، ونحن على استعداد لأن نتفهم أنكم قد لا تكونون مستعدين الآن للتحدث بهذه الصراحة مع المصريين، فقد تستطيعون إفهامهم بأن مثل هذه الموضوعات تحتاج إلى دراسة متأنية، وأنه من المستحيل الاستجابة إلى مثل هذه الطلبات بسرعة».

وقرر «دالاس» أن يبعث بالمستر «هنرى بايرود» مساعد وزير الخارجية الأمريكية إلى لندن فى مهمة سرية هدفها إقناع الإنجليز باتخاذ موقف يعطى الولايات المتحدة مساحة كافية للحركة مع النظام المصرى الجديد. ولكن الحكومة البريطانية بدت مصممة على موقفها.



ولم تكتف الحكومة البريطانية بشرح موقفها فحسب وإنما قدمت لـ «هنرى بايرود» تعزيزا له من باريس. فقد أطلعت وزارة الخارجية البريطانية المستر

«بايرود» على محاضر مناقشات بينها وبين الحكومة الفرنسية بدا منها أن الحكومة الفرنسية قلقة بسبب احتمالات مد مصر بأسلحة، فى وقت يتعاطف فيه الشعور المصرى والسياسة المصرية مع عناصر مناوئة لفرنسا فى تونس ومراكش. كذلك أطلع «بايرود» على رسائل من الحكومة الفرنسية تطلب فيها اتخاذ موقف موحد فى شأن أية أسلحة للدول العربية، خصوصا وأن فرنسا كانت ولا تزال تلتزم بسياسة حظر تصدير سلاح إلى دول الشرق الأوسط، طبقا لبنود الإعلان الثلاثى فى هذا الشأن بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

وفوجئ «بايرود» أيضا فى لندن برئيس شركة قناة السويس يطلب مقابلته ليبلغه أن الشركة قلقة من احتمالات تزويد الجيش المصرى بالسلاح قبل أن يتم البت فى ضمانات للملاحة فى قناة السويس، وتعهدات تراها شركة قناة السويس ضرورية لها قبل أى حديث عن جلاء البريطانيين عن مصر.

وعاد «بايرود» إلى واشنطن ليجد أن إسرائيل قد وجهت ضربة إضافية - إلى جانب ضربات إنجلترا وفرنسا وشركة قناة السويس - إلى فكرة تقديم أى سلاح إلى مصر فى هذه المرحلة، وقبل أن تتضح نوايا النظام الثورى الجديد تجاهها.

وكان الضغط الإسرائيلى موجها إلى البيت الأبيض مباشرة. وحاول «بايرود» أن يناقش الموضوع مع الرئيس «أيزنهاور» فى أحد الاجتماعات الأولى لمجلس الأمن القومى، ولكن الرئيس الجديد قال لمساعد وزير الخارجية، طبقا لوثائق مجلس الأمن القومى:

«هانك (اختصار اسم هنرى) إذا استجبنا لطلب مصر فسوف نجد أمامنا طلبا من إسرائيل لا نستطيع أن نرفضه، وأنا لا أريد أن أجد الولايات المتحدة منهكة فى تمويل سباق سلاح بين مصر وإسرائيل»!

وفى هذا الوقت كانت مفاوضات السودان قد انتهت، وتم توقيع اتفاقية ١٢ فبراير. وكان المسرح فى الشرق الأوسط يتهيأ لمرحلة أخرى من مراحل الصراع الكبير على مصائره ومقاديره.

الفصل الرابع

لقـــاء مع العـــالم!

[١]

كـانت مـفـاوضـات الـسـودان، ومـا أحـاط بـهـا منذ بدأت فى شـهـر أكـتـوبر ١٩٥٢ وانتهت بتوقيع الاتفـاقية فى فـبراير ١٩٥٣، ميدانا واسعا للتجربة والاختبار. أكثر من أربعة أشهر بطولها حافلة بالحوادث المتلاحقة، والإرادات المتعارضـة، والتيارات والمناورات المكشوفة أو المستورة. ولقد استطاع كل الأطراف من خلالها أن يقيسوا حجم القوة ودرجة التصميم لدى كل منهم، وأن يتعرفوا على أساليبه، وعلى مزاجه وعلى التوازنات التى يستطيع أن يعتمد عليها أو يتحسب لها. وبالتالى فإن كل الأطراف خرجت من هذه التجربة وهى تعيد التفكير وتعيد الحساب، وتحاول تقييم مواقفها استعدادا لمرحلة جديدة.

بعد السودان كان الدور بغير جدال على قضية الجلاء. وكانت تلك هى القضية المركزية فى تفكير «جمال عبدالناصر» الذى برز فى هذا الوقت باعتباره رجل النظام «القوى» علنيا إلى جانب أنه كان كذلك واقعيا، بحكم قيادته لتنظيم الضباط الأحرار الذى كان هومنشئه ومؤسسه، ثم إنه كان عقله المفكر والمدبر والمخطط للتنفيذ إلى يوم قيام الثورة وما بعده.

كانت تلك الفترة بالغة الأهمية بالنسبة لتوجهات «جمال عبدالناصر» وتوجهات الثـورة كلـهـا. فلقـد وصلت التطورات أخـيـرا بـالجـمـيـع إلى النقطة الحـرجـة وهـى مـفـاوضـات «الجـلاء»، الذى كـان فـى تقـديره دائمـا ترجمـة عـمليـة لمطلب «العـزة والكرامة». ولقد كان «جمال عبدالناصر» يدرك فى تلك الأيام أن مفاوضات الجلاء

سوف تكون شيئا مختلفا عن مفاوضات السودان. ففى حين أن مفاوضات السودان كانت بالدرجة الأولى قدرة على الرؤية السليمة والحركة السياسية النشطة، فإن مفاوضات الجلاء سوف تكون صراعا من نوع آخر. وبحكم دراسته وتدريسه للتاريخ العسكرى وللاستراتيجية فقد كان أقرب إلى إدراك حقيقة أن أية مفاوضات سياسية لا تستطيع أن تعكس إلا واقع موازين القوى الحقيقية للجالسين على مائدة المفاوضات. وهكذا فإنه رأى مبكرا أن المواجهة مع الإنجليز سوف تكون معقدة، وربما أصبحت خطيرة.

وكان اطلاعه على ملفات المفاوضات السابقة مع الإنجليز قد أقنعه أكثر من أى شىء آخر بأن أسلوب التفاوض عن طريق تبادل الحجج القانونية هو أسلوب عقيم، أو على الأقل عاجز عن بلوغ أهدافه. ومن ناحية أخرى فإن تبادل الحجج والمذكرات والاستشهادات بمواد المعاهدات والمواثيق قد يصلح كأسلوب فى منازعات محدودة، لكنه فى قضايا الحرية والاستقلال فإن الإرادات هى التى تصنع القانون وتصوغ الحجج وليس العكس.

وفى تلك الأيام، فإنه قدر موقفه على النحو التالى:

١ ـ إنه لا يمكن أن يكون لمصر استقلال حقيقى إلا إذا تم جلاء كل القوات الأجنبية عن أراضيها، وهذا أمر لا يحتمل المساومة. وبالطبع فإنه كان يدرك أن إتمام الجلاء عن أكبر قاعدة عسكرية فى العالم يحتاج إلى وقت. وكانت هذه هى النقطة الوحيدة التى يرى أن تدور عليها المفاوضات، وفى غيرها فإن الجلاء يجب أن يكون غير مشروط.

٢ ـ إنه لا يستطيع أن يربط قضية الجلاء عن مصر بأية مقولات عن ضرورات الدفاع عن الشرق الأوسط، وإلا كان معنى ذلك استبدال علم أجنبى فوق مصر بعلم آخر أجنبى، حتى وإن كان هذا العلم الأجنبى الآخر رمزا لحلف عسكرى واسع تشترك فيه مصر. وعلى فرض أنه كانت هناك ضرورات لترتيبات مشتركة للدفاع عن الشرق الأوسط فإن بحث هذه الترتيبات ـ مجرد بحثها ـ لا يمكن أن يكون سليما

إلا إذا كان لاحقا بإتمام الجلاء، وليس فقط بتوقيع اتفاقية بشانه. وكان منطقه فى ذلك أن مصر المستقلة وحدها هى التى تستطيع أن تقرر ضرورات أمنها، وأين تقترب هذه الضرورات من أطراف أخرى، وأين تفترق.

٣ - إن الدفاع عن الشرق الأوسط، وعن العالم العربى بالذات، وهو الموضوع الذى يهم مصر، لابد أن تتحمله وترتبه بالدرجة الأولى مجموعة الدول العربية المشتركة فى ميثاق الضمان الجماعى لدول الجامعة العربية، خصوصا إذا استطاعت هذه الدول أن تعيد بناء وتنظيم القيادة المشتركة بينها، وأن تسلح جيوشها بما يتناسب مع مسئوليات الدفاع عن بلادها.

٤ - إن التنمية الحقيقية فى مصر، وبكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، لا يمكن أن تتحقق إلا فى مصر مستقلة سياسيا وعسكريا. ولكن الموقف الاقتصادى الذى وجدته الثورة أمامها منهارا والخزانة الخاوية، يفرض على مصر أن تجد مصدرا للمساعدات، وكذلك أن تجد مصدرا للسلاح (وكان تفكيره فى ذلك الوقت أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تكون هذا المصدر بالنسبة للاثنين، والتحدى الحقيقى الذى يتبقى، يصبح إذن: «كيف تستطيع مصر أن تحصل على المساعدات الاقتصادية والعسكرية من أمريكا دون أن تجد نفسها متورطة فى ارتباطات والتزامات لا تريدها؟»).



وفى ذلك الوقت بدأت فكرة «الحياد» تطوف برأس «جمال عبدالناصر». وقد كان التوصل إليها نتيجة منطقية للإصرار على الحياد، وعدم الرغبة فى التورط بالدخول إلى تنظيمات أو ترتيبات للدفاع المشترك عن المنطقة بالتعاون مع الغرب.

كانت فكرة «الحياد» تعرض نفسها على «جمال عبدالناصر»، لكنه بحكم خلفيته العسكرية كان لا يزال فكريا يواجه سؤالا لم يجد له جوابا نهائيا. بخلفيته العسكرية كان يرى صعوبة موقع مصر الجغرافى وحساسية هذا الموقع، وكان يساوره شك فى أن أوضاع العالم الراهنة وموازين القوى فيه يمكنها أن تسمح لمصر بحياد

موقعها الجغرافى وتتركها فى أمان داخله. وهكذا فإنه فى تلك الأيام كان دائم البحث عمن يستطيعون تأصيل فكرة «الحياد» بالتطبيق على ظروف مصر. ولقد قاده هذا البحث إلى علاقة توثقت مع السفير الهندى الذى عين فى القاهرة بعد الثورة وهو السردار «بانيكار». وكان السردار «بانيكار» مثقفا هنديا من الطراز الأول، وكانت تجربته فى حكومة الهند حتى قبل الاستقلال تجربة غنية وزاخرة. وكان آخر منصب تولاه «بانيكار» قبل تعيينه فى القاهرة هو منصب سفير الهند فى الصين الشعبية. وقد راح «جمال عبدالناصر» يدعو «بانيكار» إلى لقاءات معه ويسمع منه كل ما لديه عن مبدأ «الحياد» الذى التزمت به الهند رغم عضويتها فى الكومنولث فى ذات الوقت. وانكب «جمال عبدالناصر» فى تلك الفترة على قراءة كتاب ألفه «بانيكار» وكان يعتبر من أهم الكتابات السياسية، تحت عنوان «آسيا والسيطرة الغربية». وأكثر من ذلك طلب «عبدالناصر» ترجمة الكتاب إلى اللغة العربية وتوزيعه على أعضاء مجلس قيادة الثورة ليقرأوه معه، ثم طلب طبعه ونشره للرأى العام فى مصر.

وكان «بانيكار» يرتبط بصداقات عريضة مع قطاعات من المثقفين البريطانيين من أصول «فابية». وكان كثيرون منهم من أعضاء حزب العمال البريطانى ومن ممثليه فى مجلس العموم. وراح «جمال عبدالناصر» يشجع «بانيكار» على دعوة أكبر عدد منهم إلى مصر.

وفى هذه الفترة التقى «جمال عبدالناصر» أيضا لأول مرة بواحد من رواد فكرة حياد مصر، وهو الدكتور «محمود عزمى»[1]. وراح يناقش معه على جلسات طويلة وبالتفصيل أسس دعوته إلى الحياد وكيف يمكن تطبيقها على موقع مصر الجغرافى. وكان «محمود عزمى» يخرج من جلساته مع «عبدالناصر» ليكتب له دراسات مستفيضة عن كل جوانب الموضوع ثم يعود لمناقشتها معه (وفيما بعد قرر «جمال عبدالناصر» تعيين الدكتور «محمود عزمى» - وهو من الرعيل الأول من المثقفين المصريين - رئيسا دائما للوفد المصرى فى الأمم المتحدة).

وكانت هذه أيضا هى الفترة التى التقى فيها «جمال عبدالناصر» بالدكتور

---

(١) قدمت الدكتور محمود عزمى إلى الرئيس جمال عبدالناصر، وقد حضرت كل اجتماع بينهما.

«محمود فوزى». وجلس إليه فى اجتماعات مطولة يسمع منه تجربته فى الأمم المتحدة التى عمل فيها منذ إنشائها فى سان فرانسيسكو وحتى قامت الثورة. وقرر «جمال عبدالناصر» فى وقت من الأوقات، وهو يستعد لفتح باب المفاوضات مع بريطانيا أن يعين الدكتور «محمود فوزى» سفيرا لمصر فى بريطانيا. وبالفعل سافر «فوزى» يحمل أوراق اعتماده لدى بلاط «سان جيمس» وقدم أوراق اعتماده للملكة، وما هى إلا أسابيع حتى وجد «جمال عبدالناصر» أنه يحتاج إلى الدكتور «فوزى» بجانبه فى القاهرة، وهكذا أصبح «محمود فوزى» وزيرا لخارجية مصر.



راح «جمال عبدالناصر» يفكر ويجيل بصره على ساحة الصراع الواسعة، ويحاول أن يرتب مواقعه فى نفس الوقت الذى يرتب فيه أفكاره. وأحس أنه يريد سفيرا فى واشنطن يستطيع مخاطبة الأمريكيين، ولفت نظره الدكتور «أحمد حسين» وزير الشئون الاجتماعية الذى كان على صلات قديمة بالأمريكيين، وقد اختاره عدد من رؤساء الوزراء قبل الثورة مباشرة للعمل معهم، وفى تفكيرهم أنه يصلح كهمزة وصل مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكان «على ماهر» (باشا) قد اختاره معه فى أول وزارة تألفت بعد الثورة، ثم استبقاه اللواء «نجيب» عندما ألف وزارته فى سبتمبر ١٩٥٢. وكان «أحمد حسين» يعتبر نفسه صديقا لـ «جيفرسون كافرى» السفير الأمريكى فى القاهرة، كما أنه كان قد تعرف مبكرا على «كيرميت روزفلت». وقرر «جمال عبدالناصر» أن يبعث بـ «أحمد حسين» سفيرا فى واشنطن وترك له حق اختيار معاونيه، ولم يكن «جمال عبدالناصر» راضيا عن كل اختيارات «أحمد حسين»، لكنه لم يعترض على أحد منهم، فقد أراد له أن ينجح فى مهمته وبالطريقة التى يراها.

ولابد من تقرير حقيقة أن «أحمد حسين» كان صادقا فى اقتناعه بأن مستقبل مصر يرتبط بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى أى حال فقد رأى «جمال عبدالناصر» أن يسافر «أحمد حسين» إلى واشنطن بتعليمات مكتوبة، يسلمها على شكل مذكرة رسمية إلى الحكومة الأمريكية فى أول فرصة تسنح له. وقد جاء فى هذه المذكرة بالنص ما يلى:

[«١ - إن فكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التى تقترحها الدول الغربية

أو أية منظمة من نوعها غير مقبولة بالنسبة لمصر. فمثل ذلك يعنى ببساطة أن مصر سوف تستبدل بقوات بريطانيا تحتل أراضيها قوات من دول غربية تفعل نفس الشىء، وهذا بدوره سوف يعنى استمرار الاحتلال الأجنبى.

٢ - إن الدفاع عن الشرق الأوسط ينبغى له أن يرتكز على ميثاق الضمان الجماعى بين دول الجامعة العربية. ولما كانت بريطانيا مرتبطة بمعاهدات مع العراق والأردن، ثم إن الولايات المتحدة مرتبطة بمعاهدات مع المملكة العربية السعودية، فليست هناك حاجة إذن إلى شىء إضافى.

٣ - بعد إتمام الانسحاب غير المشروط من مصر، فإن مصر ستكون على استعداد لمناقشة أية أفكار للدفاع عن الشرق الأوسط.

٤ - إن مصر لا يمكن أن تكون شيوعية، وهى على أى حال سوف تقاوم أى عدوان على أراضيها من دافع مصالحها الخاصة.

٥ - إن العلاقات مع بريطانيا قد تتطور إلى الأسوأ، وسوف تقدر مصر كل التقدير كل مساعدات تقدمها الولايات المتحدة لإقناع بريطانيا بعدم الإصرار على البقاء فى قاعدة قناة السويس.

٦ - إن مفتاح الموقف فى الشرق الأوسط يرتبط بقوة مصر الاقتصادية والعسكرية، وفى هذا الصدد فإن حكومة الثورة فى مصر تتطلع باهتمام إلى مناقشة جدية مع الطرف الأمريكى بهدف مساعدتها اقتصاديا وتمكينها من تسليح جيشها»].



وكانت تلك الفترة بالنسبة لـ «جمال عبدالناصر» كلها فترة تكوين فكرى عميق، راح يحاول تأصيل جذوره وبلورة اتجاهاته وتحديد مجالات حركته. وكانت تلك هى الفترة التى وضع فيها «جمال عبدالناصر» تصوراته الأولى فى كتاب «فلسفة الثورة».

«محمود فوزى». وجلس إليه فى اجتماعات مطولة يسمع منه تجربته فى الأمم المتحدة التى عمل فيها منذ إنشائها فى سان فرانسيسكو وحتى قامت الثورة. وقرر «جمال عبدالناصر» فى وقت من الأوقات، وهو يستعد لفتح باب المفاوضات مع بريطانيا أن يعين الدكتور «محمود فوزى» سفيرا لمصر فى بريطانيا. وبالفعل سافر «فوزى» يحمل أوراق اعتماده لدى بلاط «سان جيمس» وقدم أوراق اعتماده للملكة، وما هى إلا أسابيع حتى وجد «جمال عبدالناصر» أنه يحتاج إلى الدكتور «فوزى» بجانبه فى القاهرة، وهكذا أصبح «محمود فوزى» وزيرا لخارجية مصر.



راح «جمال عبدالناصر» يفكر ويجيل بصره على ساحة الصراع الواسعة، ويحاول أن يرتب مواقعه فى نفس الوقت الذى يرتب فيه أفكاره. وأحس أنه يريد سفيرا فى واشنطن يستطيع مخاطبة الأمريكيين، ولفت نظره الدكتور «أحمد حسين» وزير الشئون الاجتماعية الذى كان على صلات قديمة بالأمريكيين، وقد اختاره عدد من رؤساء الوزراء قبل الثورة مباشرة للعمل معهم، وفى تفكيرهم أنه يصلح كهمزة وصل مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكان «على ماهر» (باشا) قد اختاره معه فى أول وزارة تألفت بعد الثورة، ثم استبقاه اللواء «نجيب» عندما ألف وزارته فى سبتمبر ١٩٥٢. وكان «أحمد حسين» يعتبر نفسه صديقا لـ «جيفرسون كافرى» السفير الأمريكى فى القاهرة، كما أنه كان قد تعرف مبكرا على «كيرميت روزفلت». وقرر «جمال عبدالناصر» أن يبعث بـ «أحمد حسين» سفيرا فى واشنطن وترك له حق اختيار معاونيه، ولم يكن «جمال عبدالناصر» راضيا عن كل اختيارات «أحمد حسين»، لكنه لم يعترض على أحد منهم، فقد أراد له أن ينجح فى مهمته وبالطريقة التى يراها.

ولابد من تقرير حقيقة أن «أحمد حسين» كان صادقا فى اقتناعه بأن مستقبل مصر يرتبط بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى أى حال فقد رأى «جمال عبدالناصر» أن يسافر «أحمد حسين» إلى واشنطن بتعليمات مكتوبة، يسلمها على شكل مذكرة رسمية إلى الحكومة الأمريكية فى أول فرصة تسنح له. وقد جاء فى هذه المذكرة بالنص ما يلى:

[«١ - إن فكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التى تقترحها الدول الغربية

أو أية منظمة من نوعها غير مقبولة بالنسبة لمصر. فمثل ذلك يعنى ببساطة أن مصر سوف تستبدل بقوات بريطانيا تحتل أراضيها قوات من دول غربية تفعل نفس الشيء، وهذا بدوره سوف يعنى استمرار الاحتلال الأجنبى.

٢ ـ إن الدفاع عن الشرق الأوسط ينبغى له أن يرتكز على ميثاق الضمان الجماعى بين دول الجامعة العربية. ولما كانت بريطانيا مرتبطة بمعاهدات مع العراق والأردن، ثم إن الولايات المتحدة مرتبطة بمعاهدات مع المملكة العربية السعودية، فليست هناك حاجة إذن إلى شيء إضافى.

٣ ـ بعد إتمام الانسحاب غير المشروط من مصر، فإن مصر ستكون على استعداد لمناقشة أية أفكار للدفاع عن الشرق الأوسط.

٤ ـ إن مصر لا يمكن أن تكون شيوعية، وهى على أى حال سوف تقاوم أى عدوان على أراضيها من دافع مصالحها الخاصة.

٥ ـ إن العلاقات مع بريطانيا قد تتطور إلى الأسوأ، وسوف تقدر مصر كل التقدير كل مساعدات تقدمها الولايات المتحدة لإقناع بريطانيا بعدم الإصرار على البقاء فى قاعدة قناة السويس.

٦ ـ إن مفتاح الموقف فى الشرق الأوسط يرتبط بقوة مصر الاقتصادية والعسكرية، وفى هذا الصدد فإن حكومة الثورة فى مصر تتطلع باهتمام إلى مناقشة جدية مع الطرف الأمريكى بهدف مساعدتها اقتصاديا وتمكينها من تسليح جيشها»].



وكانت تلك الفترة بالنسبة لـ «جمال عبدالناصر» كلها فترة تكوين فكرى عميق، راح يحاول تأصيل جذوره وبلورة اتجاهاته وتحديد مجالات حركته. وكانت تلك هى الفترة التى وضع فيها «جمال عبدالناصر» تصوراته الأولى فى كتاب «فلسفة الثورة».

كان يقرأ كل أوراقه، بل كان يقرأ كل ما يستطيع أن يصل من فكر ورأى. وكان يقابل رجالا بغير عدد جاءوا إلى مصر فى تلك الأيام يتعرفون على ما يجرى ويسمعون مباشرة من عند المنبع. ولكنهم جميعا وجدوا أمامهم رجلا يسمع أكثر مما يتكلم، ويستوعب ما يسمعه، ويفكر فيه ويطيل التفكير. وقد واجه «جمال عبدالناصر» مع بعض هؤلاء الرجال مشاكل لم يكن يتوقعها. فقد حدث على سبيل المثال أن جاء إلى مصر فى إجازة عيد الميلاد سنة ١٩٥٢ النائب والوزير البريطانى السابق واللاحق المستر «ريتشارد كروسمان». والتقى «جمال عبدالناصر» ضمن من كان يلتقى بهم فى تلك الأيام بـ «كروسمان»، وأحس أنه أمام فكر ذكى وعقل خلاق ودخل معه فى محاورات طويلة. ودهش «جمال عبدالناصر» عندما سمع عضوا فى مجلس العموم ووزيرا بريطانيا سابقا ولاحقا يقول له ذات ليلة على العشاء خلال حوار طويل: «**إنك تطلب جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس، فهل لى أن أسألك كيف تنوى تحقيق هذا المطلب؟ إننى أعرف بريطانيا أكثر منك ولن نخرج من قاعدة قناة السويس إلا إذا طردتنا منها بالقوة، فهل لديك القوة التى تسمح لك بطردنا؟**».

وسأله «جمال عبدالناصر»: «**هل تتصور أنه يتعين علىّ قتالكم لكى تخرجوا**»؟ ورد «كروسمان» قائلا ببساطة: «**أخشى أن أقول لك إنه يتعين عليك أن تقتلنا لا أن تقاتلنا فحسب**». ثم انتقل إلى أحلام «عبدالناصر» فى التنمية وتركيزه عليها وسأله «كروسمان»: «وماذا تنوى أن تفعل مع إسرائيل؟» ورد «جمال عبدالناصر» بأن «أولوياته فى الوقت الحاضر تتركز فى إنهاء الاحتلال البريطانى والشروع فى برنامج طموح لتنمية مصر». وانتهت المناقشة وغادر «كروسمان» القاهرة، وإذ به يعود إليها بعد أقل من أسبوع ويطلب مقابلة «جمال عبدالناصر». وقابله «جمال عبدالناصر» فعلا وإذا بـ «كروسمان» يقول له: إن «ديفيد بن جوريون» رئيس وزراء إسرائيل «يريد أن يقابلك فى أى مكان تختاره. إن بن جوريون عندما عرف أننى قابلتك دعانى إلى مقابلته فى تل أبيب على وجه السرعة، وراح يسألنى عن كل ما سمعته منك. ولأنه صديق قديم لى فقد تحدثت معه بصراحة. وعندما سألنى عن نواياك تجاه إسرائيل قلت له: إننى فهمت منك أن إسرائيل ليست ضمن أولوياتك

الملحة الآن، وأنك تركز جهدك فى الوقت الحالى على الخلاص منا (الإنجليز)، وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر».

كان «جمال عبدالناصر» ينظر إلى «كروسمان» مشدوها، وواصل «كروسمان» روايته للقائه مع «بن جوريون» فقال: «عندما سمع منى ذلك قال لى: «هذه أسوأ معلومات سمعتها فى الشهور الأخيرة». وعندما سألته عن السبب قال بن جوريون **«لأن إسرائيل لن تسمح بخروج الإنجليز من مصر، ولا بدخول مصر إلى مجالات التنمية قبل أن تسوى مشكلتها مع إسرائيل»**.

وكانت دهشة «جمال عبدالناصر» قد فاقت كل حد، ولم يكن «كروسمان» على استعداد للتوقف عن روايته فاستطرد: «لقد طلب منى أن أعود بأسرع ما يمكن إلى القاهرة، وأن ألتقى بك وأن أعرض عليك باسمه اقتراحا بلقاء بينكما، يكون سريا أو علنيا فى مصر أو فى إسرائيل أو خارج البلدين كما تشاء، ولكن هذا الاجتماع لابد أن يعقد بينكما قبل أى شىء آخر».

وكان «جمال عبدالناصر» قد استطاع أن يسيطر على دهشته فقال لـ «كروسمان»: **«إننى قابلتك باعتبارك ريتشارد كروسمان المفكر والمثقف والنائب العمالى، ولكنى لم أقابلك بوصفك رسولا محتملا من رئيس وزراء إسرائيل»**. وراح «كروسمان» يؤكد أنه لم تكن لديه أدنى فكرة عن هذا الموضوع عندما جاء إلى القاهرة وقابل «جمال عبدالناصر» لأول مرة، وأنه فوجئ بدعوة «بن جوريون» له، وبما قاله له كما فوجئ بها «جمال عبدالناصر» تماما. وقال «جمال عبدالناصر» إنه يصدقه لكنه لا يزال يرى أولوياته فى العمل على النحو الذى شرحه له فى اللقاء الأول بينهما: إجلاء الإنجليز (ولو حتى بقتلهم - قالها جمال عبدالناصر ضاحكا وهو يشير إلى محادثته السابقة مع كروسمان)، هذه هى الأولوية الأولى، وبعدها التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[٢]

ولم يكن هناك بأس من التفكير، ومن مقابلة رجال، ومن بلورة المواقف

والأفكار والاتجاهات، لكن الأمور كانت تقتضى بداية عمل على الأرض وفى خط المواجهة.

ولم يكن «جمال عبدالناصر» قد توقف عند حدود النظر فيما يجرى، ولكنه راح يحرك الحوادث.

وفى أكتوبر ١٩٥٢، وكانت مفاوضات السودان فى بدايتها، قرر تحديد موقفه فى مقابلة صحفية كانت الأولى من نوعها بالنسبة له، فقد استقبل الصحفية اللامعة «مارجريت هيجينز» وأدلى إليها بحديث صحفى أعلن فيه: «**إن الاستعمار البريطانى لمصر آن له أن ينتهى ولا يمكن أن تكون له نهاية إلا بجلاء غير مشروط لكل القوات البريطانية فى مصر.. وإن مصر سوف تكون على استعداد للمفاوضات بشأن الجلاء بأقصى قدر من حسن النية، ولكنها فى اللحظة التى تشعر فيها أن المفاوضات لم تصل بها إلى نتيجة فإنها سوف تحمل السلاح وتقاتل مهما كان الثمن**»(١).

وقدم السفير البريطانى السير «رالف ستيفنسون» احتجاجا على تصريحات «جمال عبدالناصر» قائلا فى احتجاجه: «إن مثل هذه التصريحات تفسد جو الثقة المتبادلة المطلوبة لإنجاح مفاوضات السودان وأية مفاوضات أخرى بعدها».

وفى الأسابيع التالية كان على السير «رالف ستيفنسون» أن يحتج مرة كل أسبوع على الأقل.

وجد نفسه يقدم احتجاجا إلى الحكومة المصرية عندما قامت السلطات المصرية باعتقال أكبر المتعاونين مع الجيش البريطانى فى منطقة قناة السويس، وكان مصريا اسمه «محمود صبرى». كان «صبرى» قد التحق بالمخابرات العسكرية البريطانية فى منطقة القناة كموظف محلى، ثم شارك فى عمليات استجواب المصريين الذين أسرتهم القوات البريطانية أثناء اشتباكات ١٩٥١، وتولى بنفسه تعذيب بعضهم. وكان يشرف على شبكة جمع معلومات فى المنطقة تراقب تحركات الإدارة المصرية، وكان معروفا أن «محمود صبرى» مطلوب من جانب السلطات

---

(١) جريدة «نيويورك هيرالد تربيون»، عدد ٢٣ أكتوبر ١٩٥٢ صفحة ١.

المصرية. ورغبة فى حمايته منحته السلطات العسكرية البريطانية رتبة عسكرية، ونصحته بألا يتحرك خارج المعسكرات البريطانية إلا برداء ضابط فى الجيش البريطانى وبعلامات رتبته. وبعد أسابيع قليلة من قيام الثورة تمكنت السلطات المصرية من القبض عليه وقدم للمحاكمة، وحين طلبت السلطات البريطانية رسميا الإفراج عنه فوجئت بنبأ نشرته الصحف فى القاهرة بأن «محمود صبرى» قد ثبتت عليه تهمة الخيانة بعد محاكمته، وأن الحكم قد صدر بإعدامه وقد صدق عليه ونفذ صباح اليوم. واعتبر القائد العام البريطانى فى القاهرة الجنرال «فستينج» أن القبض على «محمود صبرى» ومحاكمته وإعدامه، جزاء تعاونه مع الجيش البريطانى، إهانة لهذا الجيش لا يمكن قبولها.

وقامت ضجة كبرى فى بريطانيا، وقدم اللورد «كيلرن» (السفير البريطانى السابق فى مصر) - بوصفه عضوا فى مجلس اللوردات، وبالتعاون مع عدد من أصدقائه - سؤالا إلى وزير خارجية بريطانيا عن «تصرفهم إزاء مصر بعد المهانة التى لحقت ببريطانيا العظمى، وهى تجد أن المتعاونين معها يصنفون فى مصر باعتبارهم خونة وتنفذ عليهم أحكام الإعدام»؟(١).

ثم احتج السير «رالف ستيفنسون» مرة أخرى وبناء على طلب الجنرال «فستينج»؛ لأن القيادة البريطانية فى قناة السويس بدأت تحس بأن هناك محاولات مصرية للتسلل داخل المعسكرات البريطانية لجمع معلومات ولسرقة وثائق عن أوضاع القوات هناك.

ثم احتج السير «رالف ستيفنسون» لأن «جمال عبدالناصر» أعلن فى اجتماع عام عن بداية تدريب أعداد كبيرة من المتطوعين وتنظيمهم فى «كتائب للتحرير» للعمل ضد الاستعمار إذا اقتضى الأمر.

ثم احتج السير «رالف ستيفنسون» إزاء أوامر اعتقال صدرت فى حق بعض كبار الشخصيات المصرية التى كانت معروفة بتعاونها مع الإنجليز، وبينهم السيد «محمود غزالى» الذى كان مديرا للأمن العام قبل الثورة. ولم ينس السير

---

(١) محاضر مجلس اللوردات - مجموعة سنة ١٩٥٢ صفحة ٤١٢.

«ستيفنسون» أن يذكر فى احتجاجه أنه بالطبع لا يستطيع أن يتدخل فى تصرفات الحكومة المصرية إزاء رعاياها، ولكنه يريد أن يعرف رسميا أن اعتقال «غزالى» لا علاقة له بصداقته مع السلطات البريطانية.



وكانت هناك وقائع أخرى لم يكن السير «رالف ستيفنسون» يملك أن يحتج إزاءها، ولكنه اكتفى بإبداء ملاحظات شفوية عنها خلال لقاءاته مع من يقابلهم من المسئولين المصريين. وفى هذا الصدد فقد أبدى السير «رالف ستيفنسون» فى إحدى المرات ملاحظة مؤداها: «أنهم يعرفون أن هناك بعثات مصرية فى عدد من البلدان الأوروبية، وبينها سويسرا وبلجيكا، تتفاوض مع بعض شركات صنع السلاح لشراء أسلحة خفيفة (مدافع رشاشة وبنادق ومسدسات وقنابل يدوية وألغام)». وراح السير «رالف ستيفنسون» يضيف أيضا فى هذا الصدد: «أن مثل هذه الأسلحة لا يمكن أن تكون مطلوبة لحالة حرب، وإنما الأقرب للتصور من ذلك أن تكون مطلوبة لعمليات مقاومة من نوع ما، وأنه على أى حال لا يستطيع أن يعرف إلى من ستوجه هذه الأسلحة فى النهاية، وإن كان يرجو أن لا تتسبب هذه الأسلحة فى خلق مشكلة أكبر منها».

وفى مناسبة أخرى أبدى السير «رالف ستيفنسون» ملاحظة عن حيرته إزاء الدور الذى يقوم به بعض الخبراء العسكريين الألمان الذين بدأوا يفدون إلى مصر. ثم حدد ملاحظته أكثر بقوله للدكتور «محمود فوزى» وزير الخارجية: «إننا تلقينا معلومات تفيد أن هؤلاء الضباط الألمان يقومون بتدريب قوات مصرية خاصة على غارات عسكرية محدودة. وقد قيل لنا أيضا أن بعضهم وكانوا من ضباط النازى يملؤهم الحقد على بريطانيا بسبب انتصارها على النازيين، وأنهم يشيعون هذا الحقد فى أوساط العسكريين المصريين، وأخطر من ذلك فإن بعضا منهم يحاول أن يشير على بعض القيادات فى مصر بالمصادر التى يمكن لمصر أن تحصل منها على أنواع من الأسلحة التى تسعى لشرائها، ويقومون بدور نشيط فى عقد صفقات شراء هذه الأسلحة».

وفى يوم ١٨ فبراير ١٩٥٣، أى بعد أيام معدودة من توقيع اتفاقية السودان، تمكنت وحدة معلومات مصرية مكلفة بالعمل داخل المعسكرات البريطانية من الحصول على وثيقتين فى منتهى الأهمية.

كانت الوثيقة الأولى فى الواقع لا تضيف شيئا جديدا، ولكنها تؤكد بصورة حاسمة شيئا كان محسوسا ومعروفا قبل العثور عليه.

وكانت هذه الوثيقة من ورقة واحدة وهى موجهة من الجنرال «فستينج» القائد العام للقوات البريطانية إلى وزارة الدفاع البريطانية بقصد وضعها تحت تصرف وزير الخارجية البريطانى، وكان نصها كما يلى:

«إن وزارة الخارجية تريد أن تعرف حجم القوات البريطانية العاملة تحت قيادتها فى منطقة قناة السويس، ولعلمها فإن لدينا الآن فى منطقة قناة السويس ٨٠,٠٠٠ جندى، إن هذا الرقم يمثل حجم القوات الموجودة الآن، ولكن هذا الحجم تعرض لتغيرات كثيرة. فعندما قامت الحكومة المصرية السابقة بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ كان لدينا هنا ما بين ٣٠,٠٠٠ و٤٠,٠٠٠ جندى. إنكم تعرفون أن معاهدة ١٩٣٦ تسمح لنا فقط بقوات لا تزيد على ١٠,٠٠٠ جندى لا يحتسب بينهم جنود الطيران أو الطيارون أو ضباط الخدمات الإدارية أو الفنيون. إننا تجاوزنا هذا الحجم خلال الحرب، وكان من حقنا أن نفعل ذلك طبقا لنصوص المعاهدة. وبعد الحرب أيضا فقد زادت الأعداد كثيرا عما تسمح به المعاهدة، لأن قوات كثيرة جاءت إلينا واستقرت معنا بعض الوقت خلال عملية تسفير جنودها عائدين من ميادين القتال فى الشرق الأقصى إلى الوطن. وعندما تعقد الموقف السياسى بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ سنة ١٩٥١ وبعد حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ فإن زيادات جديدة طرأت على حجم القوات فى قاعدة قناة السويس لأن الضرورات اقتضت تعزيزها».

(توقيع) الجنرال «فستينج»

القائد العام للقوات البريطانية فى مصر

وأما الوثيقة الثانية فقد كانت مفاجأة كاملة لأنها كانت أربع أوراق ترسم الإطار

العام للخطة «روديو» «RODEO» التى تستهدف احتلال القاهرة والإسكندرية والدلتا، أى إعادة غزو مصر بالكامل عسكريا عند الضرورة.

وقد عرفت السلطات البريطانية على الفور أن أوراقا تشير إلى حجم القوات البريطانية فى مصر وإلى الخطة «روديو» «RODEO» قد سرقت، وأن الحكومة المصرية ليست بريئة من عملية سرقتها، ودارت اتصالات سريعة بين القيادة فى فايد وبين وزارتى الخارجية والدفاع فى لندن والسفارة البريطانية فى القاهرة.

وكانت الاتصالات تدور حول عدة نقاط بدت حساسة وحرجة فى تلك الظروف:

- **كيف أمكن لأحد أن يسرق هذه الوثائق من مكاتب القيادة العامة فى فايد؟**
- **ما هى ردود الفعل المحتملة للمصريين إزاء ما سوف يجدونه مسجلا فى هذه الوثائق؟**
- **كيف يمكن مواجهة هذا الأمر مع المصريين؟**

وبعد عدة أيام كان المستر «تريفور إيفانز» المستشار الشرقى فى السفارة البريطانية يقول لأحد أعضاء مجلس قياد الثورة، وهو (الصاغ) «صلاح سالم»: «إن هناك عصابات دولية تشتغل بتزوير الوثائق وبيعها لمن يظنون أنه مهتم بها. ومن المحتمل أن بعض عصابات المزورين قد تدس بعضا من هذه الوثائق على بعض المصريين وتقنعهم بصحة ما فيها. ومن باب الأخذ بالأحوط فقد وجدنا مناسبا أن نلفت نظركم إلى تجنب الوقوع فى فخاخ مثل هؤلاء المزورين».

ورد «صلاح سالم» ردا يحتمل كل المعانى، إذ ردّ على «تريفور إيفانز» بقوله: **«إن قيادة الثورة متنبهة لكل شىء»**!

[٣]

وإذا كان ميثاق الضمان الجماعى العربى هو الحل الذى يراه «جمال عبدالناصر» لمشكلة الدفاع عن المنطقة، فقد كان عليه الآن أن يدير بصره فى العالم العربى، وأن

يتعرف على الأمر الواقع فيه قبل أن يدخل فى مفاوضات حول الجلاء، يصر فيها على استبعاد الدفاع المشترك مع الغرب والتركيز على ميثاق الضمان الجماعى لدول الجامعة العربية.

لم يكن البعد العربى فى تفكير «جمال عبدالناصر» قد استكمل مراحله بعد، عندما تحمل مسئولية دور رجل مصر القوى، وأصبح مسئولا عن سياساتها باعتباره قائد ثورتها الجديدة. وفى الحق فإن تفكير «جمال عبدالناصر» العربى كان فى تلك الفترة يتعرض لدرجات من النمو والوضوح، ولم يكن قد استقر بعد على قرار.

فى أول عهده بالتفكير عربيا، وهى الفترة التى عمل فيها دارسا ومدرسا للتاريخ العسكرى والاستراتيجية، كان اهتمامه العربى مركزا على مقتضيات الدفاع عن مصر. وكان متأثرا بخطط الجنرال البريطانى «اللنبى» الذى قاد معارك الحلفاء ضد الألمان والعثمانيين والشرق الأوسط إبان الحرب العالمية الثانية. وكانت نظرية «اللنبى» التى بنى عليها خططه هى أن خط الدفاع الطبيعى الأول للدفاع عن مصر هو خط غزة - بير سبع فى فلسطين، ويليه خط مضايق سيناء. ثم تجىء قناة السويس باعتبارها الخط الأخير إلى الدلتا والقاهرة مباشرة. وقد كتب «جمال عبدالناصر» أثناء عمله مدرسا فى كلية أركان حرب ورقة عن خطط «اللنبى» تعرض فيها لكل نظريات الدفاع عن مصر، وبالتالى فإنه فى هذه المرحلة من تفكيره لم يكن ينزع إلى وحدة الانتماء والمصير، وإنما إلى رابطة الدفاع فحسب. وفى مرحلة لاحقة، وعندما أصبح «جمال عبدالناصر» ضابطا مقاتلا فى فلسطين باعتباره ضابط أركان فرقة المشاة السادسة فى الجيش المصرى، بدأ يستوعب حقائق جديدة. وكانت هذه الحقائق تلح عليه كل يوم عندما حوصرت الكتيبة السادسة ضمن القوات المصرية التى عزلتها القوات الإسرائيلية فى جيب الفالوجة. كانت اتصالات القوات المحاصرة فى الفالوجة مع المجموعة الرئيسية للجيش المصرى المتمركزة فى المنطقة الساحلية من رفح إلى المجدل شبه مقطوعة، بينما كان الطريق إلى الخطوط الأردنية مفتوحا إلى حد ما على الخليل وبيت لحم. وفى هذا المناخ التقى «جمال عبدالناصر» بكثيرين من ضباط الجيش الأردنى والجيش العراقى أحيانا، كما أنه بطبيعة الحال كان

يعيش وسط قرى فلسطينية ويلتقى أحيانا بكثيرين من المناضلين الفلسطينيين. وكان عقله مفتوحا وقلبه، وأعطته ظروف الحصار فرصا للتأمل والتفكير، ولقد عاد من فلسطين بعد الحرب بشعور من المرارة شديد، لكنه عاد ومعه بداية إحساس بالانتماء وبأن العرب جميعا يخوضون معركة واحدة. وفى السنوات اللاحقة لحرب فلسطين - ١٩٥٠ و ١٩٥١ - كان «جمال عبدالناصر» شديد الاهتمام بما يجرى فى بقية العالم العربى، خصوصا فى سوريا التى توالت عليها سلسلة من الانقلابات العسكرية. ولم يكن «جمال عبدالناصر» معجبا بكل هذه السلسلة من الانقلابات، ولعله على ضوء ظروف تجربة مصر فى الحركة العرابية، كان شديد التشاؤم من نتائج إمكانية نجاح العسكريين(١).

ثم تابع «جمال عبدالناصر» باهتمام تطورات الحركة الوطنية فى إيران أثناء أزمة البترول الإيرانى، وخروج الإنجليز من «عبدان» بعد تأميم البترول الإيرانى. ومع أنه كان يدرك أن إيران ليست بلدا عربيا، إلا أنه كان يرى أن معركتها على الطرف الشرقى فى الأرض العربية لابد أن تسترعى اهتماما عربيا(٢).

وقد بدا «جمال عبدالناصر» مهتما بإمكانيات الجامعة العربية، لكن اهتمامه كان مسايرا للشعور العام الذى كان يلقى مسئولية الفشل العربى فى فلسطين على الجامعة العربية. كأنما الجامعة العربية قوة مستقلة فوق كل الأوضاع العربية تملك القدرة على تحويل عجزهم إلى إدارة غالبة. ومن هنا فقد كان من أوائل المتحمسين لخروج «عبدالرحمن عزام» (باشا) من موقعه كأمين عام للجامعة العربية. وقد حاول «عبدالرحمن عزام» (باشا)، فى المرة الوحيدة التى التقى به فيها خلال الأسابيع

---

(١) سنة ١٩٥٠ زارنى «جمال عبدالناصر» فى مكتبى فى «آخر ساعة» وكنت رئيسا لتحريرها، وراح يناقش معى ما يجرى فى سوريا، وكان قد قرأ لى تحقيقات صحفية قمت بها فى دمشق مع توالى تلك الانقلابات. وكنت قد التقيت به قبل ذلك لقاء واحدا عابرا حينما مررت بمنطقة عراق المنشية قرب الفالوجة، وكان هو يومها قد فرغ لتوه من عملية هجومية ضد مستعمرة «جات» الإسرائيلية التى تعتبر من أهم مفاتيح منطقة النقب.

(٢) كانت المرة الثانية التى زارنى فيها «جمال عبدالناصر» فى مكتبى قبل الثورة فى أواخر ١٩٥١ لكى يطلب منى نسخة من كتابى «إيران فوق بركان» الذى نشرته فى ذلك الوقت بعد سلسلة من التحقيقات قمت بها فى إيران عن وقائع ما كان يجرى فيها.

الأولى من الثورة، أن يشرح له ولآخرين معه من أعضاء مجلس قيادة الثورة أن الجامعة العربية ليست إلا انعكاسا لأوضاع الدول العربية، بل ولعلها محصلة لسلبياتها أكثر مما هى مجمعا لإيجابياتها، ذلك لأن الدول العربية جميعا لاتتنازل للجامعة العربية إلا عن القدر القليل من سياداتها. ثم إنها تعتبرها بعد كل مشكلة أو أزمة شماعة تعلق عليها أخطاء الجميع.



وعندما بدأ «جمال عبدالناصر» يتجه فى تخطيطه إلى دور مؤثر لميثاق الضمان الجماعى، فقد بدأ تقديره لدور الجامعة العربية يأخذ منحى جديدا. وربما ساعده - أو خدعه - فى ذلك الوقت دور أدته الجامعة العربية فى اتفاقية التعويضات الألمانية الإسرائيلية. ففى شهر نوفمبر ١٩٥٢ ووسط زحام الحوادث المتوالية بعد الثورة، أعلن أن حكومة «بون» على وشك أن توقع اتفاقية تدفع بمقتضاها مبالغ هائلة لإسرائيل، تعويضا عن كل الأضرار التى لقيها اليهود من حكم النازى فى ألمانيا وأوروبا الذين تمكنوا من غزو معظمها عسكريا أثناء الحرب. ودعا أمين الجامعة العربية الجديد «عبدالخالق حسونة» (باشا) إلى اجتماع للجنة السياسة للجامعة العربية، وحضره اللواء «محمد نجيب» إظهارا لاهتمام مصر بموضوع التعويضات الألمانية. ودخل الوفد المصرى إلى قاعة الاجتماع لأول مرة - وضمن أعضائه «جمال عبدالناصر» - بموقف يتناسب مع الاندفاعة الثورية التى تهب على مصر. واتخذت اللجنة السياسية قرارا واحدا يفوض اللواء «محمد نجيب» فى أن يواجه ألمانيا الغربية باسم العرب جميعا فى قضية التعويضات. واستدعى اللواء «نجيب» سفير ألمانيا الهر «فوس» لمقابلته، ليبلغه أن دول الجامعة العربية جميعها تعطى لألمانيا مهلة ٤٨ ساعة لإعادة النظر فى قضية التعويضات لإسرائيل، وإلا فإن العرب جميعا سوف يقررون لأنفسهم موقفا تجاه ألمانيا. ولم يكن أحد قد اختبر بعد مدى قوة العرب، وكان حجم فعاليتهم وأهمية بترولهم وخطورة موقعهم كلها أشياء لم توضع للاختبار بعد. كذلك كانت الثورة المصرية تبدو طاقة محركة وهادرة. وفى نفس الوقت فقد كانت اتفاقية التعويضات تجد معارضة داخل ألمانيا نفسها، فقد

وجدها كثيرون من الألمان إملاء أمريكيا متعنتا، كما أن بعضهم، مع تسليمه بما تعرض له اليهود وغيرهم من اضطهاد النازى، لم يستطع اكتشاف صلة بين هؤلاء المضطهدين فى أوروبا وبين دولة إسرائيل التى جاءت الآن لتطالب بنفسها بتعويض لمصاعب واجهها آخرون قبل إنشائها. ومهما يكن الأمر فإن الحكومة الألمانية لم تلبث أن أعلنت قبل انتهاء مدة الإنذار أنها قررت تأجيل توقيع اتفاقية التعويضات إلى أجل غير مسمى.

واستنتج «جمال عبدالناصر» من هذه المواجهة ما كان يجب أن يستنتجه، وأوله أن العرب قادرون إذا قامت مصر بدورها. وبدأ يفتح أبوابا على العالم العربى.

وفى شهر ديسمبر ١٩٥٢ وصل اللواء «أديب الشيشيكلى» حاكم سوريا إلى مصر يحاول أن ينسق خطوط السياسات بين القاهرة ودمشق، ويتحدث مطولا عن أهمية التعاون بين هاتين العاصمتين عبر التاريخ العربى الطويل. ووجد «الشيشيكلى» فى «جمال عبدالناصر» مستمعا مهتما. وفى نفس الشهر كانت مصر تقوم بدور طليعى فى الأزمة التى نشبت بين قوات الاحتلال الفرنسى وبين «باى» تونس. ثم اندفعت مصر إلى دور مماثل فى الصدام الذى كان جاريا بين سلطان مراكش «محمد الخامس» والجنرال «جوان» المقيم الفرنسى العام فى مراكش.

وعاد الأمير «فيصل» وزير خارجية السعودية إلى القاهرة مبعوثا من والده الملك «عبدالعزيز» لكى يقول: إنه «ذاهب فى رحلة للولايات المتحدة» لاستكشاف «نواياهم» إزاء العرب فى هذه المرحلة الجديدة من تاريخهم بعد الثورة المصرية، والتى راح فيها الغرب كله يحاول جر العرب إلى سياسة الأحلاف العسكرية. وقد عاد الأمير «فيصل» بعد ذلك إلى القاهرة ليقول: إنه «مطمئن لـ «نواياهم» فى واشنطن فى ظل النظام الجديد للرئيس أيزنهاور، وأنهم هناك رجوه إبلاغ المصريين أن الولايات المتحدة تضمر كل الخير للعرب، وأن الرئيس أيزنهاور سوف يعطى فى إدارته الجديدة أولوية سياسية أولى للعرب». ثم قال الأمير «فيصل» أيضا أن «الجماعة» أخطروه بأن أول رحلة لوزير الخارجية الأمريكى الجديد «جون فوستر دالاس»

خارج أمريكا سوف تكون للشرق الأوسط، إظهارًا لمدى اهتمام الإدارة الأمريكية به وبشعوبه.



كانت فكرة الحياد بعد الفكرة العربية من أهم شواغل «عبدالناصر» فى ذلك الوقت، وفى اجتماع دار بينه وبين السردار «بانيكار» سفير الهند فى القاهرة عرف «جمال عبدالناصر» أن البانديت «جواهر لال نهرو» سوف يذهب إلى لندن قريبا لحضور اجتماع للكومنولث، وتساءل «بانيكار»: «لماذا لا توجهون له دعوة لزيارة القاهرة فى طريقه إلى لندن؟» وأمسك «جمال عبدالناصر» بالاقتراح ووجه دعوة إلى «نهرو» ليزور القاهرة.

[وعندما سمع السفير الباكستانى فى القاهرة وقتها وهو «الطيب حسين» أن «نهرو» سوف يمر على القاهرة، اقترح على رئيس وزرائه السيد «محمد على» أن يمر هو الآخر على القاهرة فى طريقه إلى لندن. وكان «الطيب حسين» على صلة هو الآخر بـ «عبدالناصر» الذى وجد فيه مصدرا طيبا للأخبار عن تفكير السفارة البريطانية. وكان «الطيب حسين» صديقا حميما للسير «رالف ستيفنسون» السفير البريطانى والمستر «تريفور إيفانز» المستشار الشرقى فيها. وكان «الطيب حسين» قد استطاع أن يجمع «عبدالناصر» و«رالف ستيفنسون» على أكثر من عشاء فى بيته لأن السفير البريطانى كان يغار من أن الرئيس «عبدالناصر» يلتقى بـ «كافرى» اجتماعيا فى بعض الأحيان، ولا يلتقى به لأنه لا يحب دخول السفارة البريطانية مدعوا على غداء أو عشاء. وهكذا اقترح «الطيب حسين» على «عبدالناصر» توجيه دعوة إلى السيد «محمد على» رئيس وزراء باكستان أسوة بالدعوة الموجهة إلى رئيس وزراء الهند].

لكن اهتمام «جمال عبدالناصر» كان موجها لـ «نهرو» بالدرجة الأولى، فقد كان حريصا على أن يلتقى به، وأن يسمع مباشرة من أكبر المنادين بالحياد.

واستمع «جمال عبدالناصر» إلى «نهرو» طويلا فى حديث عن الموقف الدولى. ثم إلى شرح مطول، عن أن دول آسيا وإفريقيا ينبغى أن تنأى بنفسها عن صراع العملاقين النوويين، لأنها ببساطة لا تملك وسائل الحرب الجديدة، فليس أمامها إلا أن تكون معرضة لأهوالها فى صراع كونى كبير لا شأن لها به إلا أن تكون ضحية من ضحاياه.

لكن «جمال عبدالناصر» أحس بتحفظ «نهرو» حين راح هو بدوره يحدثه عن المفاوضات المقبلة مع الإنجليز من أجل تحقيق الجلاء عن مصر. فقد بدأ «نهرو» يشير إلى أهمية قناة السويس بالنسبة لتجارة الهند وغيرها من دول آسيا، وحاول «جمال عبدالناصر» أن يشرح لـ «نهرو» أن قناة السويس قضية تختلف عن القاعدة البريطانية العسكرية فى منطقة القناة. وكان «نهرو» لا يزال على تحفظه. وعلى أى حال فإن «جمال عبدالناصر» سمع ماكان يريد أن يسمعه فى الموضوع الذى كان هاجسه وقتها، وهو موضوع الحياد.



وطلب «جمال عبدالناصر» من الدكتور «محمود فوزى» أن يبدأ اتصالات مع السفير البريطانى، هدفها تحديد موعد لبدء المفاوضات بين مصر وبريطانيا من أجل قضية الجلاء. وكان «جمال عبدالناصر» مازال مصرا على رأيه فى الفصل بين مفاوضات الجلاء ومسألة الدفاع عن الشرق الأوسط. وبعد أسبوع تقريبا عاد السفير البريطانى السير «رالف ستيفنسون» إلى «محمود فوزى» ليبلغه أن بريطانيا تتفهم إلحاح مصر على فتح باب المفاوضات، ولكن الحكومة البريطانية تطلب مهلة أسابيع قليلة حتى تنتهى محادثات هامة تجرى فى واشنطن بين بريطانيا والولايات المتحدة بصدد موضوع الشرق الأوسط كله.



وفى يوم ٢ مارس ١٩٥٢ رأى «جمال عبدالناصر» أنه من المناسب أن يعرض موقفا مصريا حازما وصريحا، بينما هذه الاتصالات والمحادثات تجرى فى

واشنطن حول مستقبل الشرق الأوسط. وهكذا عقد اجتماعا صحفيا لوكالات الأنباء العالمية أدلى فيه بتصريح حوى ثلاث نقط:(١).

١ ـ قال «جمال عبدالناصر» إن الأمة العربية لن تصغى إلى أى وعود معسولة يقطعها الغرب على نفسه، ففى حربين عالميتين استطاع الغرب أن يخدع العرب بوعود لا قيمة لها. فوعودهم للشريف «حسين» أثناء الحرب العالمية الأولى لم تؤد إلى شيء، كما أن احتلالهم لمصر ترسخ بعد تلك الحرب. وفى الحرب العالمية الثانية قدم الغرب وعودا جديدة للعرب ليحصل على تعاونهم وانتهت هذه الوعود إلى قيام إسرائيل.

٢ ـ وقال إن الولايات المتحدة الأمريكية خرجت من الحرب العالمية الثانية فى دور بطل للحريات، لكنها ضحت بسمعتها بسبب تأييدها للدول الاستعمارية تحت ظن أنهم حلفاؤها فى معركة ضد الشيوعية، وأن الرئيس «ترومان» قد أضر إضرارا بليغا بهيبة أمريكا فى الشرق الأوسط بسبب تأييده الأعمى لإسرائيل. وأنه قد آن الأوان لأمريكا لكى تعود لمبادئ الثورة الأمريكية ومبادئ ميثاق الأطلنطى.

٣ ـ وقال إنه إذا واصل الاستعمار البريطانى احتلاله لمصر فإن مصر لن تقبل أى تهديد وسوف يقاتل شعبها بكل ما لديه لينهى احتلالا لأرضه دام ٧٠ سنة».

وحين وصلت هذه التصريحات إلى لندن كتب رئيس القسم المصرى مذكرة فى التعليق عليها تقول: **«إننى لا أفهم لماذا يفرق الكولونيل بيننا وبين أمريكا فى المعاملة. يتحدث ضدنا بغضب لكنه يتحدث عن أمريكا بمجرد الأسف والعتاب! من الواضح أن الكولونيل ناصر يحاول أن يمس عصبا حساسا لدى الأمريكيين».**



ولم يكن الشرق الأوسط كله هادئا فى تلك الأيام ولا كان العالم.

---

(١) تقارير صحيفة لـ «والتر كولينز» مدير وكالة اليونايتد بريس الأمريكية و«توم ليتل» مدير وكالة الأنباء العربية، منشورة بجريدتى «نيويورك تايمز» و«الديلى تلجراف» يوم ٣ مارس ١٩٥٢.

يوم أول مارس بدأ الضغط يتزايد على «مصدق» لأن كل شركات البترول العالمية أعلنت مقاطعتها للبترول الإيرانى المؤمم.

وفى فجر ٥ مارس فتح راديو موسكو إذاعته ليذيع مارشا عسكريا، ثم يعلن وفاة «جوزيف ستالين» وتشكيل قيادة جديدة للدولة بعده، تضم الماريشال «فوروشيلوف» رئيسا للدولة «ومالنكوف» رئيسا للوزراء و«بولجانين» و«كاجانوفيتس» نوابا لرئيس الوزراء.

كانت الموازين فى العالم وفى المنطقة فى حالة حركة تشير إلى احتمالات مجهولة!

الفصل الخامس

مقدمات الاحتكاك

[١]

وقفت الحكومة البريطانية مترددة لفترة طويلة تجر خطاها قبل أن تقدم على فتح باب المفاوضات مع مصر فى موضوع الجلاء. وكان لديها الكثير تفكر فيه وتعيد حساباته.

فالموقف الدولى كان يتغير بكل ما يمكن أن تحدثه هذه التغيرات على مسرح الشرق الأوسط:

● الولايات المتحدة الأمريكية - حليفها الأكبر - دخلت المنطقة بقوة اندفاع، شجع عليها وصول عناصر جديدة إلى السلطة فى مصر - أهم بلد عربى - والمشكلة أن هذه العناصر الجديدة لم تحضر الإمبراطورية فى أيام مجدها وسطوتها. فالقادة الجدد لمصر ليسوا من نوع الباشوات الذين تعاملوا مع بريطانيا فى فترة ما بين الحربين العالميتين، وتعلموا الدرس الذى تعلمه «سعد زغلول» (باشا) بعد اغتيال السير «لى ستاك» والإنذار الذى أعقبه حين تكفل دخول مدمرة إلى ميناء الإسكندرية بتغيير الوزارة فى القاهرة والمجىء بوزارة أخرى تخضع للإنذار. أو الدرس الذى تعلمه «مصطفى النحاس» (باشا) من مفاوضته مع الإنجليز سنة ١٩٣٠. ولا حتى الدرس الذى تعلمه الملك «فاروق» بإنذار ٤ فبراير ١٩٤٢. وبالتالى فإن هؤلاء القادة الجدد يستخفون ببريطانيا ويركزون اهتمامهم على أمريكا، والولايات المتحدة تلعب معهم هذا الدور ولأغراض تشعر الحكومة البريطانية بمقاصدها، ولكنها لا تستطيع

أن تتصدى لها صراحة لأن موازين العلاقات بين الحلفاء قد جعلت كفة الأمريكيين تميل بشدة أثقل وأقوى وأشد إلحاحا.

● وهناك الآن قيادة جديدة فى الاتحاد السوفيتى وهذه القيادة لا تزال مجهولة. نواياها ليست ظاهرة، وسياساتها لم تتحدد بعد، وعلى الأرجح فإنها سوف تأخذ نهجا يختلف عن نهج «ستالين» الذى كان يؤمن بالتركيز على أوروبا الشرقية بعد أن سحب يده من إيران واليونان، وتخلى عن الحكومات الشيوعية فى شمال كل منهما، والتى سببت الحرب الأهلية فى البلدين. وكان من الواضح للإنجليز أن العسكريين السوفييت سوف يقومون مع القيادة الجديدة بدور أكبر مما كانوا يقومون به أيام حكم «ستالين» الذى كانت له مهابة خاصة وقوة لا يسهل تكرارها.

● ومن ناحية ثالثة فإن الحكومة الفرنسية أصبحت مصدر صداع مزعج فهى تلح على طلب دور فى الشرق الأوسط، وكانت بريطانيا تسعى منذ أيام الحرب إلى إزاحتها من الشرق الأوسط تماما، وفى الظروف المتغيرة، والولايات المتحدة تستخدم نفس منطق الإزاحة مع بريطانيا، فإن الوقت ربما قد جاء من وجهة نظر لندن لإدخال فرنسا على نحو ما فى المعادلة، شريطة إعطائها دورا محدودا لا تتعداه، ثم إن فرنسا قد تكون مستعدة لذلك، لأنها تشعر باستمرار أن الولايات المتحدة تصدها بقسوة بمخلفات ورواسب الكراهية الشديدة التى كان «روزفلت» يحس بها تجاه «ديجول». ولكن المعضلة كانت كيف يمكن للحكومة البريطانية أن تسمح بدور لفرنسا تستعمله هى إزاء الولايات المتحدة، دون أن تعطى لفرنسا دورا حقيقيا فى المنطقة.



ثم إن مصر ذاتها كانت معضلة طرحت نفسها بشدة على تفكير بريطانيا، وعندما قام البريطانيون بإعادة تقييم كل ما جرى فى مفاوضات السودان، فإن إحساسهم كان يتزايد بأنهم خدعوا وغرر بهم حتى وقعوا اتفاقية لا تناسب مصالحهم مع مصر فى شأن السودان.

وربما كانت أغرب الوثائق فى ملفات وزارة الخارجية البريطانية فى هذه الفترة، مذكرة كتبها السير «ونستون تشرشل» رئيس الوزراء موجهة إلى المستر «إيدن» وزير الخارجية يقول له فيها: «**إننى أريد أن أفهم كيف وقعنا مثل هذه الاتفاقية مع المصريين بشأن السودان**». ورد المستر «أنتونى إيدن» على هذا السؤال بخطاب مختصر قال فيه: «**لم يكن أمامنا خيار آخر. لقد أخطرنى السير روبرت هاو بأن علينا قبول أى شروط معقولة نستطيع الحصول عليها لأن الصاغ صلاح سالم سحب الأرض من تحت أقدامنا عندما استطاع أن يوفق موقف الجنوب مع الشمال فى السودان**». ورد «تشرشل» بسؤال آخر: «**إننى أريد أن أرى بنفسى هذا التقرير الذى كتبه روبرت هاو ولست أتصور أنه لم تكن هناك بدائل أخرى أمامنا، ولا أستطيع أن أقبل أنه كان علينا أن نوقع أية شروط تقدم لنا**».

وأرسلت وزارة الخارجية البريطانية إلى رئيس الوزراء نص تقرير الحاكم العام فى السودان وعددا من مذكراته التى نصح فيها بإنقاذ ما يمكن إنقاذه. وهاج «تشرشل» وطلب التحقيق مع الحاكم العام للسودان، وأشر بقبول استقالته وسأل «**إذا كان هذا الرجل يستحق معاش تقاعد؟**»!

ولم يكن «تشرشل» على استعداد للسكوت، ولقد كظم غيظه، وراح ينتظر فرصة أخرى، لكنه كتب إلى وزارة الخارجية مذكرة بشأن التفاوض مع مصر مرة أخرى فى موضوع الجلاء - أو الدفاع عن الشرق الأوسط، كما أصر «تشرشل» على تسميته طول الوقت. وكان نص تأشيرة «تشرشل» الجديدة كما يلى: «علينا ترك موضوع السودان كما هو فى الوقت الراهن، ولكنه فيما يتعلق بمرحلة جديدة من المفاوضات مع مصر فإنى أنصح بعدم الهرولة».



وتجنبا «للهرولة» - فيما يبدو! - راحت السلطات البريطانية فى مصر تحاول أن تدرس المسرح المتغير حولها، وكانت الظواهر مقلقة:

١ - فاجأهم حدوث «الانقلاب».

٢ ـ «الانقلاب» جاء بقيادة لا يعرفون منها أحدا، وأسوأ من ذلك فالقادة جميعا من طبقة لا تربطها بالإنجليز أية مصالح مشتركة، خلافا لطبقة الباشوات القديمة.

٣ ـ إن هذه القيادة من عنصر يختلف عن طبقة الباشوات، فالقادة الجدد باعتبارهم ضباطا فى الجيش وشبابا فى العمر، قد يكونون على استعداد لقتال أو لعنف يمارسونه بأنفسهم إذا اقتضى الأمر.

وكانت هناك مشكلة أخرى لا تقل صعوبة وهى أن الحكومة البريطانية لا تعرف كثيرًا عن تفكير هذه القيادة، ولا عن تركيبها النفسى. والمثير للاستغراب أن الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت شجعت طبيبا أمريكيا اسمه الدكتور «كنيدى» لكى يجىء إلى مصر ويحاول مقابلة بعض الضباط الجدد، ثم ليعود إلى لندن يكتب تقريرا لتحليل نفسى لأحوالهم. وقد تم ترتيب ذلك بالفعل، ووصلت تقارير الدكتور «كنيدى» إلى مكتب وزير الخارجية البريطانى الذى لم يجد فيها ما يضيف كثيرا إلى علمه لأن الدكتور «كنيدى»، وإن كان قد قابل بعض الضباط الشبان المتصلين بالقيادة فى مصر، إلا أنه لم يتمكن من مقابلة الرجال الأقوياء أو المؤثرين فى القيادة.

ولقد راحت السلطات البريطانية فى محاولتها لتسقط معلومات عن أفكار القيادة إلى حدود بعيدة. وفى هذه الفترة بعثت وزارة الخارجية البريطانية إلى السفارة فى القاهرة تسألها: **«أين أصدقاؤنا من الساسة المصريين؟ وأين كبار الموظفين الذين كانوا يتعاونون معنا؟»** وردت السفارة البريطانية بتقرير مفصل قالت فيه: **«إن كثيرين من الساسة المصريين الذين كانوا أصدقاء لبريطانيا دخلوا السجون، والذين لم يدخلوا السجون منهم يؤثرون الصمت الآن لكى لا يلفتوا الأنظار إليهم. وأما عن كبار الموظفين الذين كانوا يعملون معنا فبعضهم خرج فى التطهير وبعضهم قبض عليه، وبعضهم خائف إلى حد الذعر من أن تبدو لهم صلة معنا»**. ثم أضافت السفارة فى تقريرها أنه من الإنصاف للكل أن نتركهم وشأنهم، ما دمنا لا نستطيع حمايتهم ولا نستطيع مساعدتهم.

(وفيما بعد كلفت الحكومة البريطانية سفيرها فى لبنان «تشابمان أندروز» ـ وكان من قبل وزيرا بريطانيا مفوضا فى مصر ـ أن يحاول الاتصال ببعض الباشوات والبكوات المصريين الذين كانوا يذهبون للاصطياف فى لبنان، ليحصل منهم على ما قد يكون لديهم من معلومات. وبالفعل تصيد «تشابمان أندروز» بعضا من هؤلاء فى بيروت ومصايف الجبل ودعاهم لمقابلته، كما أنه ذهب بنفسه إلى الكبار منهم، ولم يسمع شيئا له قيمة).

وفكرت الحكومة البريطانية فى سؤال بعض من خبرائها التقليديين عن مصر، وما إذا كانت لدى أى منهم معلومات قد تفيد الآن فى رسم سياسة للمفاوضات مع القيادة الجديدة. وكان من بين الذين سئلوا اللورد «كيلرن» السفير البريطانى السابق الشهير فى مصر، وكذلك سئل اللواء «جيز» (باشا) وكان من قبل حكمدارا لبوليس الإسكندرية. ولم يكن لدى اللورد ولا لدى الباشا الإنجليزى شيئا له قيمة أو يمكن أن تكون له فائدة.

وأكثر من ذلك فإن وكيل وزارة الخارجية البريطانية السير «ويليام سترانج» دعا سفير مصر السابق فى لندن أيام الملك «عبدالفتاح عمرو» (باشا) إلى غداء شخصى معه ليسأله رأيه فى إدارة المفاوضات المقبلة مع مصر!

ثم قام السير «ويليام سترانج» بدعوة الشيخ «حافظ وهبة» السفير السعودى فى لندن[1] بعد أن عرف أنه مر بالقاهرة فى طريقه من بلاده إلى مقر منصبه، ليسأله عما إذا كان قد سمع أثناء وجوده فى القاهرة أو عرف شيئا عن أفكار القيادة فى مصر.

ثم خطا اللورد «سالسبورى» وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية وقتها خطوة أبعد ـ فقد رأى اتخاذ طريق مختصر عندما تذكر فجأة أن السردار «بانيكار» والمتصل بأعضاء القيادة ـ كان صديقا قديما له. ومن ثم وجه إليه دعوة للسفر إلى

---

(١) من أصل مصرى وهو نفسه من مواليد حى «بولاق» بالقاهرة، وقد سافر فى شبابه إلى السعودية واتصل بحاشية الملك «عبدالعزيز» وتجنس بالجنسية السعودية.

لندن للقائه، وسافر «بانيكار» فعلا والتقى بـ«سالسبورى» أكثر من مرة. وتكشف أسئلة «سالسبورى» لـ«بانيكار» عن نقط اهتمام بريطانيا:

● ماذا يريدون بالضبط؟

● إلى أى مدى استعدادهم بأن «يمشوا» معنا؟

● هل هناك خلافات داخلية بينهم، وما هى احتمالات الانقسام بين «نجيب» و«عبدالناصر»؟

● من هو «عبدالناصر» وما هى شخصيته؟ وماذا يريد؟

● هل هو مسيطر على الجيش، وهل هناك احتمال بأن يقوم عدد من الضباط الشبان بثورة ثانية؟

● ما هو الأسلوب الذى ينصح به للتعامل مع «عبدالناصر»، وماهى نصائحه بالنسبة للمفاوضات القادمة مع مصر بصفة عامة؟

وأحس «سالسبورى» - كما يبين من نص مذكرة قدمها إلى «أنتونى إيدن» وزير الخارجية - أن «بانيكار» أغرقه فى بحر من التاريخ، وأنه لم يشأ أن يتحدث فى التفاصيل، إما لأنه لا يعرف بما فيه الكفاية، وإما لأنه لا يريد أن يقول، ربما بسبب أن العلاقات بين دلهى والقاهرة بدأت تتوثق بعض الشىء بعد الزيارة التى قام بها «نهرو» للقاهرة ولقائه مع «عبدالناصر».



ثم اضطرت الحكومة البريطانية فى النهاية أن تعتمد على نفسها فى تقييم موقف المفاوض المصرى، وهكذا شكلت مجموعة عمل من المتخصصين البريطانيين فى الشئون المصرية لكى يضعوا تقريرا عن كيفية التعامل مع المفاوض المصرى. وكانت نقطة البداية بالنسبة لهؤلاء الخبراء هى أن المصريين هم المصريون سواء كانوا من الباشوات أو الضباط، وعلى هذا الأساس مضى التقرير يستعرض نفسية المفاوض المصرى على النحو التالى:

(أ) «لابد من ملاحظة أن المصريين يتأثرون عادة بالجو الذى تجرى فيه المفاوضات، وهم باستمرار يخافون من أى أوراق مكتوبة تقدم إليهم. وعندما تقدم لهم ورقة مكتوبة فإن أول ما يخطر لهم هو التدقيق فى الألفاظ وإثارة الاعتراضات حول الجمل، ولهذا فإن من المستحسن أن يجرى الجزء الأهم فى عملية التفاوض فى إطار يبدو شخصيا حتى تتم إزاحة النقط الحساسة من الطريق، وبالطبع فإننا سوف نواجه المشكلة حينما تجرى كتابة ما تم الاتفاق عليه شفويا على ورق، لكن هذه مشكلة أخف من البدء بالأوراق المكتوبة مباشرة».

(ب) «إن المصريين عادة لا يصلون إلى قبول نقطة ما إلا إذا ووجهوا بإنذار نهائى بقبول ما يعرض عليهم أو رفضه مع تحمل نتائجه. مع العلم أنه لا بد قبل الوصول لهذه المرحلة، من فترة طويلة من المساومات والصراخ والتذمر، ولهذا فإننا يجب أن نعطى للمفاوضين وقتا كافيا ومرونة كافية حتى تحقق هذه العملية الصعبة نتائجها».

(جـ) «إن أخطر ما يواجهنا فى المفاوضات المقبلة مع مصر هو دور «جيفرسون كافرى» السفير الأمريكى فى مصر، ولا يساورنا أدنى شك أن تدخلات السفير الأمريكى كانت دائما ضارة بمصالحنا، فقد اختار المستر «كافرى» أن يلعب دور الوسيط بيننا وبين المصريين، فى حين أن مكانه الصحيح كان يجب أن يكون بجانبنا كحليف. وبالطبع فإن المصريين سوف يتلقفون الفرصة ليستعينوا بالمستر «كافرى» ضدنا، كما أن المستر «كافرى» قد تورط أكثر من مرة فأعلن المصريين بمطالبنا الحقيقية فى كل مسألة بغير تقيد بـ «موقف المساومة» الذى نتخذه باستمرار فى بداية حل كل مشكلة، وكان هذا يسهل على المصريين أن يرفضوا ما نتقدم به إليهم واثقين أنه ليس الكلمة الأخيرة. ولهذا فإنه من الحيوى إذا أريد لمفاوضاتنا المقبلة مع مصر أن تنجح أن يقوم المستر «جون فوستر دالاس» (وزير الخارجية الأمريكى) بإخطار سفيره فى القاهرة بأن عليه - إذا لم يستطع مساعدتنا - أن يقفل فمه ويسكت».

(د) «إن التعليمات يجب أن تذهب صريحة ومحددة إلى السير «رالف ستيفنسون»

فى القاهرة، وإلى «مايكل كريسويل» بأن يحذرا خلال المفاوضات المقبلة فى تعاملهما مع «كافرى».

وقد علق المستر «أنتونى إيدن» وزير الخارجية البريطانية على هامش هذا التقرير بخط يده ليقول: «إن هذا التقرير أصابنى بالضيق ولابد أن نجد وسيلة لإجراء ما مع كافرى».

وعلى أساس هذا التقرير تلقت السفارة البريطانية فى القاهرة تعليمات من لندن بتوقيع المستر «روجر ألن» المشرف المباشر على المفاوضات المصرية ـ البريطانية داخل وزارة الخارجية البريطانية فى لندن، وجاء فى التعليمات ما يلى بالنص:

[«مهما كان ما يفعله الأمريكيون، وما يقولونه بصدد المفاوضات مع مصر فإننا لسنا على استعداد أن نعطى كثيرا للمصريين، والمشكلة أننا يجب أن نعطيكم كمفاوضين باسم حكومة صاحبة الجلالة مرونة للحركة. وأما فيما يتعلق بالمصريين فلهم أن يختاروا ما يشاءون، فأمامهم أن يقبلوا ما نحن على استعداد لعرضه أو فليأكلوا أنفسهم إذا شاءوا. ومهما فعلوا، فإن أمامهم إما أن يأخذوا ما نعرضه عليهم أو لا يأخذوا شيئا. وعلى أى حال فإن اختيارهم لهذا أو ذاك سوف يتوقف على التأييد الأمريكى لنا. وحتى إذا لم يؤيدنا الأمريكيون فنحن نعتقد أن موقفنا هذه المرة أقوى مما كان عليه فى مفاوضات السودان. وإذا كانوا فى السودان قد نجحوا فى إقناع السودانيين بالتخلى عنا، فإننا فى مفاوضات الجلاء نقف دون أى طرف آخر على الأرض، أى أننا فى النهاية نملك الكلمة الأولى والأخيرة فى البقاء أو الذهاب، ولا يملك المصريون أو الأمريكيون أن يفرضوا علينا شروطهم»].

[٢]

لم تكن الحركة فى التفكير مانعة للعمل المباشر فى مصر، إذا لاحت له فرصة وقبل أن تبدأ المفاوضات بطريقة جديدة فى موضوع الجلاء.

وكان أول ما فكرت فيه الحكومة البريطانية هو احتمالات انقسام فى مجلس

الثورة بين «محمد نجيب» و«جمال عبدالناصر»، أو بين جماعات من مجلس الثورة قسمتهم فى تخطيطها بين معتدلين ومتشددين. ولكن البحث أثبت أن الأبواب إلى مثل هذه الاحتمالات مغلقة، لأن سيطرة «جمال عبدالناصر» على تنظيم الضباط الأحرار محكمة، ثم إن هذا التنظيم يسيطر بدوره على القوات المسلحة، وهى الأداة الوحيدة القادرة على إحداث تغيير.

ومع ذلك فإن الحكومة البريطانية راحت تبحث عن قوى أخرى ربما لا يكون فى استطاعتها إحداث تغيير، ولكنها قد تستطيع إحداث تأثير يؤدى ولو إلى شرخ فى الوضع المصرى يسهل معه بعد ذلك استغلاله.

واتجه تفكير السلطات البريطانية فى ذلك الوقت إلى الأمير «محمد عبدالمنعم» الذى كان رئيسا لمجلس الوصاية على العرش، ثم أصبح وصيا على العرش حتى يبلغ «أحمد فؤاد» ابن الملك «فاروق» سن الرشد فيجلس على عرش أسرة «محمد على».

وكان الأمير «محمد عبدالمنعم» - وهو ابن الخديوى «عباس حلمى» - شخصية ضعيفة ومترددة، لكن زوجته الأميرة «نسل شاه» التى تنتمى إلى أسرة تركية عثمانية عريقة كانت على عكسه شخصية قوية، وإن كانت تدارى قوة شخصيتها بوجه جميل يخطف الأنظار ويلهيها عن النفاذ إلى ما وراءه. ومن المحتمل أن الأميرة «نسل شاه» لم تكن تراودها مطامع سياسية، ولكنها بالتأكيد كانت تشعر بالنفور من القيادة الثورية فى مصر التى تمكنت من خلع الملك وهزت بذلك قوائم الأسرة المالكة فى مصر. وكان التأثير الأكبر عليها من السيد «محمود توجاى» السفير التركى فى القاهرة، وكان متزوجا من إحدى قريبات الأسرة المالكة المصرية والأسرة المالكة العثمانية، التى كانت تحكم فى تركيا حتى سقوط الخلافة.

والأرجح أن الاتصالات بالأمير «محمد عبدالمنعم» لم تصل إلى شىء قاطع معه، فقد كان مترددا، كما أن الأميرة «نسل شاه» رغم ذكائها كانت على حذر. وفى الغالب فإن كل ما استطاع الإنجليز الوصول إليه عن طريق السفير «توجاى» هو أنه: «إذا

تأزمت المفاوضات المقبلة بين مصر وبريطانيا وطرأت بعد ذلك حوادث عنف فى منطقة القناة استتبعتها اضطرابات فى القاهرة على نحو ما حدث فى حريق القاهرة، فإن الأمير «محمد عبدالمنعم» قد يكون فى مقدوره بوصفه وصيا على العرش أن يوجه دعوة إلى الحكومة البريطانية، للتدخل العسكرى المباشر لإنقاذ الأرواح، بما فيها أرواح الأجانب فى مصر». وهكذا يكون تدخل الإنجليز عسكريا فى مصر ـ طبقا للخطة «روديو» «RODEO» ـ قائما على أساس شرعى وبدعوة من الوصى على العرش.

وفى ذلك الوقت كان إطار الخطة «روديو» «RODEO» فى يد «عبدالناصر»، وبعد فترة من التفكير لم يشأ أن يترك مجالا للاحتمالات، وكان هذا بجانب عوامل أخرى مما دعاه إلى التعجيل بإعلان الجمهورية فى مصر، وإنهاء حكم أسرة «محمد على» من أساسه.

(ومن الغريب أن الحكومة البريطانية ترددت فى الاعتراف بالنظام الجمهورى فى مصر رغم أن الحكومة المصرية لم تطلب منها ذلك، ولكنها أخطرتها كما أخطرت كل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بتغيير النظام المصرى من ملكى إلى جمهورى. وفى حين بادرت كل دول العالم إلى الاعتراف الواقعى والقانونى بالنظام الجمهورى، فإن الحكومة البريطانية تصورت أن فى يدها ورقة ناجحة، فاعلنت أنها سوف تعترف بالجمهورية فى مصر على أساس واقعى فحسب (De Facto)، وأما الاعتراف القانونى (De Juri)، فإنها سوف تقدمه فيما بعد، وفى الوقت الذى تراه مناسبا).

وبسقوط أسرة «محمد على» لم يعد هناك وصى على العرش، وبعدها بقليل تخلص «عبدالناصر» من السفير التركى «توجاى» أيضا، فقد قابله ذات مساء فى احتفال عام أقيم فى دار الأوبرا، ثم لاحظ أنه تحدث إليه بطريقة غير لائقة، وطلب إلى وزارة الخارجية على الفور أن تعتبره شخصا غير مرغوب فيه فى مصر، وأن عليه مغادرة أراضيها فى ظرف ٤٨ ساعة.

وضـاع آخر أمل لبريطانيـا فى «الملكيين» فى مـصـر. ولـم يجد السـيـر «رالف ستيفنسون» أمـامه غير أن يذهب لوداع «توجاى» فى المطار عند توديعه، ثم يبلغ «جمال عبدالناصر» عن طريق المستر «تريفور إيفانز» المستشار الشرقى للسفارة البريطانية، بأنه «ذهب لوداع توجاى بصفة شخصية لأن الرجل وزوجته كانا صديقين حميمين للسير رالف وليدى ستيفنسون».



وكانت هناك مؤامرة ملكية أخرى. وكانت فى الحقيقة فقاعة صغيرة لم يشعر بها أحد، فقد حاول الملك «زوغو» ملك ألبانيا المخلوع عن العرش ـ والذى كان لاجئا فى مصر من أيام الحرب العالمية ـ أن يجمع بعضا من أعضاء وعملاء أسرة «محمد على» السابقين، ويحرضهم على استغلال اتصالات سابقة لهم مع عدد من كبار ضباط الجيش القدامى، بهدف القيام بانقلاب مضاد «قبل أن تقتلع كل جذور أسرة محمد على من الأرض وتقع مصر تحت حكم الشيوعيين، كما وقعت بلاده ألبانيا». وذهب أحد سفراء وزارة الخارجية المصرية إلى الملك السابق «زوغو» فى قصره بالإسكندرية، ليقول له بأدب «إن مصر الجمهورية لم تعد حريصة على بقاء الملوك المنفيين فيها». وحمل الملك «زوغو» وزوجته الملكة «جيرالدين» حقائبه ورحل عن مصر، وفرقعت الفقاعة دون أن يشعر أحد.



وتوجهت بريطانيا إلى القوى السياسية الموجودة فى مصر أو التى كانت موجودة فيها قبل الثورة. وكان التقدير منذ البداية أن الأحزاب التقليدية ـ من الوفد إلى السعديين إلى الأحرار الدستوريين إلى الكتلة ـ عاجزون فرادى أو مجتمعين عن أن يمثلوا تحديا للنظام الثورى الجديد فى مصر، والذى هم الآن على وشك الدخول معه فى مفاوضات تمس فى الصميم دورهم ووجودهم فى مصر.

واتجه تفكيرهم إلى جماعة الإخوان المسلمين، وكان معروفا أن العلاقات تتعقد بين الإخوان وقيادة الثورة. فمن ناحية كانت هناك علاقات قديمة وصداقة، ومن

ناحية أخرى وفى الظروف المستجدة بعد قيام الثورة، فقد برزت للعيان تناقضات وشكوك متبادلة بين الطرفين.

وسعت الحكومة البريطانية إلى فتح قنوات اتصال مع الإخوان المسلمين. كان أولها خط اتصال قام «تريفور إيفانز» بفتحه مباشرة مع الأستاذ «حسن الهضيبى» المشرف العام للإخوان المسلمين، فالتقى به أكثر من مرة كان أولها يوم ٢٤ فبراير ١٩٥٣، وقد حضرها بعض من أعضاء مكتب الإرشاد وهم الأستاذ «منير الدله» والأستاذ «صالح أبو رقيق» والدكتور «سالم» والأستاذ «عبدالعزيز زكى». وتم اللقاء فى بيت الأستاذ «الهضيبى» فى الروضة. وقد أبدى الأستاذ «الهضيبى» فى هذه المقابلة ـ طبقا لتقرير المستر «تريفور إيفانز»(١) ـ اهتمامه بموضوع الدفاع عن الشرق الأوسط وأبدى رأيا ملخصه: أنه مع اهتمامه بفكرة حياد مصر ـ إلا أنه يسلم بأن حياد الأمم الصغيرة لن يحترم، وإنه من الضرورى الاستعداد لمواجهة كافة الاحتمالات بما فى ذلك تقوية الجيوش العربية وإعداد القواعد العسكرية وإعطاء تعهدات سرية لاستعمالها إذا اقتضى الأمر.

وقد لاحظ «تريفور إيفانز» أن الأستاذ «الهضيبى» كان ودودا، ولكنه تساءل فى تقريره «عما إذا كان فى استطاعة «الهضيبى» أن يؤثر على أنصاره ويقودهم وراءه فى الاتجاه الذى يراه.

ولقد تكررت فى تلك الفترة لقاءات كثيرة بين عدد من قيادات الإخوان مع «إيفانز» وفى بعضها دارت مناقشات حول عداء الإسلام للشيوعية، كما ألمح بعض أعضاء مكتب الإرشاد أثناء هذه المقابلات إلى أن العالم الإسلامى لا يثق فى أمريكا بسبب موقفها من إسرائيل. كما أن آخرين من بينهم أبدوا فى هذه الاجتماعات تشككهم فى إمكانية نجاح فكرة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط مع اعتقادهم بأهميتها وتسليمهم بضرورتها.

ومن المحتمل أن قيادة الإخوان فى تلك الأيام أقبلت على الاتصال بالإنجليز

(١) تقرير «تريفور إيفانز» منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٨٦).

باعتبارها إشارة تحذير لضباط الثورة، توحى إليهم أن الإخوان ليسوا طرفا محليا فقط، وإنما هم طرف معترف به دوليا. ومن المحتمل أيضا فى المقابل أن الإنجليز أقبلوا على هذه الاتصالات كإشارة تحذير من ناحية أخرى لضباط الثورة، توحى إليهم أن هناك أطرافا أخرى فى مصر غيرهم مستعدة للحوار.

ويلاحظ فى نفس الوقت أن الحكومة البريطانية راحت تتصل بالإخوان المسلمين فى الخارج، وفى مقدمتهم الدكتور «سعيد رمضان» الذى كان يعمل سكرتيرا فى المجلس الإسلامى فى جنيف، والذى تربطه صلة قرابة بأسرة مؤسس الإخوان ومرشدهم الأول الشيخ «حسن البنا».

[٣]

وأضافت الحكومة البريطانية إلى هذا كله حملة إعلامية واسعة استعدادا لبدء المفاوضات، وكان هدف الحملة الإعلامية الواسعة، خصوصا فى أمريكا، هو إظهار أن قاعدة قناة السويس أكبر بكثير من أن تربط بقضية مصر. فالقاعدة وهى أكبر القواعد العسكرية فى «العالم الحر»، لا يجب أن تخضع لهوى المصريين وعواطفهم، وهكذا وضعت خطة طموحة لدعوة عدد كبير من الشخصيات المؤثرة لزيارة القاعدة والاطلاع على حجمها وقدراتها، ودورها الضرورى فى أى صراع عالمى مقبل على الشرق الأوسط أو فيه.

والغريب أن الحكومة البريطانية فكرت فى دعوة «جمال عبدالناصر» نفسه لكى يزور القاعدة ويرى منشآتها، وانتهز السفير البريطانى فرصة لقاء له مع «جمال عبدالناصر» وقال له: **«إننى قرأت فى الصحف أنكم تنوون زيارة منطقة القناة، وخطر لى أن أقترح عليكم أن نستأذن القائد العام للقوات البريطانية فى منطقة قناة السويس لترتيب زيارة لكم للقاعدة، بحيث ترون رأى العين ما نحن مقبلون على مناقشته».**

ورد «جمال عبدالناصر» بأنه «من الصعب عليه أن يتوجه إلى أرض مصرية

بإذن من القائد العام البريطانى، بينما هو فى الحقيقة يحتاج إلى إذن من الشعب المصرى. وأن جماهير الشعب المصرى التى تنتظره فى منطقة القناة ومدنها الرئيسية تريد أن تراه معها لا أن تراه على الجانب الآخر من الأسلاك الشائكة».

ورأى السير «رالف ستيفنسون» وهو يعرف صلة السردار «بانيكار» بعدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة ـ وعلى رأسهم «جمال عبدالناصر» ـ أن يدعو السردار «بانيكار» لزيارة القاعدة لظنه أنه سيكون فى مقدوره أن يشرح لأصدقائه المصريين بعد عودته «حقيقة أن القاعدة أكبر بكثير من مشكلة مصر وأخطر فى الدفاع عن الشرق الأوسط كله». وقضى السردار «بانيكار» يوما كاملا فى القاعدة، وبهر بما رآه، وكتب فى سجل الزيارات أنه لم يتصور على الإطلاق أن القاعدة لها كل هذه الإمكانيات وفيها كل هذه التسهيلات.

ولقد روى تفاصيل ما رأى لـ «جمال عبدالناصر» وبدون تعليق من جانبه، ولم يعلق «جمال عبدالناصر» هو الآخر.

وحين وصل المستر «أدلاى ستيفنسون» مرشح الديمقراطيين فى انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة والذى هزمه الجنرال «أيزنهاور» ـ إلى مصر ـ بادرت السلطات البريطانية إلى دعوته لزيارة القاعدة، وكان تقديرها أن المستر «أدلاى ستيفنسون» قد يكون عنصرا مساعدا لوجهة النظر البريطانية، وخصوصا بمكانته فى الأوساط الليبرالية فى الولايات التحدة، وبوفد الصحفيين الأمريكيين الذى كان يرافقه فى زيارته إلى مصر (كانت زيارته إلى مصر ضمن جولة عالمية قام بها بعد هزيمته فى الانتخابات واستعدادًا مبكرا لترشيح نفسه للرئاسة مرة أخرى).

وقد بهر «ستيفنسون» ومرافقوه بما رأوه فى القاعدة، لكن «ستيفنسون» راح يناقش القادة العسكريين البريطانيين هناك بمنطق أن هذه القاعدة وبهذا الحجم لا تستطيع أن تعمل بكفاءة إلا إذا ضمن لها تعاون المصريين حولها ووراءها، وأنه إذا لم يتحقق مثل هذا التعاون فإن القاعدة سوف تكون ـ بكل ما فيها من معدات وتسهيلات وإمكانيات ـ عملاقا مصابا بالشلل.



وفجأة ظهر على الساحة عنصر بالغ الخطورة حاولت بريطانيا أن تستغله فى الضغط على مصر قبل أن تبدأ المفاوضات الهامة المنتظرة، وكانت بداية ظهور هذا العنصر تقرير من إدارة المخابرات البريطانية وقعه مسئولها عن الشرق الأوسط البريجادير «سيسل راب»، وجاء فى هذا التقرير، وهو برقم J.E. 10353-1 - فى ملفات وزارة الدفاع البريطانية - ما نصه :(١).

« ١ - إنكم تعرفون بما لديكم من معلومات أن المصريين يخففون من تركيز قواتهم فى سيناء وينقلونها إلى الدلتا (استعدادا لاحتمال مواجهة مع القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس). وتستطيع وزارة الحربية أن تعطيكم تفاصيل كاملة فى هذا الشأن.

٢ - إن معنى هذا أن سيناء سوف تكون الآن مفتوحة أمام أى هجوم يقوم به الإسرائيليون، وأن المصريين لن يكونوا فى موقف يسمح لهم بالدفاع عنها. كما أننا لا نستطيع أن نرى فرصة جيدة تسمح للمصريين بإعادة تركيز قواتهم فى سيناء. وقد خطر لنا على هذا الأساس أن الإسرائيليين قد يستطيعون استغلال الفرصة السانحة أمامهم، بأن يضغطوا على المصريين ليعقدوا صلحا معهم على أساس أن ذلك هو حلهم الوحيد لتأمين حدودهم معها، وحل المشاكل بين البلدين الآن.

٣ - إذا قبلت مصر بطلب إسرائيل فإن موقفها فى العالم العربى سوف ينهار، لأنها سوف تكون بذلك قد كسرت من ناحيتها الطوق الحديدى العربى حول إسرائيل.

٤ - وإذا لم تقبل مصر، فإن إسرائيل قد يكون فى وسعها فى هذه المرحلة أن تضغط على مصر على النحو الذى تراه، بما يفرض على مصر ضرورة التعقل فى مفاوضاتها معنا».

وعلق السير «جيمس بوكر» وكيل وزارة الخارجية البريطانية على هذا التقرير

---

(١) نص التقرير المرسل من القيادة العامة للقوات البرية للشرق الأوسط إلى السير «جيمس بوكر» منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٩٦).

بقوله: إنه لابد من طلب «رأى إسرائيل فى هذا الموضوع». وأحيل الأمر إلى لجنة السياسات فى وزارة الخارجية البريطانية، فعلقت عليه بتقرير جاء فيه:

«١ - إننا نفترض أن تخفيض قوات الحامية المصرية فى سيناء قد أصبح أمرا معروفا لإسرائيل، فليست هناك ضرورة من جانبنا للفت نظرها لهذا الموضوع. وفى نفس الوقت فإننا لا نرى من الملائم استهلاك نفوذنا مع الإسرائيليين بمجرد تحقيق تسوية مع مصر، فهذه مشكلة جزئية ومن الأفضل الاحتفاظ بنفوذنا مع إسرائيل بهدف تحقيق تسوية شاملة فى المنطقة كلها. وفضلا عن هذا لانجد دليلا على أن المصريين سوف يقبلون الضغط الإسرائيلى فى الوقت الراهن.

٢ - ونحن لم نستطع أن نتأكد تماما مما إذا كان المقصود بضغط الإسرائيليين على مصر هو أن يقوم الإسرائيليون بشن عمليات عسكرية ضدها الآن. **وبالتأكيد فإن قيام إسرائيل بتوجيه ضربات عسكرية إلى المصريين الآن سوف يكون عونا كبيرا لنا فى مفاوضاتنا القادمة مع مصر، لكننا نخشى فى الوقت الراهن من أن يكون ذلك بمثابة لعب بالنار فى المنطقة. وعلى أى حال فإن الموضوع برمته يحتاج إلى دراسة أعمق».**

الفصل السادس

أوراق «إيـــدن»

[١]

الأيام والأحداث تمر بعد اتفاق السودان، وباب المفاوضات بشأن قضية الجلاء عن مصر لم يفتح بعد. مصر وحدها كانت تلح على فتحه وتطرق الأبواب بعنف، وبقية الأطراف يرجونها أن تنتظر وتتيح فرصة للكل يتهيأون فيها لجولة جديدة فى الشرق الأوسط.

كان موقف مصر مندفعا بوقود الثورة ذاته، إلى جانب أن تلاحق الحوادث والتطورات وتفاعل آثارها ونتائجها أحدث أيضا طاقة إضافية زادت من قوة وقود الثورة.

كان يوم ٢٣ يوليو ذاته قد حرر الإرادة المصرية، ثم قاد إلى قضايا تنظيم البيت من الداخل الذى أتاح الفرصة لمواجهة الإنجليز فى موضوع السودان أولا ثم التوصل إلى اتفاق بشأنه. وهذا بدوره قاد إلى موضوع الجلاء عن مصر الذى طرح بدوره فكرة الاعتماد على ميثاق الضمان الجماعى العربى كوسيلة مقبولة للدفاع عن الشرق الأوسط. ثم إن البحث فى ميثاق الضمان الجماعى أدى إلى البحث عن الأوضاع العربية فيما هو أوسع من ميثاق الضمان الجماعى. ثم وجدت مصر نفسها فى حوار مع «الحياد». ثم شغلت نفسها بنظرة على قضايا التنمية، بينما هى فى انتظار الرد من بريطانيا على فتح باب المفاوضات بشأن الجلاء.

القضايا إحداها تشد الأخرى، والموكب تتتابع مشاهده، ويبدو خطه منطقيا لم

يفتعله أحد، بل ربما لم يخطط له أحد إلا اندفاع المخزون الحبيس فى صدر الطاقة المصرية التى فرضت عليها ظروف القهر والاحتلال أن تحبس أمانيها.

... الانقلاب - الثورة - إعادة بناء البيت المصرى من الداخل بقيم جديدة - حق تقرير المصير للسودان - الاتجاه إلى الانتماء العربى كمصدر أمن - الحوار مع الحياد - التنمية.

والغريب أنه بدت منذ اللحظات المبكرة احتمالات تناقض بين بعض هذه القضايا. وعلى سبيل المثال، فقد حدث فى مقابلة بين وزير المالية الدكتور «عبدالجليل العمرى» والسفير البريطانى السير «رالف ستيفنسون» - وكانا يتحدثان فيها عن قسط الأرصدة الإسترلينية الجديد الذى ستفرج عنه بريطانيا لسنة ١٩٥٣، ورغبة مصر فى زيادته عن العشرة ملايين جنيه إسترلينى التى كانت مقررة له «لأن الثورة لديها برنامج تنمية أكبر من العادة هذه السنة» - أن تساءل السفير البريطانى عما إذا كان هناك برنامج معد فعلا، ومد الدكتور «العمرى» يده بكشف يحتوى على بعض المشروعات، ونظر فيها السفير البريطانى، وإذا به يكتشف فى نهاية القائمة رأس موضوع عنوانه «**السد العالى عند أسوان**». وكانت تلك أول مرة يسمع فيها السير «رالف ستيفنسون» بشىء عن سد عال عند أسوان. وقال له الدكتور «عبدالجليل العمرى» إن «بعض خبرائكم من مهندسى الرى يعرفون عن هذا المشروع»، ثم أضاف أن بعض المتخصصين عرضوه على «جمال عبدالناصر» الذى تحمس له وطلب دراسته، وتلقى تقارير تشير إلى أهمية تنفيذه، وقد تقرر أن يخصص فى البرنامج العاجل للتنمية هذا العام اعتماد خاص لاستكمال هذه الدراسة. وهز السير «رالف ستيفنسون» رأسه مظهرا الدهشة ولم يقل شيئا(١). (كان ذلك فى شهر فبراير ١٩٥٣، ولم يكن قد مضى على قيام الثورة أكثر من سبعة أشهر).

---

(١) تحتوى ملفات وزارة الخارجية البريطانية فى هذه الفترة على تساؤلات عن ما هو هذا السد العالى عند أسوان، ثم تحتوى على تقارير تشرح تاريخ فكرة هذا السد وتنسبها إلى يونانى اسمه المستر «دانينوس»، سبق له أن عرضها على المستر «هيرست» خبير مياه النيل المعروف الذى كانت له ملاحظات عليها.

ولم تكد تمضى أيام على هذا اللقاء الذى ظهر فيه اسم السد العالى فى إطار اتصالات دولية لأول مرة، حتى كان قائد الجناح «جمال سالم» عضو مجلس قيادة الثورة يلتقى فى أحد احتفالات الجامعة العربية بالسفير الأمريكى «جيفرسون كافرى»، وفوجئ بـ «جيفرسون كافرى» يقول له ولشقيقه «صلاح سالم» - الذى انضم إليهما فى الحديث - «إنكم تفكرون كما سمعت فى مشروعات تنمية كبيرة وطموحة، ولابد لكم من أن تسعوا لمساعدات خارجية تمولها، ومع ذلك فإننا نسمع هذه الأيام نغمة يزداد صوتها فى السياسة المصرية تتحدث عن حياد مصر، وتطالب به فكيف يمكن التوفيق بين الأمرين؟ نصيحتى لكم ألا تجعلوا أهدافكم تضرب بعضها البعض. لا يمكن لأحد أن يطلب المساعدات من طرف ثم يفكر فى الحياد، فالذين يرضون بالمساعدة يجب أن يطمئنوا لصداقة من يساعدونه، ولن يقبلوا حيادا بينه وبين أعدائهم».



وراحت مصر تلح على فتح باب المفاوضات مع بريطانيا حول «الجلاء»، وكان الدكتور «محمود فوزى» كوزير للخارجية قد أعد ملفا جديدا كاملا لمفاوضات جديدة بالكامل، واستعان فى إعداده بنخبة من الخبراء الذين شاركوا فى مفاوضات سابقة خصوصا مع «محمد صلاح الدين» (باشا) و«نجيب الهلالى» (باشا). وفى الحقيقة فإن مصر كانت سعيدة الحظ بعدد من الخبراء القانونيين الذين وقفوا رواء المفاوض المصرى منذ أول يوم، لفتح باب المفاوضات مع الإنجليز بهدف تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦. فقد كانوا مجموعة راسخة فى العلم. وأضيفت التجربة للعلم فإذا القضايا بأصولها وفروعها فى كل ما يتعلق بشئون المفاوضات مع الإنجليز، على أطراف أصابعهم. وكان «جمال عبدالناصر» الذى اطلع على كل الملفات والدراسات قد أدرك على الفور قيمتها، ولقد وجدها ذخيرة صالحة، ولكنه كان يدرك أن الإرادة المصرية هى التى عليها الدور الآن لكى تقوم بدور المدفع فى استعمال هذه الذخيرة. ولم يكن الإنجليز على عجل. ورغم إلحاح «فوزى» على السير «رالف ستيفنسون» كان الرد هو «أعطونا فرصة».

وعندما كلف السيد «عبدالرحمن حقى» (باشا) سفير مصر الجديد فى لندن الذى خلف الدكتور «فوزى» لدى بلاط سان جيمس، بأن يطلب مقابلة وزير الخارجية البريطانى ليطلب إليه رسميا فتح باب المفاوضات، كان رد المستر «أنتونى إيدن» هو نفس الرد الذى سمعه الدكتور «محمود فوزى» من السير «رالف ستيفنسون» مضافا إليه بعض التفاصيل(١):

«إن إيدن ينصح بالتحلى بالصبر حتى يمكن تهيئة الرأى العام البريطانى لمفاوضات جديدة مع مصر. وليس مما يساعد على تهيئة الجو لهذه المفاوضات هذا السيل المتدفق من التصريحات المنسوبة للمسئولين المصريين على ما يسمونه الجلاء غير المشروط، وأضاف إيدن أن الكلام عن الجلاء غير المشروط لا يفيد أحدا فى هذه الظروف، ولا يساعد طرفا من الأطراف. فالمطلوب هو تسوية وليس إملاء شروط».

ثم أضاف «عبدالرحمن حقى» (باشا) فى تقريره نقلا عن «إيدن» قول وزير الخارجية البريطانية له:

«إنه يريد - أى «إيدن» - أن يفضى للسفير بسر وعليه أن يستبقيه لعلمه، وهو أن الفيلد مارشال «ويليام سليم» رئيس هيئة أركان حرب الإمبراطورية، الذى أعد نفسه للمفاوضات وتأهب لرئاستها، قد عين قبل أيام بمرسوم من الملكة حاكما عاما لأستراليا، وأن الوزارة قد طلبت من الملكة أن ترجو حكومة أستراليا تأجيل تسمله لمنصبه الجديد فيها عدة شهور حتى يستطيع إتمام المفاوضات مع مصر. وهكذا فإن الوزارة فى انتظار الملكة، والملكة فى انتظار رد من السير «روبرت منزيس» رئيس وزراء أستراليا حتى يستطيع المارشال «سليم» أن يعطى المفاوضات بعضا من وقته فى فترة تفرغه ما بين منصب رئيس أركان حرب الإمبراطورية ومنصب الحاكم العام لأستراليا».

---

(١) تقرير من «عبدالرحمن حقى» (باشا) سفير مصر فى لندن، وهو مكتوب بخط يد الوزير المفوض الأستاذ «عبدالحميد سعود».

وفى اليوم التالى ـ وأثناء مقابلة مع «عبدالرحمن حقى» (باشا) للمستر «سلوين لويد» وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية، وهى مقابلة حضرها معه الوزير المفوض «عبدالحميد سعود» ـ أضاف «سلوين لويد» سببا جديدا لتأجيل فتح باب المفاوضات وهو «أن هناك ضرورة لإجراء مفاوضات مكثفة مع الأمريكيين لتنسيق موقف الدولتين العظميين (بريطانيا والولايات المتحدة) تجاه مصر، وحتى لا تتضارب المواقف بينهما لأسباب من سوء الفهم يرجع معظمها إلى تصرفات غير مسئولة كما حدث فى الماضى»، (وكانت الإشارة صريحة إلى دور بعض الدبلوماسيين فى السفارة الأمريكية)(١).



وبالفعل فقد كانت لندن غارقة حتى الأذنين فى مفاوضات مع الولايات المتحدة جرت فى واشنطن، وسافر من أجلها «أنتونى إيدن» ليلتقى مع نظيره الأمريكى «جون فوستر دالاس»، وينسق معه المواقف بحيث يختفى «عنصر كافرى» كما كان يسميه «إيدن». والملاحظ منذ هذه الفترة أن «إيدن» كان يكره «جون فوستر دالاس» أكثر مما كان يكره «كافرى» السفير الأمريكى فى مصر. كان «إيدن» يعتقد أن «جون فوستر دالاس» محامى شركات يصلح لمفاوضات قضايا المال وخلافات البورصة، ولكن كوزير لخارجية الولايات المتحدة قد يسبب أضرارا لقضايا الحلفاء بأكثر مما يستطيع خدمة هذه القضايا. ووصل به الأمر إلى حد أن طلب من رئيسه «ونستون تشرشل» ـ فى الأيام التى كان فيها «أيزنهاور» يعين وزراءه ومعاونيه بعد انتخابه رئيسا ـ أن يتدخل لدى «أيزنهاور» لكى لا يعين «جون فوستر دالاس» وزيرا للخارجية بعد أن ترددت إشاعات فى واشنطن عن هذا التعيين، ورفض «تشرشل» لأن «أيزنهاور» قد يعتبر ذلك تدخلا فى شئونه الخاصة.

ولقد وافق «أيزنهاور» على مبدأ لقاء عاجل بين «إيدن» و«دالاس» لتنسيق السياسة الأمريكية ـ البريطانية حيال مصر، ووافق أيضا على تأجيل فتح باب المفاوضات بين مصر وبريطانيا فى موضوع «الجلاء والدفاع» حتى تتم عملية

(١) تقرير عن المقابلة بين «حقى» (باشا) و«سلوين لويد» كتبه بخط يده وزير مفوض «عبدالحميد سعود».

التنسيق فى واشنطن، بحيث تدخل الدولتان إليها على أساس موقف واحد لا يمكن طرفا ثالثا (المقصود هو مصر) من استغلاله لصالحه!

وحمل «إيدن» أوراقه، وقصد إلى واشنطن، وكان يحمل مجموعة من أوراق المواقف المتعددة(١):

١ ـ **كانت أولاها**: ورقة عن الإطار العام للمفاوضات تقر بما يلى:

(أ) قبول مبدأ انسحاب القوات البريطانية من مصر.

(ب) مع ضرورة الاحتفاظ بقاعدة قناة السويس تحت السيطرة والقيادة البريطانية بما تمثله بالنسبة للدفاع عن مصالح الغرب فى المنطقة.

(جـ) انسحاب القوات البريطانية من مصر يتم على مراحل حتى لا يحدث فراغ أمنى فى المنطقة، يجعلها معرضة ومكشوفة، والمدة المقترحة للانسحاب هى ١٠ـ ١٥ سنة.

(د) ضرورة اشتراك مصر فى منظمة غربية للدفاع عن الشرق الأوسط باعتبارها واحدة من الدول العامة. ومن الضرورى أن تدخل مصر فى هذا الحلف بمفردها، كما أنه من المحتمل أن تدخل فيه دول عربية أخرى غيرها كل على حدة، على أنه لا يجوز لهذا الترتيب أن يمنع دخول كل أطراف اتفاقية الضمان الجماعى العربى كمنظمة، فى إطار المنظمة الأكبر للدفاع عن الشرق الأوسط. (أى إدخال أكبر عدد منهم فرادى وفق اتفاقيات ثنائية، وفى نفس الوقت إدخالهم كمنظمة فى إطار منظمة أكبر فيصبح الطوق الواحد بذلك طوقين).

(هـ) النظر بعد ذلك فى إعطاء مصر مساعدات عسكرية واقتصادية تتحمل الولايات المتحدة بالطبع العبء الأكبر فيها.

٢ ـ **وكانت هناك ورقة ثانية**: تحت عنوان «العنصر الباكستانى» ترى بضرورة العمل على إدخال باكستان «إلى جانب تركيا وإيران» إلى عضوية حلف الدفاع عن الشرق الأوسط.

---

(١) وثائق وزارة الخارجية البريطانية مجموعة سنة ١٩٥٣.

٣ - وكانت هناك ورقة ثالثة: عن نقطة حساسة لم يكن أحد يعرف عن تفاصيلها شيئا، وهى تتعلق بمطار «أبو صوير» فى منطقة القناة. ويبدو أن بريطانيا كانت من قبل قد سلمت هذا المطار لقيادة أمريكية خالصة وضعت فيه أسلحة استراتيجية خاصة بينها قنابل ذرية. ولم تكن السلطات فى مصر على علم بذلك قبل الثورة ولا علمت به بعدها. وكانت الولايات المتحدة قد رجت بريطانيا دائما فى إبقاء سر «أبو صوير» بعيدا عن علم المصريين. (ومن الواضح أن «إيدن» الآن وهو على وشك الدخول مع المصريين فى مفاوضات من أجل الجلاء كان يفكر فى إغراء أو ابتزاز «أيزنهاور» بسر «أبو صوير»).

٤ - **وكانت الورقة الرابعة** : عرضا لمخاوف ساورت بريطانيا فى الموضوع برمته، وأهمها تساؤلها عن المدى الذى تستطيع إليه أن تعتمد على توقيع المصريين على ورقة تنشئ وضعا يبدأ معه انسحاب تدريجى للقوات البريطانية. فالمفروض ألا يبقى فى القاعدة بعد الانسحاب سوى بضعة آلاف من الخبراء لصيانة منشآت القاعدة واستبقاء حالة الاستعداد الكامل فيها جاهزة لأى طارئ وفى أى وقت. ومن المفروض على أى حال ألا يبقى فى القاعدة أكثر من عشرة آلاف جندى، فهذا هو الحد الأقصى الذى كانت تسمح به معاهدة سنة ١٩٣٦. فإذا حدث - وبالانسحاب على مراحل - أن نقصت قوات القاعدة من ٨٠٠٠٠ جندى كما هو حجمهم الآن إلى ١٠٠٠٠ مثلا، فكيف يمكن لبريطانيا أن تضمن أن المصريين لن يقرروا ذات يوم حصار القاعدة وترحيلهم. خصوصا وأنه لم تعد هناك فى القاهرة الآن حكومة «باشوات» تتعاون مع بريطانيا أو تخاف منها.. كما أن الجيش المصرى وفق كل الدلائل يؤيد الحكومة العسكرية.

وفى ختام هذا الموقف الذى وصفته ورقة «إيدن» بأنه يقدم صورة كئيبة ومتشائمة، خلص إلى:

(أ) إن هذا الوضع يجب التحوط له بوجود قوات بريطانية كبيرة مستعدة فى المناطق المحيطة بمصر، وسوف تتصرف الحكومة البريطانية على هذا النحو، وهى ترجو أن يدخل هذا الاعتبار فى تخطيط الولايات المتحدة عسكريا.

٥ - **وأما الورقة الخامسة:** فقد كانت تتحدث عن إمكانيات ردع مصر ومقاومة تعنتها، واستعرض «إيدن» الاحتمالات التالية:

(أ) إن الجيش المصرى سوف يظل منقسما إلى قسمين حتى بعد رحيل الجزء الأكبر من القوات البريطانية: قسم يواجه إسرائيل على خطوط الهدنة مع خط الحدود المصرية الدولى أو مع قطاع غزة، وقسم آخر من هذا الجيش فى الدلتا والقاهرة. وهذا الوضع الحرج للجيش المقسم سوف يفرض على مصر دائما خطا أحمر لا تستطيع تجاوزه.

(ب) إنه فى الإمكان استغلال موضوع مياه النيل بين مصر والسودان لأهميته وحساسيته بالنسبة للبلدين حتى بعد توقيع اتفاقية السودان.

٦ - **وكانت الورقة السادسة:** من أخطر هذه الأوراق إطلاقا خصوصا فيما تشير إليه مستقبليا. كانت هذه الورقة تتعرض لمستقبل قناة السويس. وقد سلم فيها «إيدن» بأن الحكومة البريطانية لم تكن مسئولة عن الملاحة فى القناة، وإنما كانت هذه المسئولية واقعة على شركة قناة السويس، كما أن الحكومة البريطانية لم تكن تقوم بدور لحماية الملاحة فى القناة، ولكن مجرد وجود القاعدة فى حد ذاته هو الذى يعطى الاطمئنان للشركة ولمستخدمى القناة، وأيضا لدى شركات الملاحة الدولية. وبما أن قوة القاعدة ستنكمش فلابد لهؤلاء (شركة قناة السويس وشركات الملاحة التى تستخدمها) من عنصر طمأنينة إضافى مؤكد وملموس. ولهذا فإنه لا يمكن تصور إتمام جلاء القوات الرئيسية لقاعدة قناة السويس إلا بعد الحصول على مثل هذه الطمأنينة الإضافية.

واقترح «إيدن» فى ورقته مناقشة مسألتين:

(أ) أن تصدر مصر - ضمن وثائق اتفاقها الجديد المنتظر مع بريطانيا - **إعلانا باحترام الملاحة فى قناة السويس وفق أحكام معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨.**

(ب) أن ينشئ المجتمع الدولى المهتم بقناة السويس **هيئة للمنتفعين** بها تعترف

بها الحكومة المصرية، ممثلا لهؤلاء المنتفعين ومتحدثا باسمهم ومسئولا عن تأمين مصالحهم.

وبعد ذلك كانت ورقة «إيدن» تقترح فى هذا الصدد أنه «عندما يجىء الوقت المناسب لمناقشة هذه النقطة فمن المستحسن إدخال الحكومة الفرنسية فى المفاوضات باعتبارها مهتمة به عن طريق اهتمامها الخاص بشركة قناة السويس، كما أنها حاولت إثارة هذا الموضوع خلال السنوات الأخيرة أكثر من مرة مع الحكومة البريطانية». لكن «إيدن» كان يرغب فى هذه المرحلة - وحتى يجىء الوقت المناسب لإشراك فرنسا - أن يظل البحث مقصورا على بريطانيا العظمى والولايات المتحدة دون طرف ثالث حتى لا يتسرب عنه شىء إلى أطراف أخرى قبل اللحظة المناسبة.

[٢]

عندما وصل «أنتونى إيدن» حاملا معه مجموعات أوراقه إلى واشنطن لم يجد لديهم هناك مجموعات أوراق مقابلة.

لقد كانت لديهم خطط وليس مجرد أوراق، ولم يكونوا على استعداد لإطلاعه عليها. ولقد وجدهم مشغولين إلى أبعد حد، فالنظام الجديد برئاسة «أيزنهاور» لم يكن قد قضى بعد أكثر من عدة أسابيع فى السلطة. وصحيح أنه كان لديه الوقت منذ يوم إعلان نتيجة انتخابات الرئاسة فى ٤ نوفمبر ١٩٥٢ وحتى تسلم السلطة يوم ٢٠ يناير ١٩٥٣ - أى قرابة ثلاثة شهور - لإعداد نفسه وتسلم جهاز الدولة الأمريكية، إلا أن هذه الفرصة كانت بالكاد كافية لرسم خطوط عريضة وملء مناصب سياسية ووضع توجيهات عامة لسياسات وخطط. ولو كانت الظروف عادية فلعلهم كانوا اقترحوا على «إيدن» أن يؤجل زيارته[١] ولكن إلحاح موضوع مصر دعاهم إلى استقباله فى هذا الوقت المبكر من حكم النظام.

---

(١) سبق لهم بحث المشكلة فى صدد طلب مصر صفقة سلاح أمريكية، وسافر «بايرود» مساعد وزير الخارجية الأمريكية إلى لندن فى محادثات استطلاع كما سبقت الإشارة.

ولقد كان نظام حكم «أيزنهاور» نهاية عصر فى تاريخ الرئاسة الأمريكية، ولعل نظامه كان أحسن ما فى العصر القديم، ومن الصعب قياسه بالعصر الذى تلاه وهو عصر «كيندى» لأن عصر «كيندى» كان جيلا جديدا بالكامل.

كان «أيزنهاور» طرازا خاصا من الرؤساء، فهو فى الأصل قائد عسكرى محترف لكنه أقرب إلى الإدارى منه إلى العسكرى، فقد أمضى تجربته فى الجيش فى مستعمرات المحيط الهادى، كالفلبين مثلا التى خدم فيها لعدة سنوات كرئيس لأركان حرب الجنرال «ماك آرثر». ولم تسبق له الخدمة فى الميدان إلا عندما قامت الحرب العالمية، ووجد نفسه فيها جنرالا. ولم يكن حادا بطبعه ولا ميالا لزهو العسكريين ككثيرين من نجوم هذه الحرب («باتون» أو «مونتجمرى»)، وكان القول المأثور عنه أنه يدير حركة جيوشه على طريقة مجالس إدارات الشركات، فقد كان يعتبر أركانات حربه أعضاء مجالس إداراته. وكان سخيا فى توزيع التفويضات على مساعديه، ولذلك اشتهر عنه القول بأنه لم يقد الحرب وإنما أدارها. وعندما توقفت المعارك عين قائدا عاما لقيادة قوات الحلفاء فى أوروبا، والتى تحولت إلى حلف الأطلنطى، وفى هذه القيادة كما فى الحرب من قبل كانت كفاءة «أيزنهاور» إدارية، ولم يكن أمامه غير ذلك، فقد كان يقود جيوشا تابعة لأعلام غير أمريكية، تحكمها عقائد تختلف عن العقيدة الأمريكية فى الحرب ونظم السلاح ومطالب السياسة، ولو أنه قاد أو فرض لتمزقت قواته المتحالفة، لكن نجاحه تحقق منذ أول يوم حين أدرك أن عليه أن يوفق وأن يلائم وأن يساوم أحيانا. وفى أواخر خدمته فى قيادة الحلفاء «اكتشفه» عدد من قادة الحزب الجمهورى، وكانوا يبحثون عن مرشح «نجم» يخوضون به معركة الانتخابات ضد الحزب الديمقراطى الذى تمركز فى الحكم عشرين سنة كاملة (١٣ منها تحت رئاسة «روزفلت» و٧ تحت رئاسة «ترومان»)، وبدأوا يتصلون به يسألونه عما إذا كان مستعدا للترشيح نفسه، وقد تردد لفترة متهيبا مسئولية الرئاسة بعد مسئولية الحرب خصوصا وأن سنه تجاوز الخمس والستين سنة. وقبل فى النهاية، وجرت عملية تحويله من عسكرى إلى سياسى عن طريق رئاسة جامعة كولومبيا لمدة سنتين، ثم دخل معركة الرئاسة واكتسح الصناديق وأصبح رئيسا.

كان أقطاب الحزب الجمهورى الذين أقنعوه بالقبول وهيأوه للانتخابات وسبقوه إلى البيت الأبيض هم بطبيعة الحال أقطاب الحزب الجمهورى من ملوك شركات البترول والبنوك ومكاتب المحاماه الكبرى فى العاصمة الأمريكية. وكان خير تمثيل لهم رجال من أمثال «نيلسون» و«ديفيد روكفلر» (بترول وبنوك) و«جون ماكلوى» (مكاتب محاماه وبنوك) و«روبرت أندرسون» (بنوك) و«إلتون جونز» (بترول) وغيرهم.

وقبل أن يدخل إلى مكتبه فى البيت الأبيض، كان قد اختار بمساعدتهم مجلس وزرائه، وأهم من فيه «جون فوستر دالاس» وزير الخارجية، ولم يكن الرجلان قد تبادلا أى حديث قبل أن يتوجه «دالاس» ليقابل «أيزنهاور»، ويتلقى عرضه باستلام وزارة الخارجية. ولكن ملوك البنوك وشركات البترول قد رشحوه له كما رشحوا غيره. وربما كان البيت الأبيض هو المكان الوحيد الذى اختار الرئيس بنفسه رجالا لمناصبه كان على رأسهم الجنرال «بيدل سميث» الذى كان رئيسا لأركان حربه فى باريس، وأصبح رئيسا لأركان حربه فى واشنطن بعد أن خلع الزى العسكرى وأصبح مستشارا مدنيا.

وقد فرض الشرق الأوسط نفسه على «أيزنهاور» قبل أى منطقة أخرى، وذلك لأسباب طبيعية بينها: أن الاهتمام الأمريكى بالشرق الأوسط كان قد بدأ كأولوية أولى فى أواخر عهد «روزفلت» وعهد «ترومان»، وبمنطق الإرث الإمبراطورى. وبينها أن أحداث إيران التى لحقتها أحداث مصر وضعت الشرق الأوسط فى المساحة الساخنة من الموقف الدولى. وبينها أن أقرب الناس لـ «أيزنهاور»، وإلى نظامه هم ملوك البنوك والبترول وكلاهما كانت مطامعه مركزة فى الشرق الأوسط حينئذ.

وقبل أن يصل «إيدن» كان «أيزنهاور» قد أصدر ووقع توجيهين رئاسيين عن الشرق الأوسط:

● **أولهما: توجيه مجلس الأمن القومى رقم ٥٤٢٨، وهدفه «التحرك باستمرار فى**

عمق الشرق الأوسط والتمسك به وتحقيق الثبات والاستقرار فيه مع اعتماد الصلح بين العرب وإسرائيل باعتباره الطريق الرئيسي لتحقيق هذا الهدف».

(وسائل العمل على هذا المحور هي بالدرجة الأولى نشاط دبلوماسي وسياسي ومخابرات. وأما العمل العسكري فيجب استبعاده لمخاطره المحتملة بسبب قرب المنطقة من الاتحاد السوفيتي، إلا إذا بدأ الاتحاد السوفيتي باستخدام القوة المسلحة).

ثم التحرك باستمرار لبناء الحزام الشمالي في الشرق الأوسط ـ تركيا إيران باكستان ـ والعمل على بناء طوق دفاعي كامل يتوازى مع حدود الاتحاد السوفيتي.

● ثانيهما: توجيه مجلس الأمن القومي رقم ٥٤٠١، وهدفه وضع «خطة للمحافظة على منابع البترول في الشرق الأوسط في يد الولايات المتحدة الأمريكية، تحت كل الظروف، وحجب هذه الموارد عن الاتحاد السوفيتي بكل الوسائل، حتى ولو أدى الأمر إلى تدمير الحقول وإحراقها».



وبدأت اجتماعات «إيدن» مع «جون فوستر دالاس» في واشنطن. ولم تكن اجتماعات سعيدة، فقد حاول «إيدن» في مدخله للحديث أن يستثير ذكريات دبلوماسية الحرب العالمية الكبرى موحيا بأنه كان أحد نجومها الكبار في الوقت الذي كان فيه «دالاس» بعيدا عنها. ومضى يشرح وجهة النظر البريطانية في موضوع مصر وتاريخ المفاوضات معها من أجل تعديل معاهدة ١٩٣٦، والعقبات التي واجهتها تلك المفاوضات حتى جاء الانقلاب العسكري. وقد وجدوا من واقع تجربتهم «أنه ليس أقل سوءا من الحكومات المصرية السابقة، ولعله أسوأ منها جميعا بما أتيح له من سلطات وعقلية ديكتاتورية تمكنه من ممارسة الابتزاز بسلاح الإرهاب». ثم إن الأمور تزداد تعقيدا بالدور الذي تلعبه السفارة الأمريكية في القاهرة، والذي وصل في بعض الأحيان إلى «حد التخريب المقصود، سواء بتشجيع المصريين على التمسك بمطالب غير معقولة أو عن طريق تسريب معلومات مسبقة إليهم تفسد على المفاوض البريطاني حريته في المناورة».

وفوجئ «إيدن» بـ «دالاس» يلقى عليه محاضرة عن شواغل الرئيس الأمريكى فى الوقت الحاضر، وأنه مع اهتمامه الكبير بالشرق الأوسط إلا أنه يركز جهده هذه الأيام لموضوع إنهاء الحرب الكورية، التى نجح فى الانتخابات على أساس وعده للناخبين بإخراج أمريكا من ميادينها. وفيما يتعلق بالشرق الأوسط فإنهم كانوا قد أرسلوا «هنرى بايرود» مساعد وزير الخارجية الأمريكية إلى لندن مبكرا فى مهمة سرية لتنسيق الأمور عن تصور بأن هناك مسائل عاجلة يجب تنسيقها، وكانوا يظنون أن هذه المهمة نجحت، وأن المشكلة أصبحت قابلة للانتظار حتى يتفرغ لها الرئيس الأمريكى، لكن ظهر الآن «أن أصدقائنا فى لندن غير قادرين على الصبر». ثم استطرد «دالاس» يقول: «إننا قبلنا بعض آرائكم رغم عدم اقتناعنا بها فقد عاندتم إلى النهاية فى صفقة سلاح صغير لمصر كان الرئيس ترومان قد أقرها، وكان الرئيس الجديد أيزنهاور على استعداد لاعتماد تنفيذها، ووافقناكم رغم اقتناعنا بأن مثل هذه الصفقة كانت كافية لإسكات ضباط القاهرة فى الوقت الحالى على الأقل».

وتدخل «بايرود» الذى كان يحضر الاجتماع بجانب «دالاس» قائلا: «إننا حاولنا بكل الوسائل إقناعهم أنها مجرد طبق من الحلوى نعطيه للمصريين ليغير طعم المرارة فى فمهم بعد تجربتهم الطويلة الحافلة بمشاعر الإحباط مع حلفائنا».

وثار «إيدن» وراح يحاول أن يرجع إلى تاريخ المفاوضات البريطانية المصرية قائلا: إنه يتكلم عن خبرة باعتباره كان رئيسا لوفد المفاوضات البريطانى الذى تفاوض مع كل زعماء مصر السابقين، ووقع معهم معاهدة ١٩٣٦، وتكريما له فإنهم أصدروا طابع بريد تذكاريا يحمل صورته، وهو الأجنبى الوحيد الذى حصل على هذا التكريم فى تاريخ مصر كله. ورد «دالاس» بأنه لا فائدة من العودة إلى «حكايات الماضى»، وأنه يريد أن يقول لزميله البريطانى بصراحة أن الولايات المتحدة لا تريد أن تتورط فى المشاكل الناجمة عن الحالة الاستعمارية القديمة، ثم تجد نفسها مطالبة بأن تصبح شريكا فى عمليات قمع مسلح. وفقد «إيدن» أعصابه فإذا هو يبدى استغرابه لأن «دالاس» يتحدث عن الاستعمار وهو لا يعرف القصة الحقيقية لبريطانيا مع مصر، ثم التفت إلى «بايرود» يصب عليه جم غضبه ويتهمه بتسطيح

الأمور بتشبيه صفقة السلاح المقترحة لمصر، وكأنها طبق من الحلوى - قائلا له: «فى حد علمى فإن طبق الحلوى يقدم فى نهاية حفل العشاء وليس قبله. ثم إنك لا تعرف المصريين، وهم جياع ولن يقنعهم طبق الحلوى، وإنما سوف يلفت نظرهم إلى غياب طبق اللحم»(١).

ثم راح «إيدن» يشكو مرة أخرى من دور «كافرى» والسفارة الأمريكية فى القاهرة ومن وزيرها المفوض «ماكلينتوك» الذى اتهمه «إيدن» بأنه مع المصريين «مائة فى المائة»، ثم أشار إلى المستشار الشرقى فى السفارة وهو المستر «ويليام ليكلاند» قائلا: «هذا مع المصريين ثلاثمائة فى المائة». ورد «دالاس» بأن المناقشة حتى الآن فى مجال «مائع وسائل». وقدم «إيدن» مجموعات أوراقه المكتوبة واتفقوا على اللقاء فى اليوم التالى بعد دراستها.



ويبدو أن «إيدن» شكى لـ «تشرشل» على التليفون من سوء مقابلته الأولى مع «دالاس»، فاستدعى «تشرشل» على الفور المستر «الدريتش» السفير الأمريكى فى لندن وسلمه رسالة شخصية منه لكى تصل إلى يد «أيزنهاور» على الفور وقبل الاجتماع الثانى المقرر غدا بين «إيدن» و«دالاس». وجاء فى نص هذه الرسالة ما يلى:

«صديقى العزيز

إننى أكتب إليك عن بعض الخواطر التى تهمنى بسرعة فى شأن قناة السويس وحلف الدفاع عن الشرق الأوسط:

١ - إننا كنا قد توصلنا إلى اتفاق مع سلفك، حول الترتيبات الضرورية الواجب اتخاذها فى المنطقة قبل أن تقوم قواتنا بأى انسحاب منها. ولست أعرف المعلومات التى وصلتك عن محادثاتنا السابقة مع الرئيس ترومان، ولكنى أثق أنك تستطيع أن تعرف أى شىء عنها من آتشيسون (وزير خارجية ترومان)، أو برادلى (يقصد الجنرال عمر برادلى رفيق أيزنهاور فى الحرب ونائبه ورئيس

(١) محضر مناقشات فى ملفات وزارة الخارجية البريطانية (تحت رقم ج. ٣٢٥٤٨٦).

هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكى). وسوف أرسل لك على أى حال نسخا مما توصلنا إليه بشان كل بدائل المفاوضات مع مصر.

٢ ـ ليس مطروحا لدينا على الإطلاق أن نطلب منكم أو نحتاج أية مساعدات عسكرية أو عملية أو مالية، فإن المارشال ألكسندر (كان وزيرا للحرب مع تشرشل وكان رفيقا لأيزنهاور من أيام الحرب) يؤكد لى أن قواتنا فى منطقة قناة السويس قادرة على صد أى هجوم مصرى عليها، ثم إنها قادرة فى حالة الضرورة، وحماية لأرواح البيض، أن تقتحم طريقها بالقوة إلى القاهرة والإسكندرية فى ظرف ٩٦ ساعة. وفوق ذلك فإن نصف الجيش المصرى العامل أى حوالى ١٥,٠٠٠ رجل محصورون فى صحراء سيناء شرق قناة السويس فى مواجهة إسرائيل، ويمكن إرغامهم بسهولة على الاستسلام، بل إن استسلامهم يمكن أن يحدث بمجرد قطع الإمدادات عنهم. وأما عن مصر نفسها فإن قطع البترول عنها من منطقة قناة السويس سوف يكون الطريقة الحاسمة، وبالتالى فليست لدينا حاجة إلى طلب تعزيزات تضاف إلى قوة الـ ٨٠,٠٠٠ جندى الذين نحتفظ بهم على أهبة الاستعداد وبتكلفة عالية طوال الأشهر الماضية، والحقيقة أن تعاوننا معكم هو الطريق الوحيد الذى يستطيع الوصول إلى تسوية خالية من العنف ومن الدم وبغير تعريضكم إلى التزامات عسكرية لا مبرر لها.

٣ ـ ونحن نشعر الآن أن سفيرنا فى القاهرة ستيفنسون يحتاج إلى قيادة شخصية عسكرية لها هيبتها. وكانت الحكومة الاشتراكية قبلنا قد أرسلت الفيلد مارشال سليم إلى مصر سنة ١٩٤٩ و١٩٥٠، وقد أدى أدوارا بارزة فى تلك الزيارات، فهو رجل يملك معرفة واسعة وعميقة بالموقف العسكرى، وبالطبع تذكر أنه كان حتى وقت قريب رئيسا لأركان حرب الإمبراطورية، وقد رشحته ليرأس وفدنا فى المفاوضات مع مصر إذا وافقت الحكومة الأسترالية على اقتراحى بتأخير تسلمه مهام منصبه الجديد كحاكم عام لأستراليا، فإذا لم أحصل على موافقة الحكومة الأسترالية فإننى أفكر فى واحد من المارشالات «سليسور» أو «بورتال» أو «تيدر» وكلهم أصدقاؤك من تجربة الحرب.

وسوف أرجوك أن تشترك فى المفاوضات معنا مع مصر كطرف ثالث، وسوف أرجوك أن تضع الوفد تحت رئاسة عسكرى أمريكى من الطراز الأول يستطيع مساعدة المستر كافرى فى مفاوضات تختلط فيها السياسة بالدفاع.

٤ ـ بهذه الوسيلة فقط فإننى أعتقد أننا نستطيع مواجهة الديكتاتورية العسكرية فى القاهرة بخطة عمل مشتركة تؤيدها قوة بريطانيا والولايات المتحدة معا، وتعطينا أكبر فرصة لترتيبات معقولة لإقامة حلف للدفاع عن الشرق الأوسط دون مخاطر اشتباكات مع المصريين. ودعنى أؤكد لك أنه حتى إذا فشل هذا كله فإننا لن نرضى للأمريكيين بالتورط فى عمليات عسكرية فى مصر.

(إمضاء)

صديقك القديم جدًا

«ونستون»



وعاد «إيدن» للاجتماع مع «دالاس» متصورا أن خطاب «تشرشل» من فوق رأسه إلى «أيزنهاور» قد قام بدوره فى تمهيد الطريق، ولكن الجو كان لا يزال على حاله وإن كانت الأوراق قد حددت سير المناقشات فى هذه المرة، وأمكنهم التوصل إلى ما يلى:

- **الاتفاق على ضرورة الاحتفاظ بقاعدة قناة السويس لأهميتها القصوى فى الدفاع عن المنطقة.**
- **الاتفاق على ضرورة بقاء قوة من العسكريين البريطانيين فى القاعدة لضمان استمرار تشغيلها والاحتفاظ بكفاءتها عالية فى كل الظروف.**
- **الاتفاق على ضرورة إقامة حلف للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط تدخله مصر وغيرها من الدول العربية.**
- **الاتفاق على ضرورة أن يصل العرب وإسرائيل إلى معاهدة سلام يوقعها الطرفان.**

● **الاتفاق على مبدأ تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لمصر بعد هذا كله، شريطة أن تكون هذه المساعدات بأسلوب القطارة وليس بأسلوب المطر.**

وفيما يتعلق بقناة السويس فقد اكتشف «إيدن» أن الأمريكيين كانوا مستعدين أيضا، فقد كان لديهم مشروع تحت الصياغة لإنشاء «**هيئة مستقلة تمثل المنتفعين بقناة السويس، وتحصل على سلطات وضمانات دولية كافية، بحيث تكون قادرة على مواجهة أى حكومة فى مصر، حتى بعد رحيل معظم القوات البريطانية عنها، بمقتضى أية اتفاقية يمكن التوصل إليها بالمفاوضات**».

وأما عن النقط الحساسة الباقية، وهى أن تشترك الولايات المتحدة مع بريطانيا ومصر فى المفاوضات كطرف ثالث، ثم أن يتولى المارشالات قيادة عملية التفاوض، فقد أبدى «دالاس» وجهة نظره بالقبول المبدئى مع ضرورة استطلاع رأى مصر «**لأننا لا نستطيع أن نجلس إلى المائدة بدون رأى الداعين، ولا أن نتجاهل حقهم فى نوع من يدعونهم للجلوس معهم**». ولم يكن «دالاس» يتوقع متاعب من القاهرة فى شأن هاتين النقطتين، فقد قال «دالاس»: «**إن صلاتنا بالمصريين جيدة وليس بيننا وبينهم ثأر عداوات قديمة**».

وأثار «إيدن» فى النهاية موضوع وجود الأمريكيين ومعداتهم فى قاعدة «أبو صوير»، وكان رد «دالاس» بإلحاح: «**من فضلكم لا تقولوا شيئا للمصريين عن ذلك الآن، وسوف نتحدث نحن معهم عنه فى اللحظة المناسبة**»!



وطار «كيرميت روزفلت»(١) إلى القاهرة لمقابلة مع «جمال عبدالناصر» يحاول فيها إقناعه باشتراك الأمريكيين كطرف ثالث فى المفاوضات، ثم بأن تكون هذه المفاوضات تحت قيادة مارشالات كبار من أمثال «سليم» البريطانى أو «ريدجواى»

---

(١) أدرك جمال عبدالناصر حقيقة «عمل» كيرميت روزفلت فى تلك المهمة، فقد عاد إلى القاهرة هذه المرة وجواز سفره يقول إنه «مستشار للرئيس أيزنهاور»، بعد أن ظهر فيها من قبل بجواز سفر يقول إنه «مستشار للرئيس ترومان»، ولم يكن ذلك منطقيا إلا أن يكون هناك شىء آخر، وقد كان هناك بالفعل شىء آخر!!

الأمريكى. وفوجئ «كيرميت روزفلت» بـ «جمال عبدالناصر» يرفض الأمرين معا، وكانت وجهة نظره أن اشتراك الولايات المتحدة فى المفاوضات كطرف ثالث قد يبدو للرأى العام المصرى تحالفا غربيا ضد مصر، بينما الأفضل أن تظل الولايات المتحدة خارج قاعة المفاوضات، لكى تستطيع أن تقوم بدور العامل المساعد إذا احتاجت الظروف لذلك. ثم إن المفاوضات سوف تكون فى الواقع مسألة تصفية لماضى استعمارى، وليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تضع نفسها فى هذه الصورة.

وأما قيادة العسكريين للمفاوضات فمرفوضة أيضا، لأنها سوف تعطى الانطباع بأن المناقشة ستجرى حول الدفاع وليس حول الجلاء، وهذا سوف يثير الشك لدى الرأى العام المصرى من لحظة إعلان أسماء الوفود. وحاول «كيرميت روزفلت» بكل وسائله فى الاقناع لكن «جمال عبدالناصر» ظل على رأيه.



ومن التفاصيل المثيرة فى هذا الوقت ما تظهره ملفات وزارة الدفاع البريطانية فى لندن عن قوائم طلبات المارشال «سليم» استعدادا لبدء مهمته المنتظرة فى القاهرة:

● كتب المارشال «سليم» إلى وزير الدفاع البريطانى يسأله: «هل أحضر جلسات المفاوضات بالزى العسكرى الرسمى أو بزى مدنى، إننى أفضل أن أحضر جلسة الافتتاح فقط بالزى الرسمى، وبعدها استعمل الزى المدنى إلا فى دعوات العشاء حيث أفضل الحضور بزى السهرة العسكرى».

● كتب إلى وزارة الخارجية يقول: «إننى لا أريد أن أقيم فى القاهرة فى مبنى السفارة البريطانية، رغم أنى أعرف كرم ضيافة السير رالف وليدى ستيفنسون، ذلك لأن طبيعة المهمة التى أقوم بها سوف تفرض علىّ نوعا من الاستقلال عن السفارة، ولذلك أفضل بيتا مستقلا يؤجر مفروشا، ولا يجب أن يقل فى أبهته عن بيت السفير».

● كتب إلى سكرتارية وزارة الحربية يطلب اتخاذ تدابير سفر وترتيب إقامة

لعدد من المرافقين الشخصيين عدّهم على النحو التالى: الكولونيل «جيليات» سكرتير عسكرى ـ الكابتن «سوينتون» ياور عسكرى ـ مس «هاتشيسون» سكرتيرة اجتماعية لليدى «سليم» ـ المستر «بوكير» رئيس خدم ـ المستر «فلورى» طباخ خاص ـ المستر «جونسون» وصيف له ـ المسز «جوخ» وصيفة لليدى «سليم».

ولم يصل المارشال «سليم» إلى مصر أبدا بعد اعتراضات «جمال عبدالناصر» على المبدأ، وبالطبع لم تصل حاشيته الخاصة.



أهم من ذلك أن محادثات «إيدن» و«دالاس» لم تحقق نتائج لها قيمة، وربما كانت المفاجأة الكبرى فى آخر دقيقة منها هى أن «دالاس» قال لـ «إيدن» بطريقة عفوية: **«إنه على أى حال يرتب لزيارة يقوم بها للمنطقة قريبا باتفاق بينه وبين الرئيس («أيزنهاور»)، وربما سيكون بعدها فى موقع يسمح له بالدخول أكثر فى التفاصيل، وإنهم أخطروا بالفعل بعض الأطراف فى المنطقة بنية هذه الزيارة وتلقوا كثيرًا من الترحيب».**

واحتج «إيدن» بأن الأمريكيين كان يجب أن يتشاوروا مع البريطانيين قبل أن يقرروا أمر هذه الرحلة وقبل إخطار الأطراف المعنية فى المنطقة بها. ثم أضاف «إيدن» أن **«المصريين ما داموا قد علموا بامر هذه الرحلة، سوف يضعون كل التعقيدات فى مسار المفاوضات حتى تتازم الأمور قبل أن يجىء «دالاس» لكى يواجهوه بموقف يبتزون فيه أقصى ما يستطيعون ابتزازه من تساهلات».** ورد «دالاس» بأنه «يأمل أن تسير الأمور بطريقة طبيعية». وعلق «إيدن» فى نهاية المقابلة بأن زميله الأمريكى «لا يعرف طبيعة المصريين» ولا يعرف نوع «العصابة العسكرية» التى تحكم فى مصر الآن».

[٣]

لم تطو واشنطن ملفات الشرق الأوسط بعد أن غادرها «إيدن» عائدا إلى لندن، أو

بعد أن رجع إليها «كيرميت روزفلت» قادما من القاهرة. بل العكس فإن الرحلتين - وكلتاهما لم تحققا أغراضهما - زادتا من اهتمام الإدارة الجديدة فى واشنطن بالشرق الأوسط وشئونه، وبالنظر إلى الأهمية الكبرى التى كانت تعلقها عليه كما هو واضح من التوجيهين الرئاسيين لمجلس الأمن القومى، ومن الأهداف المحددة لهما..

١ - التحرك باستمرار فى عمق الشرق الأوسط، وتحقيق الصلح بين العرب وإسرائيل وبناء الحزام الشمالى، بوسائل السياسة والمخابرات بالدرجة الأولى (نص التوجيه الرئاسى رقم ٥٤٢٨).

٢ - المحافظة بكل الوسائل على منابع البترول تحت السيطرة الأمريكية وحجب هذه الموارد بأى ثمن عن الاتحاد السوفيتى، ولو أدى الأمر إلى نسفها (نص التوجيه الرئاسى رقم ٥٤٠١).

بالعكس فتحت الملفات على آخرها، وأضيفت إليها ملفات جديدة بقصد البدء فورا فى إقامة الأجهزة القادرة على ترجمة هذه التوجيهات إلى سياسات قابلة للتنفيذ، وبناء الأجهزة التى تتولى العمل على الأرض وفى الواقع.

كان لابد أن ترسم الخرائط وتشق الطرق قبل زيارة «دالاس» المرتقبة إلى المنطقة!



كانت الاحتكاكات السريعة التى جربتها الإدارة الأمريكية الجديدة مع الواقع فى الشرق الأوسط حتى الآن قد أوضحت بجلاء أن هذا الواقع أعقد مما كان فى التصورات القريبة. فحتى وقت قريب كانت هذه التصورات الأمريكية عن الواقع فى المنطقة - وأبرزه ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - تصورات سطحية تجنح إلى التبسيط بدرجة مخلة.

فلقد كانت تصورات الولايات المتحدة - مع الظروف المستجدة فى المنطقة - أن أمريكا قد أصبح لها فيها ما ليس متاحا لغيرها. فبريطانيا معوقة بماضيها الاستعمارى، وروسيا معوقة بالبعد الجغرافى، ثم بالغموض الذى يحيط بها عقائديا، والتشويش الذى يلفها دعائيا.

وأما الولايات المتحدة فهى فى وضع أفضل، فليس وراءها ماض استعمارى ظاهر، كما أن طريقة حياتها تعرض نفسها على الآخرين بطريقة حية وفوارة.

ثم إن فى مصر الآن مجموعة من الضباط الشبان، وهم لا يملكون سابق تجربة دولية، وقصارى ما قد يكون لديهم نفور من بريطانيا بتجربة الاستعمار، ونفور من الاتحاد السوفيتى ببعده وغموضه. وبالتالى فإنهم سوف يتجهون وقد اتجهوا فعلا إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى طلب المساعدة السياسية ضد الإنجليز والمساعدة العسكرية بدوافع أخرى قد لا تبدو واضحة أمامهم الآن. والمهمة الأولى للولايات المتحدة إذن سوف تكون طمأنتهم، وإذا أمكن إعطاءهم بعض السلاح ولو كألعاب يتلهون بها فإنهم سوف يكونون على استعداد لمواصلة السير أكثر على طريق الولايات المتحدة، وسوف تبهرهم الأسلحة الأمريكية من ناحية، وتغريهم بعض المساعدات الاقتصادية من ناحية أخرى، ومن ثم يجدون فى أمريكا حليفا طبيعيا.

وربما كان هؤلاء الضباط الشبان أفيد من العناصر السياسية التقليدية فى العالم العربى التى سبق لها طلب المساعدة الأمريكية، لأن هؤلاء كانوا مستهلكين، وقد استنفدوا أغراضهم، وانتقلت القوة من أيديهم إلى أيدى غيرهم. وإذن فإن العسكريين الجدد يصلحون أكثر من غيرهم للمرحلة القادمة.

يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة كانت تظن أنها تعرف «العسكريين الطامعين فى السلطة» من تجارب أخرى فى العالم، فقد عرفتهم فى أمريكا اللاتينية معرفة وثيقة، وتعرفت عليهم مرة فى الشرق الأوسط بتجربة «حسنى الزعيم». وإذا تمكنت الآن فى مصر من أن تعقد صلات معهم، إذن فإن المستقبل فى الشرق الأوسط قد يكون مضمونا.



لكن ما جرى حتى الآن من اتصالات معهم يظهر أن المسألة ربما تكون أكثر تعقيدا فى حالة مصر، والأرجح أن حلها ممكن بإعادة التقييم وإعادة التنظيم

وبرسم سياسات أكثر كفاءة، واختيار رجال أكثر اقتدارًا. وهكذا بدأت وبنشاط فى هذه الشهور الأولى من رئاسة «أيزنهاور» عملية إعادة التقييم وإعادة الترتيب. ووقعت المهمة لأسباب عديدة على وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وكانت الأسباب فى ذلك كما يلى:

١ - إن تفكير الرئيس الأمريكى الجديد نفسه كان يرى بوضوح مسجل فى توجيهاته بأن العمل السياسى والسرى عن طريق المخابرات هو أفضل وسائل الاقتراب من الشرق الأوسط، وذلك بسبب طبيعة موازين القوى المتغيرة فى العالم.

٢ - إن اختيار وسائل العمل الخفى كفيل بالا يلفت أنظار القوتين العظميين المهتمتين به مباشرة: بريطانيا التى آلت إليها أمور الشرق الأوسط فعلا وهى تمسك بها الآن بأصابع متصلبة ومتشنجة. والاتحاد السوفيتى المهتم بها لقربها منه جغرافيا، ولموقعها الحاكم استراتيجيا، ولثرواتها الطائلة اقتصاديا، لكنه لا يستطيع الاقتراب المباشر من المنطقة لأن موازين القوى تصده، ولكنه على استعداد لو أعطى ذريعة من عمل عسكرى مستفز فاضح أو مكشوف.

٣ - إن المصالح الأمريكية المطلوب تحقيقها والدفاع عنها فى المنطقة هى بطبيعتها قلاع من الأسرار، فهى شركات بترول وبنوك وشركات سلاح تفضل دائما أن تظل أسرارها مصانة ومحفوظة. وإذن فالعمل السرى هو الذى يتسق أكثر من غيره مع مطالبها تحقيقا لمصالحها.

٤ - إن الساحة تعمل عليها فعلا مجموعات خفية تعرف أرضها وتعرف ناسها من واقع التعامل مع الجميع. فشركات البترول لها مخابراتها، وشركات السلاح لها مجالاتها والبنوك بدورها لها دوائرها، والكل يحصل بنفسه ولنفسه على المادة الخام الأولى فى صنع السياسات، وهى المعلومات. ومن ثم فإن بناء جهاز سرى متكامل سوف يكون على أساس قائم بالفعل.

٥ - إن المنطقة مهيأة بموقعها وتاريخها لفكرة الاتصالات السرية، فقد عرفت خلال عصور من التاريخ، خصوصا أيام العثمانيين وقبلهم وبعدهم، اتصالات دارت

بين قوى محلية وأطراف خارجية من وراء ظهر القوى الدولية المتحكمة فى مصائرها فى الظاهر (اتصالات الشريف «حسين» بالإنجليز من وراء ظهر الأتراك طوال الحرب العالمية الأولى. هذا غير اتصالات الوكالة اليهودية بالإنجليز أيضا من وراء ظهر الأتراك فى نفس الحرب العالمية).

٦ - إن اعتماد المخابرات كوسيلة رئيسية لتنفيذ السياسات فى هذه المرحلة لن يخلق الحساسيات التقليدية المعروفة بين أجهزة الدول الرسمية، كما يحدث فى الغالب بين هذه الأجهزة ووزارة الخارجية. ففى هذه المرة فى الشرق الأوسط يتولى وزارة الخارجية «جون فوستر دالاس»، بينما يرأس المخابرات «آلان دالاس»، ومن ثم فهى فرصة تتكامل فيها الأجهزة الخفية والعلنية ولا تتناقض كما يمكن أن يحدث فى ظروف عادية.



وفى هذه الأسابيع من سنة ١٩٥٣ شهدت واشنطن نمو «مجموعة الشرق الأوسط»(١) وكلها تقريبا تحت عباءة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أو على اتصال بها. ولقد ظهرت على القمة فى الظل قيادة لهذه المجموعة أطلق عليها الاسم الرمزى «ألفا» وقد وضعت تحت رئاسة المستر «فرانسيس راسل»، والغريب أنه كان من قبل ولفترة طويلة منسقا للاتصالات مع المخابرات الإسرائيلية. وقد كلفت هذه المجموعة باقتراح خطوات تؤدى فى النهاية إلى تحقيق الصلح بين العرب وإسرائيل، وكانت هذه المجموعة هى التى اقترحت فيما بعد مشروع تقسيم مياه الأردن بين العرب وإسرائيل كبداية للتعامل المادى والمباشر بين الطرفين. وحول «ألفا» تناثرت مجموعات أهمها جماعة «كيرميت روزفلت» وكانت مختصة بالعمل والاتصال فى الميدان ومن يوم إلى يوم، وكان «كيرميت» بالطبع أبرز نجومها واختار لمعاونته اثنين من الدبلوماسيين هما «مايلز كوبلاند» و«جيمس إيكلبرجر». وقد عين كلاهما فى السفارة الأمريكية فى القاهرة ليكون الغطاء الدبلوماسى ساترا

---

(١) تحقيقات اللجنة الخاصة لنشاط وكالة المخابرات المركزية فى العالم والتى رأسها السناتور «تشيرش» رئيس لجنة الأمن القومى بمجلس الشيوخ الأمريكى.

لمهمتهما الحقيقية. واختير المستر «كيرمينز» ليكون مسئولا مقيما لوكالة المخابرات المركزية فى القاهرة، وكان الغطاء العلنى الذى أعطى لمهمته هووظيفة أستاذ فى الجامعة الأمريكية. واختير المستر «فرانك كيرنز» عنصرا مساعدا للوكالة فى القاهرة، وكان غطاؤه العلنى هو كونه مراسلا لمحطة الإذاعة الأهلية فى أمريكا N.B.C، وكانت شقته فى عمارة البدراوى فى الزمالك ملتقى مفتوحا لمعظم الجماعات.

وكانت هناك على الساحة أيضا جماعة مخابرات شركات البترول، وكان يرأسها المستر «هارى كيرن» الذى كان فى الأصل أحد رؤساء تحرير مجلة «نيوزويك»، وظل يعمل تحت هذا الغطاء العلنى يخفى به دوره الحقيقى. وقد اختار «هارى كيرن» للعمل معه صحفيا من أصل لبنانى عاش فى القاهرة طويلا، وعرف دخائلها.



ولفت ظهور هذه الجماعات وانتشارها فى القاهرة نظر «جمال عبدالناصر». ولم تشأ الولايات المتحدة أن تتركه يشك فى الأساليب والنوايا، فإذا هذه الجماعات كلها تعمل على نحو أو آخر فى إطار السفارة الأمريكية فى القاهرة، وإن ظلت للسفير «جيفرسون كافرى» - وهو الأرستقراطى الجنوبى المعتز بنفسه - تحفظاته على ما رآه يجرى من حوله.

ومن ناحيتها حاولت وزارة الخارجية الأمريكية إضفاء نوع من الطابع السياسى على هذا الانتشار، فإذا هى تعززه بين الوقت والآخر بواحد من نجوم المصالح والنفوذ يجىء فى إطاره ويظهر محوطا برجاله، وبهذه الطريقة جاء إلى مصر برسائل خاصة من «أيزنهاور» رجال من أمثال «جون ماكلوى» رئيس مجلس إدارة بنك «تشيس مانهاتن» - و«ديفيد روكفلر» وريث أغنى وأشهر أسرة فى أمريكا - و«جون أندرسون» الذى أصبح بعد قليل وزيرا للخزانة مع «أيزنهاور» - و«إيلتون جونز» الذى كان مالكا لشركة بترول المدينتين، والذى كان فى نفس الوقت أقرب الأصدقاء الشخصيين لـ «أيزنهاور» الذى كان ضيفا كل أسبوع على مزرعته يلعب فيها الجولف والبوكر مع صفوة من المقربين.

واكثر من ذلك رغبة فى الطمأنة فإن «كيرميت روزفلت» رجا «جمال عبدالناصر» بتكليف مصدر واحد تجرى الاتصالات من خلاله، وكلف «عبدالناصر» مدير مكتبه «على صبرى» بهذه المهمة(١). وكذلك اقترح «كيرميت» إيفاد عدد من الموثوق فيهم من «عبدالناصر» إلى الولايات المتحدة لكى يحصلوا على تدريب مخابرات خاص بحيث يسهل عليهم التعامل مع أساليب الاتصال الجديدة، وكان أن رشح «عبدالناصر» لهذه المهمة أربعة من الضباط الشبان هم **«كمال رفعت» و«لطفى واكد» و«حسن التهامى» و«صلاح دسوقى»، (ومن الغريب أن معظم هؤلاء بعد تجربتهم المباشرة مع النشاط الأمريكى فى مصر تحولوا إلى أقصى اليسار، بل أصبح من بينهم أبرز أقطاب اليسار فى مرحلة لاحقة).**



وبشكل ما فإن «جمال عبدالناصر» لم يكن مقتنعا بما يجرى، ولكنه أراح نفسه فى النهاية بأنه إذا كانت هذه هى **«الطريقة»** الأمريكية فى السياسة فلا بأس من تجربتها. وعلى أى حال فلقد أبدى رأيه بالرمز فيها حين اختار هدية يحملها الدكتور «أحمد حسين» للرئيس «أيزنهاور» ليسلمها له يوم تقديم أوراق اعتماده له سفيرا جديدا لمصر فى واشنطن. وكانت الهدية هى نسخة من تمثال الإله «أبيس» وهو رمز الحكمة والتعقل عند قدماء المصريين.

---

(١) كان تصور «جمال عبدالناصر» أنه من خلال «كيرميت روزفلت» يتعامل مع البيت الأبيض مباشرة، فجوازه يؤكد أنه مستشار للرئيس وحتى مع بعض الشكوك الواردة، فقد بدا أن ذلك أسلوب «أيزنهاور» فى العمل، وساعد على تقبله وجود «دالاس» وزيرا للخارجية فى الوقت الذى يرأس فيه شقيقه «آلان» إدارة المخابرات المركزية الأمريكية.

الفصل السابع

حرب المفاوضات

[١]

وكان المشهد فى القاهرة غريبا، فإن مصر راحت تلح على فتح باب المفاوضات وبريطانيا كانت لا تزال تسوّف. وفرغت كل الحجج البريطانية فى التسويف إلى درجة أن الدكتور «محمود فوزى» اضطر أن يتكلم بخشونة مع السفير البريطانى السير «رالف ستيفنسون» فقال له: «**إننا خلال الشهور الأخيرة نعتبركم ضيوفا علينا وأنتم الآن تضطروننا إلى أن نقول لكم بصراحة إن الضيافة انتهت، وسوف يكون لسوء الحظ - ولا أقول من سوء الأخلاق - أن تضطرونا اضطرارا إلى إنهاء الضيافة بخناقة وبطرد**». ثم قال له الدكتور «محمود فوزى» إنه سبق وأبلغه منذ أسابيع بتشكيل وفد مصرى رسمى للتفاوض مع بريطانيا، وهذا الوفد مضت عليه أسابيع أتم فيها قراءة أوراقه حتى حفظها عن ظهر قلب ثم جلس ينتظر. ثم أضاف «فوزى»: «وصدقنى يا عزيزى السفير إذا قلت لك إن الشباب عادة يصعب عليه أن ينتظر. إننى أشعر بقلق هؤلاء الشبان وراء ظهرى وأنا ما زلت حتى الآن أشغلهم بأغنية السلام، ولكن صوتى بح، ولا أريد أن أجد نفسى مضطرا ذات يوم أن أقول لهم: إننى لا أنصحهم بالانتظار، وإلا كان معنى ذلك أننى أعلن فشل مهمتى ومهنتى»(١).

ويبدو أن السير «رالف ستيفنسون» وجدها مناسبة ليقول لوزير الخارجية

---

(١) مذكرة كتبها الدكتور «محمود فوزى» والأصل بخط يده محفوظ فى أرشيف مكتب مساعد الرئيس للشئون الخارجية ملف سنة ١٩٥٣، وقد نقلت النصوص منه سنة ١٩٧١.

بعض ما كان يضيق به صدره: «إن هؤلاء الشبان وراء ظهرك يا سيدى الوزير ليسوا جالسين فى الانتظار تماما وأيديهم على خدودهم. إن بعضهم لا يكف عن إصدار التصريحات النارية ضد وجود قواتنا فى مصر بمقتضى معاهدة لها شرعيتها ولا يمكن إنهاؤها من جانب واحد. إننى على استعداد لأن أرسل إليك ملفا كاملا بتصريحات كل واحد منهم. إن ملف الكولونيل «جمال عبدالناصر» قد أصبح مليئا بالمتفجرات، وآخرها تصريح لوكالة رويتر هددنا فيه بحرب شعبية. إن هذه التصريحات وغيرها تفسد الجو كله فى لندن، وتخلق رد فعل من العناد يستنفد كل ما أحاول أن أقوم به بوسائلى، وأكثر من ذلك فقد بلغتنا معلومات أن هناك عملية واسعة النطاق لتدريب مقاتلين فى كتائب خاصة للعمل فى منطقة قناة السويس، وكذلك بلغتنا معلومات مؤكدة بأن هناك أعمال تحصينات هندسية على الطرق بين القناة والقاهرة. ثم إن عددا من الخبراء الألمان فى قتال الأسلحة الصغيرة قد وصلوا إلى مصر طبقا لمعلوماتنا. وطبقا لمعلوماتنا أيضا فإن هناك صفقات لشراء أسلحة صغيرة، وقد علمنا أن الجنرال «سكورزينى» (وهو من أبرز قواد فرق الصاعقة أيام هتلر) قد وصل إلى القاهرة فى الأسبوع الماضى ومعه خطط وعهود. والحقيقة أننى قابلتك اليوم بتعليمات تطلب منى أن أسألك إيضاحا»(١).

وقرأ «جمال عبدالناصر» مذكرة الدكتور «فوزى» ودعاه إلى مقابلته، وأطلعه لأول مرة على أوراق الخطة «روديو» «RODEO» التى أعدها الإنجليز للتدخل العسكرى وكانوا على وشك تطبيقها فى أوائل أيام الثورة، وقال «جمال عبدالناصر» للدكتور «فوزى» الذى أدهشه ما سمعه ورآه: «**إنهم لا ينتظرون منا أن نجلس هنا بلا عمل ونحن نعلم أن تهديدهم سيف مسلط علينا. فإما أن يفتحوا باب المفاوضات فنسمع منهم ونقول لهم ونرى كيف تسير الأمور، أو فإننا سوف نجد أنفسنا سائرين إلى صدام تحكمه الحركة الذاتية للمواقف بصرف النظر عن رغبات الأطراف**». ثم تشعب الحديث وأثناءه قال «جمال عبدالناصر» للدكتور «فوزى»: «هل أثرت قلقك بما

---

(١) مذكرة كتبها الدكتور «محمود فوزى» والأصل بخط يده محفوظ فى أرشيف مكتب مساعد الرئيس للشئون الخارجية ملف سنة ١٩٥٢ وقد نقلت النصوص منه سنة ١٩٧١.

قلته لك؟» وقال الدكتور «فوزى»: «بالعكس إنك طمأنتنى فأنت تعرف، وقد شرحت أمامك رأيى فى التفاوض، ولعلك تذكر ما أكرره دائما أمامك وأمام آخرين من رفاقك حين أقول «هات القوة وتفاوض، هات السلاح وتفاوض، وأنت بإذن الله من الناجحين». ثم تساءل «فوزى» عن رأى «جمال عبدالناصر» فى الطريقة التى يرد بها على السير «رالف ستيفنسون»، ورد «جمال عبدالناصر» بأنه «يترك الحرية كاملة للدكتور «فوزى» ابتداء من ألا يقول شيئا للسير «رالف ستيفنسون» على الإطلاق، وإلى حد أن يقول له كل شىء بما فى ذلك حقيقة أن أوراق «روديو» «RODEO» فى أيدينا».

وليس فى الأوراق محضر بوقائع المقابلة التالية بين الدكتور «محمود فوزى» وبين السير «رالف ستيفنسون»، ولكن هناك تقريرا من السير «رالف ستيفنسون» فى وقت قريب عن هذه المقابلة، موجه إلى المستر «أنتونى إيدن» وزير الخارجية جاء فيه: «إننى أصبحت على يقين من أن الوقت قد حان لكى أفوض فى إبلاغ المصريين بأننا أصبحنا الآن على استعداد فى وقت قريب لتحديد موعد لبدء المفاوضات. وقد ترون مناسبا أن أبلغهم بغير تأخير أننا مستعدون لبعض جلسات غير رسمية تعقد بيننا على الفور لاستطلاع المواقف واستجلاء بعض النقاط قبل البدء فى المفاوضات رسميا».

ودرست لندن تقرير السير «رالف ستيفنسون» واختلفت الآراء حوله، فقد كانت هناك مدرسة ترى بالتشدد وبإبلاغ المصريين أن الحكومة البريطانية سوف تبلغها بموعد المفاوضات المقترحة عندما ترى الوقت مناسبا لذلك. وكان داعية هذه المدرسة «أنتونى هيد» وزير الحربية. وأما المدرسة الأخرى وكان يمثلها جهاز وزارة الخارجية، وعلى رأسه السير «ويليام سترانج» وكيلها الدائم ومعه السير «جيمس بوكر» نائبه، فقد كانت تنصح بالموافقة على رأى السير «رالف ستيفنسون» من منطق أن اتخاذ موقف متشدد قد يدفع بالمصريين إلى البدء فى عمليات شبه عسكرية فى منطقة قناة السويس، وهذا بدوره سوف يؤدى إلى احتمال تنفيذ الخطة «روديو» «RODEO» فى ظروف غير ملائمة تماما، لأن الحكومة الآن فى

القاهرة غير الحكومة، والشعب غير الشعب، والأصدقاء التقليديين ليسوا فى مواقعهم، ثم إن المصريين بنوا استحكامات تجعل العملية صعبة، كما أن أعدادا كبيرة من الجنود يتدربون على العمليات الخاصة. يضاف إلى ذلك عاملان فى منتهى الخطورة: أولهما أن الجيش المصرى فى هذه المرة سوف يكون بالكامل مع حكومته.

ثم إن الأمريكيين لن يكونوا بالكامل مع بريطانيا.

وبعث «أنتونى إيدن» إلى السير «رالف ستيفنسون» يبلغه أنه يقبل اقتراحه بالبدء فى اجتماعات تمهيدية واستكشافية وغير رسمية مع المصريين. وقام السير «رالف ستيفنسون» بإبلاغ الدكتور «فوزى» باقتراح عقد اجتماعات تمهيدية واستكشافية، وكان رأى «جمال عبدالناصر» هو أن الأمور لم تعد تحتمل جلسات تمهيدية واستكشافية إلى آخره. ومع ذلك فهو رغبة منه فى عدم تعقيد الأمور لا يمانع فى عقد جلسة أو جلستين غير رسميتين للاتفاق على أسلوب التفاوض، ثم تبدأ بعد ذلك جلسات المفاوضات الرسمية، وهو يوافق على هذا الحل الوسط بشرط: «**أن يتحدد قبلها موعد بدء المفاوضات الرسمية، ويعلن هذا الموعد مع إعلان تشكيل الوفدين وإعلان تفويضهما من حكومتيهما**». وبعد أخذ ورد بين القاهرة ولندن أمكن الاتفاق بالفعل على هذا الحل الوسط، وأعلن أن المفاوضات سوف تبدأ رسميا بين وفدين من البلدين يوم ٢٧ أبريل.



وتم بالفعل عقد اجتماعين غير رسميين، لكنه كان واضحا منذ أول لحظة أن المسافة واسعة بين مطالب الطرفين. ولقد حدث مثلا فى الاجتماع الأول منها ــ وقد حضره الجنرال السير «بريان روبرتسون»(١) ــ أن بدأ الدكتور «فوزى» بعرض عام لتصوير المشكلة، فأوضح أن هناك مسائل بديهية لم يعد يجوز التوقف أمامها إلا إذا كان أمامنا وقت نضيعه، «وأنا لا أجد أمامنا وقتا نضيعه، وعلى أى حال إذا اكتشفنا

---

(١) حل الجنرال «روبرتسون» محل المارشال «سليم» وأصبح السير «رالف ستيفنسون» السفير هو الرئيس الرسمى للوفد والجنرال «روبرتسون» مساعدا له. أى أن منطق مصر فى رفض جعل المحادثات عسكرية فى طابعها كان هو الذى تحقق فى النهاية.

أن لدينا مثل هذا الوقت فدعونى أقترح عليكم بدائل أخرى نضيعه فيها، وتكون أفضل من أن نجلس هنا وجوهنا فى وجوه بعضنا نبتسم مجاملين، أو ننسى ضرورات المجاملة فإذا وجوهنا كلها عبوس وكآبة». وراح الدكتور «فوزى» يعد[1] ما لم تعد هناك ضرورة للتوقف أمامه:

« ● ليس هناك داع للتوقف أمام أحقية مصر فى إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ من طرف واحد، أو عدم أحقيتها - فات وقت مثل هذا الكلام.

● وليس هناك داع للتوقف أمام ما تقولونه لنا أحيانا من أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تنص على أبدية التحالف العسكرى بصرف النظر عن الشروط السياسية، مثل هذا لم يعد له مجال ليس عندنا فقط ولكن عند العالم كله.

● وليس هناك داع للتوقف أمام الاستشهادات بمواد القانون الدولى حول قدسية المعاهدات والحقوق المكتسبة إلى آخره، مثل ذلك يلهينا عن قصدنا الحقيقى وهو إعادة بناء علاقات صحية على أساس سليم بين بلدينا وفى هذه المنطقة».

وعندما جاء الدور على «جمال عبدالناصر» ليتحدث ركز حديثه بأنه **«يريد أن يقوم بعملية تحديد، فهو يرى أن تكون الخطوة الأولى هى الاتفاق على المبادئ والتوقيع عليها وإعلانها، وتكون منها اتفاقية بإطار الاتفاق (Heads of Agreement) وبعد أن يتم ذلك يمكن أن تدور مفاوضات تفصيلية تقوم بها لجان فنية مشتركة بين الطرفين، تعطى الوقت الكافى لإتمام الاتفاق على التفاصيل. بمعنى أنه لابد من الاتفاق أولا على الجلاء البريطانى غير المشروط عن مصر، ثم يتم الاتفاق** على المدة اللازمة لاتمامه. ثم يعلن الاتفاق عن ذلك، وبعدها يكون للجان المختصة أن تجلس لكى تبحث كيف يمكن إتمام الجلاء والإجراءات التى يتم بمقتضاها والترتيبات التى تقوم بين مرحلة ومرحلة من التنفيذ إلى آخره». وتدخل الجنرال

---

(١) مذكرة الدكتور «محمود فوزى» عن الاجتماع التمهيدى الأول للمفاوضات المصرية - البريطانية ملف سنة ١٩٥٣ (أرشيف مكتب مساعد الرئيس للشئون الخارجية).

«روبرتسـون» فسـأل عـمـا إذا كـان ذلك ينطبق أيضـا على الدفـاع المشـترك، وكـان رد «عبدالناصر» أن موضوع الدفاع المشترك قضية أخرى بالكامل، وليست بندا من بنود قضيـة الجلاء، لأن مصر أوضحت أنه لا ربط علـى الإطلاق بين الجلاء والدفاع . وسـأل الجنرال «روبرتسـون» إذا كان ممكنا أن يجرى الاتفاق على مبدأ الدفاع المشـترك فى نفس الوقت مع مبـدأ الجـلاء، على أن يكون الجـلاء للإعـلان الفـورى، بينمـا يكون الدفاع المشـترك على شكل تعهد سرى فى الوقت الراهن وحتى تسـمح بإعلانه، ورد «جمال عبدالناصر» بأنه لا يرى وسيلة لذلك.

هكذا لم تصل الجلسـات التمـهيدية وغـير الرسـمية إلى نتيجـة مـحددة، وكانت فائدتها الحقيقية هى أنها بلورت موقف كل طرف إزاء موقف الطرف الآخر، واقترب الموعد المحدد لجلسات المفاوضات الرسمية.



وكـان «تشـرشل» فى لندن غـاضـبـا، وكتب على تقرير قدم إليه بوقـائع الجلسـات التمهيدية وغير الرسمية تأشيرة بخط يده قال فيها: «ما هذا الكلام؟! لن يكون هناك جلاء غير مشروط عن مصر على الإطلاق. دعونا نؤكد لهم أنه ليست هناك جدوى من أن يحاول أى طرف أن يفرض علينا ما يريد تحت تأثير التهديد بالقوة.

(إمضـاء)

ونستون»

ثم طلب «تشرشل» من سكرتيره السير «جون كولفيل» أن يخطر وزير الخـارجية «إيدن» بأن رئيس الوزراء يريد أن يتحدث إليه عن موضـوع المفاوضـات مع مصر فى أقـرب فـرصـة. واتصل «إيدن» تليـفـونيـا بمقـر رئيس الـوزراء وتحـدث مـعـه، وإذا «تشرشل» يقترح على «إيدن» تأجيل موعد المفاوضـات الرسمية مع مصر إلى أجل غـير مـسـمى، لأنه «لا يبـدو أن هذه «العـصـابة العـسكرية» فى القـاهرة راغـبـة فى الوصول إلى اتفاق معنا، وربما أنهم غير قادرين لأن مركزهم ضعيف داخليا، طبقا لبعض التقارير السرية التى عرضت عليه».

وكان لـ «إيدن» رأى مخالف شرحه لرئيس الوزراء ومؤداه: «أن وزير الخارجية الأمريكى «جون فوستر دالاس» سوف يكون فى المنطقة بعد أيام قليلة من الموعد الرسمى للبدء فى المفاوضات مع مصر، فإذا جاءت الحكومة البريطانية الآن من جانبها وأجلت المفاوضات لأجل غير مسمى، فسوف تبدو أمام «دالاس» فى موقف المتعنت الذى يجب عليه أن يتحمل اللوم. وربما اعتبر «دالاس» أن تأزيم الموقف الآن هو إهانة موجهة إليه بتوافقها مع موعد زيارته لمصر، ولن يدخر المصريون وسعا فى إنكاء هذا الشعور من جانبه، وعلى أية حال فإن الأمريكيين بعد ذلك سوف يضغطون لإعادة فتح باب المفاوضات. فإذا فعلنا ذلك بعد زيارة «دالاس» لمصر فسوف يبدو الأمر وكأننا خضعنا لضغط أمريكى وأعطينا بنطا لـ «دالاس» منذ البداية».

وقبل «تشرشل» على مضض!

[٢]

وفجأة وقع ما لم يكن فى الحسبان. أصيب «أنتونى إيدن» بميكروب خبيث فى أمعائه، واقتضى الأمر إجراء عملية جراحية له وتقرر أن يبتعد عن وزارة الخارجية لمدة لا تقل عن ستة أسابيع. وقرر «تشرشل» أن يتولى بنفسه أعمال وزير الخارجية.

كانت العلاقة بين «تشرشل» و«إيدن» معقدة إلى درجة مزعجة. فقد كان «إيدن» يعتبر نفسه الوريث الطبيعى فى حزب المحافظين لـ «ونستون تشرشل» الذى كاد يبلغ الثمانين من عمره، وكان «إيدن» نفسه قد وصل للستين وكثيرا ما كان يتساءل «إذا لم أستطع أن أتحمل المسئولية الآن فمتى؟». وكان بعض أقطاب الحزب وبينهم اللورد «سالسبورى» قد توسطوا بين الرجلين لكى يتفقا على موعد يعلن فيه «ونستون تشرشل» للحزب وللرأى العام البريطانى وللعالم، أنه يترك رئاسة الوزارة البريطانية لخليفته وصديقه ومساعده الموثوق «أنتونى إيدن».

ورغم أن «تشرشل» كان دائم الشكوى من عبء السنين عليه ووقر المسئوليات إلا أنه كان يخشى مواجهة يوم الاعتزال، ويحاول دائما أن يتملص من أى تعهد وأن يتهرب من أى تحديد. وكان اللورد «سالسبورى» بمعاونة بعض أقطاب الحزب قد نجح فى إقناع «تشرشل» أن يعتزل قبل بداية عام ١٩٥٣. لكنه بعد انتخاب «أيزنهاور» جمع «تشرشل» أقطاب الحزب فى بيته الريفى فى «تشيكرز» وأبلغهم «أن مجىء صديقة الجنرال «أيزنهاور» لرئاسة الولايات المتحدة يفرض عليه (أى «تشرشل») أن يظل فى موقعه لأن التعاون بينه وبين «أيزنهاور» يمكن أن يكتب فصلا جديدا هاما فى العلاقات البريطانية الأمريكية. وإلى جانب ذلك، فإنه من المهم إزاء نقص تجربة «أيزنهاور» السياسية أن يكون بجانبه على قمة التحالف الغربى سياسى مخضرم يساعده ويرشده حتى لا يتورط مع الروس أو مع غيرهم». ولم يكن هناك سبيل أمام الأعضاء من قيادات حزب المحافظين إلا أن يسكتوا محرجين. وعلى حد تعبير السير «جون كولفيل» فإنه «لم يكن فى مقدور أحد من هؤلاء الساسة أن يكتف رئيس الوزراء العجوز بالحبال، وأن يخرجه عنوة من البيت رقم ١٠ دواننج ستريت».

ولقد حاول «أنتونى إيدن» بعد ذلك، ومن خلال اتصالات جانبية مع قيادات حزب المحافظين، أن يقول لهم: إنه أقدر على التعاون مع «أيزنهاور» من «تشرشل»، وإنه - أى «إيدن» - بمعلوماته الخاصة يعرف أن «أيزنهاور» مع تقديره التاريخى لدور «تشرشل» أصبح يعتقد الآن أن الرجل العجوز فقد كل منطقه، ولم يعد يملك غير سلاطة لسانه، وأن الصمم الحاد الذى أطبق عليه جعله أكثر عنادا مما كان من قبل! ويبدو أن «تشرشل» سمع ببعض ما كان يردده «إيدن» همسا فى أروقة حزب المحافظين، وهكذا انتهز فرصة موت «ستالين» ودعا إلى اجتماع لقيادات الحزب، وفوجئوا به يقول لهم: «لقد أرتكم الظروف بأنفسكم أننى كنت على حق عندما آثرت - رغم ما أتحمله لذلك من تضحيات - على البقاء فى رئاسة الوزارة. فها هو ستالين قد مات وحلت محله فى الكرملين قيادة جديدة، والغرب يحتاج إلى أن يتعامل معها ولابد أن يكون تعامله معها بحشد كل ما نملك من تجربة. وأنا لا أستطيع أن أترك

«أيزنهاور» وحده فى مواجهة الروس الجدد، وإلا فإنهم قد «يأكلونه» أو يتورط معهم فى مواجهة قد تؤدى إلى حرب عالمية، ولذلك فإن من المهم جدا أن أظل هنا وأن أقوم بدورى، وأن أسعى لعقد مجتمع مع الأقطاب للقيادة الجديدة، وأعدكم أن أعتزل عندما تتكشف الإمكانيات الحقيقية لهذه الفرصة».

كان «إيدن» بين حضور هذا الاجتماع، وروى السير «جون كولفيل» مرة أخرى أن وزير الخارجية كان يبذل جهدا خارقا للسيطرة على انفعالاته، ولم يفتح فمه بكلمة، ولكن شاربه كان يرتعش بعصبية طول الوقت.



والآن مرض «إيدن» فجأة وأصبح «تشرشل» وزيرا للخارجية، والمفاوضات مع مصر فى كفة الميزان. إضافة لذلك فإن «تشرشل» كانت لديه قناعة بأن «إيدن» لم يحسن التعامل مع المصريين خلال مفاوضاته معهم، فقد ضحكوا عليه فى موضوع السودان الذى كان فى حد ذاته قضية حيوية بالنسبة لـ «تشرشل»، لارتباطها الوثيق بماضيه الاستعمارى عندما غطى فى مطلع شبابه كصحفى معركة «أم درمان»، ثم كتب بعدها سلسلة من المقالات كانت أشبه بقصائد دعاء فى تمجيد الجنرال «جوردن» القائد البريطانى الذى أرسل لإعادة فتح السودان، وقتله جنود «المهدى» على درجات السلم الخارجى لقصر الحاكم العام فى السودان، وكان «جوردن» ينزل فيه سنة ١٨٨٥.

ولم يضع «تشرشل» وقتا بعد أن آلت إليه أعمال وزارة الخارجية، فقد كان أول ما فعله هو أن بعث بخطاب شخصى وسرى إلى الجنرال «بيدل سميث» رئيس أركان حرب «أيزنهاور» فى ميادين القتال وفى رئاسة البيت الأبيض. وكان نص الرسالة كما يلى:

[« ١ ـ الآن، وبسبب مرض أنتونى السيئ الحظ، فقد كان علىّ أن أتحمل مسئولية وزارة الخارجية. وإننى أتطلع بشغف إلى علاقات مباشرة وثيقة معك ومع فوستر دالاس.

٢ - إننى آمل أنك ستعطى مساعدتك الحقيقية فى سبيل محاولة حل مشكلة منطقة قناة السويس على أساس الخطوط المتفق عليها بيننا، فهذه هى الفرصة الوحيدة للوصول إلى اتفاق يحقق مطالبنا الاستراتيجية المشتركة. إننى أعلم أنكم مهتمون بالأمر، وأنا أريد أن يكون اهتمامكم تعزيزا لموقفنا وليس بهدف القيام بدور لوسيط، فأنا لا أريد أى تلاعب بالجوهر الاستراتيجى للموضوع.

٣ - إن هناك نقطة سوف أظل مصرا عليها، وهى أن القاعدة الكبيرة على قناة السويس يجب أن تبقى، ويجب أن يبقى فيها جنود لنا بزيهم الرسمى وأسلحتهم وإلا كان معنى ذلك أننا سنتركهم رهائن فى أيدى المصريين الذين يستطيعون فى هذه الحالة أن يأمروا بوليسهم بالقبض عليهم.

هناك أيضا قضية أخرى أعرف أنها سوف تثير خلافات فى المستقبل. فأنا لا أتصور أن الحلفاء سوف يتخلون عن السودان ويتركونه تحت رحمة أو مشيئة ديكتاتور مصرى يقفز أو يحبو ذات ليلة إلى السلطة.

٤ - إننى سعيد جدا أننا سنعمل معا ومباشرة مرة أخرى.

٥ - إننى سعيد أيضا أن بروفات كتابى الجديد من مسلسل تاريخ الحرب قد وصلت إليك، فقد كتب إلى الرئيس أنه قد عهد بها إليك لمراجعتها، وسوف أرسل إليك بقية البروفات قريبا.

(إمضاء)

ونستون»]



وبعد أيام تلقى السير «رالف ستيفنسون» فى القاهرة تعليمات شخصية وسرية من الوكيل الدائم بوزارة الخارجية السير «ويليام سترانج»، وكان نص التعليمات كما يلى:

[« عزيزى رالف:

إننى أكتب لك هذا الخطاب تعليقا على برقيتك رقم ٨٥٧ لكى أخطرك أن رئيس الوزراء لا يريدك أن تدخل الآن فى أية اتصالات مع المصريين بشأن المفاوضات المزمع إجراؤها معهم، وذلك حتى تنعقد هذه المفاوضات فعلا. إنك بالطبع لاحظت أن هناك تغييرا فى تناول موضوع المفاوضات منذ أن تولى رئيس الوزراء مسئولية الإشراف على وزارة الخارجية. ولكنى أريد أن أؤكد لك أن التغيير هو فى التناول وليس فى السياسة. فمازالت سياسة رئيس الوزراء، كما كانت سياسة وزير الخارجية، هى الوصول إلى اتفاق مع مصر إذا كان ذلك ممكنا. إن التعامل مع المصريين وأسلوب هذا التعامل هو التغيير الرئيسى فى الموقف، والسبب أن رئيس الوزراء لا يرى أن هناك فرصة كبيرة فى وصول المفاوضات المزمع عقدها إلى نتيجة إيجابية، وأن الجولة التى توشك أن تبدأ لهذه المفاوضات لن تكون الجولة الأخيرة. إن رئيس الوزراء لخص وجهة نظره فى توجيه برقم ٨٠٥ حدد فيه أن موقفنا فى هذه المفاوضات يجب أن يكون واضحا إزاء المصريين، ومؤداه أنهم هم الذين يسعون إلينا وليس نحن الذين نسعى إليهم، ومن ثم فإننا قد نكون على استعداد أن نسمع أية مقترحات يمكن أن تكون لديهم ونرد عليها بأنها مقبولة من جانبنا أو مرفوضة. ولهذا فإن رئيس الوزراء لا يريدك أن تتصل بالمصريين حتى تبدأ المفاوضات، ثم نقول لهم رأينا فيما سمعناه منهم، وهل هو صالح للمناقشة أو أنه مرفوض وعليهم أن يبحثوا عن غيره»].



وفى نفس اليوم عقد رئيس الوزراء البريطانى ووزير الخارجية فى نفس الوقت اجتماعا للجنة تنسيق السياسات بين الخارجية والدفاع، والتفت فى بدايته إلى الجنرال «كيتلى»(١) القائد العام للقوات البرية البريطانية فى الشرق الأوسط وقال له: «اسمعنى جيدا.. **أنا لا أريد هرولة فى الاتفاق مع مصر تؤدى بنا إلى عملية**

(١) فيما بعد عين الجنرال «كيتلى» قائدا عاما لقوات الغزو الثلاثى لمصر سنة ١٩٥٦.

فرار من الشرق الأوسط. إن خروجنا من مصر سوف يؤثر علينا فى العراق والأردن».

وعقدت الجلسة الأولى للمفاوضات فى موعدها المقرر.

وكانت الجلسة الأولى والأخيرة فى تلك المرحلة.

[٣]

وفى الأيام القليلة التالية لتوقف المفاوضات بدأ «تشرشل» وكأنه يخوض الحرب العالمية مرة أخرى، ولكنها هذه المرة ضد مصر وحدها. فقد أصدر أمرا إنذاريا بالاستعداد لأقصى حالات الطوارئ. وكتبت إليه وزارة الدفاع تسأله رسميا ما إذا كان ذلك يعنى احتمال تطبيق الخطة «روديو» «RODEO» ، وكان رده بالإيجاب إذا اقتضى الأمر، وإذا تصرفت «العصابة العسكرية» فى مصر بحماقة.

وتلقى الجنرال «فستينج» القائد العام لقاعدة قناة السويس الإشارة التالية من هيئة أركان الدفاع عن الإمبراطورية:

[«يجب أن تكون مستعدا فى ظرف ست ساعات بعد صدور الأوامر بذلك إليك باتخاذ الخطوات التالية:

١ ـ نزع سلاح وطرد كل أفراد القوات المسلحة المصرية من منطقة القناة.

٢ ـ نزع سلاح وطرد (أو أى إجراء آخر أقل تراه ملائما) كل العناصر غير المتعاونة معك من البوليس المصرى والإدارة المصرية فى منطقة قناة السويس.

٣ ـ إنشاء إدارة عسكرية لمنطقة القناة، إذا كان ذلك ضروريا.

٤ ـ وقف كل إمدادات البترول من منطقة قناة السويس إلى القاهرة.

٥ ـ دفع قوة لاحتلال منطقة العباسية»].



وتدخلت وزارة الخارجية تطرح للبحث مسألتين:

□ **الأولى**: ضمان سلامة وإجلاء الرعايا البريطانيين وغيرهم من رعايا الدول الحليفة من القاهرة والإسكندرية والدلتا، قبل اتخاذ إجراءات من هذا النوع فى منطقة القناة.

□ **والثانية**: ضرورة البحث عن حكومة بديلة لمصر تحل محل الحكم العسكرى فى حالة تطبيق الخطة «روديو» «RODEO» بالكامل. واستعرضت وزارة الخارجية البريطانية فى ذلك الصدد إمكانيات الأحزاب السياسية المصرية قبل الثورة واستعدادها لتولى الحكم. وقد أشارت الخارجية فى منكرة لها: أن هذه الأحزاب كلها بما فيها الوفد لم تعد قادرة على شيء الآن. وتطرق البحث فى هذا الصدد أيضا لدراسة ما إذا كانت هناك شخصيات عسكرية فى الجيش على استعداد لتولى المسئولية.

وأصدر «ونستون تشرشل» عدة أوامر فى وقت واحد:

١ ـ وضع خطة لإجلاء الرعايا البريطانيين والأجانب من القاهرة والإسكندرية والدلتا، والاستعداد لترحيلهم إلى قبرص.

٢ ـ لا يتم تنفيذ «روديو» «RODEO» قبل أمر صريح من مجلس الوزراء البريطانى.

٣ ـ أن يجرى تعزيز القوات البريطانية فى منطقة القناة بلواء ينقل إليها بالطائرات من مالطة.

٤ ـ (وكانت هذه هى المفاجأة التى لم يتوقعها أحد) **إرسال سربين من الطيران الحربى من مالطة إلى الخرطوم ليكونا هناك استعدادا للسيطرة على الحامية المصرية الموجودة فى الخرطوم**، إذا ما قررت هذه الحامية، إزاء ما يجرى فى القاهرة، أن تثير المشاكل.

وعندما أحس «تشرشل» بأن وزارة الخارجية متخوفة من وصول قوات بريطانية فى هذا الجو المشحون إلى السودان، وكذلك عندما أحس بأن القيادة

العسكرية البريطانية ذاتها متخوفة أن تجد نفسها فى مواجهة انفجارين مسلحين فى نفس الوقت - أحدهما فى القاهرة، والثانى فى الخرطوم - فإن «ونستون تشرشل» أصدر توجيها يقول فيه: **إننى بالطبع لا أريد إلغاء اتفاقية السودان رغم أننى لا أحبها، ولم أحبها قط، ولكنى لا أريد أن أترك فرصة للمصريين حتى يثيروا لنا متاعب فى الخرطوم، بينما نحن نضربهم فى القاهرة. وأظن أن مجرد ظهور الـ«فامبايرز» - (طراز الطائرات التى قرر إرسال سربين منها إلى السودان) - فى سماء الخرطوم سوف يجعل المتهوسين فى القاهرة يفكرون مرتين.**

إمضاء

ونستون»



وكان «جون فوستر دالاس» على وشك الوصول إلى القاهرة بادئا رحلته فى الشرق الأوسط، ومفتتحا فصلا جديدا من السياسة الأمريكية فى هذه المنطقة المشحونة بالمخاطر والمعبأة بالاحتمالات.